

الشَّيْخُ الطَّوْلَاهِيُّ
وَالْأَصْلَاكُ الْأَهْرَانِيُّ

Obeikanand.com

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - يناير ٢٠٠٩ م



شارع السعادة . أبراج عثمان . روکسى . القاهرة
تليفون وفاكس: ٢٤٥٠١٢٢٩ - ٢٤٥٠١٢٢٨ - ٢٢٥٦٥٩٣٩
المكتبة: ٢ شارع البورصة الجديدة . قصر النيل . القاهرة
تليفون وفاكس: ٢٣٩١٣٠٧٢ - ٢٣٩٣٨٠٧١
Email: <shoroukintl @ hotmail. com>
<shoroukintl @ yahoo.com>

الدّكُنُور مُحَمَّد راجوادى

الشِّرْعُونَ الْأَطْوَافُ الْأَهْرَافُ
وَالْأَصْلَاقُ الْأَنْهَافُ



obeikandl.com

المحتويات

الصفحة

الموضوع

٧	إهداء
٩	هذا الكتاب
١٥	• الباب الأول: سيرة حياة الشيخ الطواهرى
٤٩	• الباب الثاني: فلسفة الشيخ الطواهرى فى إصلاح التعليم الأزهرى
٨٣	• الباب الثالث: دور الشيخ الطواهرى فى إصلاح التعليم الأزهرى
١٠٣	• الباب الرابع: الشيخ الطواهرى فى خضم السياسة
١٤١	• الباب الخامس: بعض ملامح من توجهات الشيخ الطواهرى السياسية
١٥٣	• الباب السادس: دور الشيخ الطواهرى فى السياسة المصرية الخارجية
١٧٣	• الباب السابع: نموذج لفكرة الشيخ الطواهرى المحفوظ
١٨٣	• كتب المؤلف

O b e i k a n d l . c o m

إهداه

إلى العالمة الجليل والإنسان الفاضل
الأستاذ الدكتور أحمد على العجارم
تعبيراً عن الحب والتقدير والامتنان ..

د. محمد الجوادى

O b e i k a n d l . c o m

Λ

هذا الكتاب

يجد الكاتب لسيرة الشيخ محمد الأحمدى الطواهري نفسه فى موقف صعب نسبياً ، ذلك أن هذا الشيخ وجده وعاش ونشط فى عهد ثورة مستمرة ، وكانت هذه الثورة تتوجه فى كثير من الأحيان ضده هو أيضاً ، ومع أنه لم يكن مسؤولاً مسئولية مباشرة ولا كاملة ولا جزئية عن الأحوال التى تطالب الثورة بالقضاء عليها ، فإنه أصبح محور هذه الثورة بطريقة أو بأخرى .

فالطلاب ومن قبلهم شباب العلماء ، بل بعض شيوخهم ، يطالبون بخروجه من منصبه حتى يعود شيخ آخر كان قد أخرج من هذا المنصب بعدما بدأ سياسة إصلاحية ، وكانت الدعوة للشيخ الآخر طاغية لا تبقى ولا تذر ، ولم يكن هناك مبرر لكل هذا الطغيان فى الدعوة إليه ، لكن الظروف ساعدت على أن تمضي الأمور فى هذا الاتجاه ، وهكذا أصبح كل أمل فى إصلاح هنا أو هناك يرتبط تلقائياً مع المطالبة بعودة المراغى إلى مشيخة الأزهر وخروج الطواهري ، على الرغم من أن طبائع الأمور لا تتحمل مثل هذا الربط ، لكن استمرار الدعوة للمراغى طيلة أكثر من خمس سنوات كانت كفيلة بأن تصنع هذا الموقف الأسطورى على الرغم من كل الحقائق .

ومن العجيب ، وكم فى التاريخ من عجائب ، أن الطواهري نفسه كان هو الذى تولى إصدار كل قرارات الإصلاح الجذرى فى الأزهر ، وكان هو الذى أنشأ الجامعة الأزهرية وكلياتها الثلاث ، وكان هو الذى وضع لهذه الكليات مناهجها

وبرامجها، بل مبانيها وهيئاتها، لكن أحداً لم يعن بدراسة فكر الرجل الذي تولى هذا الإنجاز العظيم كله.

ويبدو الظواهرى وكأنه كان من السياسيين الذين يكتفون من المبادئ العامة للمذاهب السياسية بالولاء للحاكم والإخلاص للنظام فحسب، ولهذا فإنه عاش ومات دون أن يقحم نفسه فى خصومة حزبية، أو فى صداقه حزبية كذلك، وكان يرى نفسه أبعد الناس عن هذا كله، وكان فى هذا بعد والتبعاد حريصاً أيضاً على أن يتبع دون أن يشير إلى أنه متبع. كان يعيش ويمارس نشاطه ويتخذ قراراته وكأن هذه الحياة الحزبية المضطربة من حوله شيء لا وجود له، أو قل إنه كان يتعامل معها كأنها وعدم سواء، كما يقول القضاة الكبار فى أحكامهم القانونية.

* * *

لم يكن الشيخ الظواهرى حفيّا بالرأى العام، وكانت ثقته فى نفسه وفي توجهاته تهيئ له أن التزامه بما يراه حقاً كفيل له بأن ينال رضا الرأى العام، ولو بعد حين، حتى لو أن الظواهر لم تكن لتدركه على ذلك، ولهذا فإنه كان يمضى خطوات واسعة فى سبيل ما يراه صواباً معتمداً على ما يعتقد أنه الصواب نفسه فحسب، ولم يكن يشغل باله بأن يحظى برضاء الرأى العام أو أن يحظى بسخطه.

وقد مارس الشيخ الظواهرى - كما سنرى فى هذا الكتاب - أدواراً سياسية ودبلوماسية فى غاية الأهمية والحيوية، لكنه مارسها من قبيل الإحساس بمسئوليته تجاه دينه وتتجاه وطنه أو مليكه، كذلك مارس الشيخ الظواهرى سياسات إنسانية وحضارية فى غاية الأهمية والحيوية والنجاح، لكنه أيضاً مارسها من قبيل الإحساس العميق بمسئوليته تجاه وطنه ومعهده.

وفى كل الأحوال، فإن قراءة تاريخ الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى تدلنا على كثير من جوانب الحياة العلمية والفكرية والحضارية فى مصر الحديثة، كما تدلنا على مدى انتصار مؤسسة العلم الأزهرية لجواهر العلم أياً ما كانت النظم التعليمية التى أخذت بها المؤسسة الأزهرية عاماً بعد عام، وعقدًا بعد آخر.

ومع أن هذه الحياة في مجملها تبدو وكأنها حياة طبيعية روتينية خالية من لمحات التمرد أو التوهج، إلا أن واقع الأمر يدلنا على أنها لم تكن كذلك إذا ما نظرنا إلى الظروف المحيطة بها بقدر من التأمل، ذلك أن الظواهرى عمد فى كثير من المواقف إلى اختيار بدائل أبعد مناً من أخرى كانت متاحة أمامه، كما أنه فى مواقف أخرى من حياته آثر أن يمضى فى طرق أقل جاذبية له مع مقدراته على ما هو أكثر جاذبية وأشد بريقاً، ولعل هذا مما يدلنا على حقيقة أن هذا الرجل كان ميسراً لما خلق له، وأنه وهو سليل سلالة شيوخ أزهريين متصوفين كان يدرك ما له وما عليه دون أن يعتبر نفسه فرداً واحداً، أو فرداً متفرداً، وإنما هو يعتبر نفسه منذ مرحلة مبكرة أخاً أكبر مسؤولاً عن إخوة آخرين حتى من دون أن يتطلبوا إليه أن يتولى هذه المسئولية.

* * *

هكذا كان إحساس الظواهرى على نحو ما نلمحه من مواقفه المتكررة فى حياته، على أننا مع هذا نستطيع أن نلمح بكل وضوح ثقة شديدة فى النفس منذ مرحلة مبكرة من حياة هذا الرجل، وقد جعلته هذه الثقة موضع عناية نفسه بنفسه، فإذا هو يأخذ هذه النفس بما ينبغي لها أن تؤخذ به من جد واجتهد تقليديين وغير تقليديين فى سبيل الكمال أو الاتكمال.

وبالإضافة إلى هذا كله، نستطيع أن نلمح أن «القواعد التراتبية» التى كان يؤخذ بها فى هذا العهد الحالى من التعقيد قد هيأت للرجل الفرصة فى أن يدرك من الطموح ما لم يصبح مهيئاً لأنداد له فى أجيال تالية له، ونحن نرى فى سيرة الرجل أن كادر الوظائف كان لا يزال على بكارته الأولى، بحيث إن الشيخ خطأ نحو مشيخة الأزهر خطوتين فقط، الأولى: أن يصبح وهو العالم المتميز شيئاً للجامع الأحمدى، والثانية: أن يصبح شيخ الجامع الأحمدى شيئاً للأزهر.

ومع أن الأمور لم تمض على هذا النحو فى سهولة و مباشرة، إلا أنها لم تخرج عن هذا الوضع أيضاً.. ومن المدهش أن وصول الأحمدى الظواهرى إلى

مكانة شيخ المعهد الأحمدى فى طنطا لم يكن يتطلب منه إلا الشباب (!!) والتفوق (!!) على أقرانه فى هذا المعهد، كما أن وصوله إلى مشيخة الأزهر لم يكن يتطلب أكثر من ذلك بكثير ، وهو أن يكون تفوقة كشيخ للمعهد الأحمدى تفوقاً بارزاً بين أقرانه من شيوخ المعاهد الأخرى .

بل إن العجيب في هذا كله أن الحياة العامة كانت تهيء لهذه المعاهد الإقليمية مكانة تناطح بها المؤسسة الأزهرية الأم في القاهرة، بل إنها، وهذا هو موطن العظمة، كانت تتيح لها فرصة لا تتيحها للمؤسسة الأم، بل إنها كانت في النهاية تسمح لها بالتفوق على هذه المؤسسة الأم .. وهو ما لا نجد له ولا نستطيع تصوره اليوم .. لا على مستوى الجامعة .. ولا على مستوى الأزهر أيضاً .. ولا على مستوى أي قطاع من قطاعات التنمية والخدمات والبحث والعلم .

وسنجد في حياة الطواهرى مزيجاً من الجد والتوفيق ، ومزيجاً آخر من الحظ والكافح ، ومزيجاً ثالثاً من الإدارة والمواكبة (!!) لكننا في كل هذه الأمزجة نحس روحًا فردية لا تخرج عن روح المجتمع ، ونحس بنزعة شخصية لا تخرج عن روح المؤسسة ولا عن مجالها في الفكر والنشاط .

* * *

بفى أن أختتم هذه المقدمة بالإشارة إلى وجه المقارنة في ذلك الاستقطاب الذى حدث بين اسمى الشیخ الطواهری والشیخ المراغی منذ عهد الملك فؤاد وطيلة الصف الأول من عهد الملك فاروق .

ومن طرائف السياسة وغرائبها أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذي جعل للوزارة رأياً في تعيين مشايخ الأزهر كان بمثابة السبب الذي عطل ترشيح الطواهرى شيئاً للأزهر بعدما أعلن الملك فؤاد رغبته في هذا ، وقد بقيت المشيخة شاغرة عشرة شهور ، حتى تمكن المتحيزون لاختيار الشیخ المراغی (بن فيهم الساسة البريطانيون) من فرضه (١٩٢٨) ، فلما استقال المراغی في أكتوبر ١٩٢٩ وعين الشیخ الطواهری مكانه ألغى هذا القانون في ١٩٣٠ ، وأعاد حقوق

الملك في تعيين الرؤساء الدينيين . لكن هذا القانون الجديد كان هو الذي حمى المراغي من الإقالة على يد وزارة الأغلبية الوفدية بكل سطوتها ونفوذها . هكذا انتصر المراغي بما سنه الظواهري . على نحو ما انتصر في الوجдан بالإصلاحات التي أنفذها الظواهري . وفي المقابل فإن الظواهري عندما نفذ إصلاحاته لم يكن يبتعد كثيراً ولا حتى قليلاً عما شرع فيه المراغي وعمل من أجله وخطط له . وهذه على كل حال سمة المصلحين العظام ، وقد كان كلا الرجلين من المصلحين العظام .

وهكذا نفهم أن حظ الشيخ المراغي كان مرتبطاً مع حقوق الوزارة ، وأن حظ الظواهري كان مرتبطاً مع حقوق الملك ، لكن الأيام ثبتت ما هو غريب ، ذلك أنه بعد أن عاد المراغي إلى المشيخة في ١٩٣٦ واجه قلائل كبيرة نتيجة اختلافه مع النحاس باشا ، وتصاعدت هذه القلائل في ١٩٤٢ و ١٩٤٣ ، ولم يحم المراغي من سطوة الوزارة الوفدية إلا تثبت السرای مبداً أن القانون قد أصبح غير قائم منذ إلغاء الظواهري في ١٩٣٠ ، وهكذا صب تصرف الظواهري في مصلحة المراغي ، ولو أخذ (في ١٩٤٢) برأي الوزارة الوفدية (المبكر في ١٩٢٨) لأخرج المراغي من المشيخة بسهولة .

* * *

ويبقى سؤال مهم يطرحه التفكير الجدلی : هل كان للمراغي دور في الاعتراف بقانون ١٩٢٧ ؟ نعم . وقد كان هذا هو السبب في خروج المراغي نفسه في ١٩٢٩ ، وهو ما أشار به رئيس الديوان نسيم باشا على المراغي فاستقال .

* * *

obeikandl.com

الباب الأول

سيرة حياة
الشيخ الطواهري

Obeikandl.com

(١)

يتضمن هذا الباب عرضاً سريعاً لبعض الملامح التاريخية في حياة الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى ، على نحو ما تمكنا من تلمسها وتحقيقها فيما رواه هو عن حياته ، وقد قدمنا ما رواه بطريقة أقرب إلى الحقيقة والواقع من طريقة روایته هو ؛ حتى إن روایتنا تبدو مخالفة لروایته من حيث الترتيب والتسلیب ، لكنها في الواقع أقرب إلى الحقيقة ، بما تحتويه من عناصر المنطق واحترام تسلسل التاريخ ، حتى وإن بدا أن صياغة الواقع على هذا النحو بالأمر الصعب .

كما أن صياغتنا لتاريخ الرجل على نحو مخالف لاستطراداته وترتيبها لم يكن من باب التعسف ، إنما هي في الواقع أمر جوهرى في نظر الذين يريدون رسم الحياة على نحو ما سارت من خلال مدارستهم لما يرويه صاحبها عنها على طريقته التي تؤثر (أو تلجم إلى) بعض التقديم أو بعض التأخير أو بعض التركيز ، والتي تعنى ببعض الإضاءة الكثيفة هنا ، وبتقليل الإضاءة هناك .

(٢)

وقد ذكر الدكتور محمد عبدالجود فى كتابه «حياة مجاور في الجامع الأحمدى» الذي صدر عام ١٩٤٧ أن أسرة الظواهرى تنسب إلى «الظواهر» والمقصود ظاهر مكة أى ضواحيها .

وذكر أن الشيخ إبراهيم الظواهرى الكبير جد الإمام الأكبر عاش ١٣٥ عاماً حج فيها ٧٢ حجة، وصام الدهر مائة عام. وقد خلف أربعة ذكور، هم إبراهيم وهو أكبرهم، وسعيد وعبدالكريم ومحمد، وقد توفوا جميعاً ما عدا الشيخ إبراهيم. وكان زواجه بعد الستين من عمره، وتوفى سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م).

أما إبراهيم والد الشيخ الظواهرى فقد درس في الجامع الأزهرى، ولما توفي والده عاد إلى بلده المجفف مركز الصوالح (ههيا الآن) شرقية، وأقام هناك عشر سنوات جمع فيها ثروة قوامها ٤٠ فدانًا من الأرض كون منها ما يسمى «كفر الشيخ الظواهرى». ثم حُبِّبَ إلَيْهِ الْعِلْمُ فَعَادَ إِلَى الْأَزْهَرِ، وَانْتَظَمَ فِي سُلْكِ طَلَابِهِ، وَحَضَرَ عَلَى كِبَارِ شِيوخِهِ كَالْخَضْرَى وَالْأَشْمُونِي وَالْعَرْوَسِيِّ، رَحِمُهُمُ اللَّهُ؛ حَتَّى أَذْنَ لَهُ بِالتَّدْرِيسِ فِي عَهْدِ الشِّيْخِ الْعَرْوَسِيِّ سَنَةَ ١٢٨٢ هـ (١٨٦٥ م).

وقد مكث الشيخ إبراهيم الظواهرى يدرس بالأزهر كبار المؤلفات في علوم اللغة والدين، وكان شيخاً لرواق «الشرقاوة» إلى أن عين شيخاً للجامع الأحمدى في سنة ١٣١٢ هـ (٥ من أبريل سنة ١٨٩٤ م) فذهب إلى طنطا وبقى هناك ١٤ عاماً، أتم فيها كثيراً من الإصلاح، وأسس كثيراً من المؤسسات الخيرية بطنطا، وفي ضياعه (كفر الشيخ الظواهرى) وفي ضياعات أخرى كانت شركة بينه وبين أولاد إخوه، إلى أن اختاره الله إلى جواره في يوم ٥ من أغسطس سنة ١٩٠٧ (١٣٢٥ هـ) ودفن بمسجده الخاص به في طنطا.

(٣)

وقد وصف الدكتور محمد عبدالجود البيت الذي نشأ فيه الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى، فقال: «إنه كان أصوأ منزل بطنطا ليلاً، ومسقطاً للعافين والسائلين نهاراً، فبابه الشمالي المطل على ترعة الجعفرية واسع المدخل، على جانبيه حجرتان أو مندرتان تغصان بالزائرین من خيرة رجال الدين وأحوج رجال الدنيا في الهزيع الأول من الليل؛ وبابه الجنوبي المطل على شارع السباعي لا يقل

اتساعاً عن الباب الشمالي، وعن يمين الداخل منه حجرة تنعقد فيها حضرة السادة الشاذلية صباحاً ومساءً، على يد مقدمهم «أحينا» الشيخ محمد الأحمدى، أصغر أبناء الشيخ، وفيما عدا ذلك فالمنزل عامر بالغادى والرائح من طلبة العلم والإحسان، والمسافر والمقيم، من الأقارب والواصلين».

«وتجاه منزله بشارع «السباعي» بالكفرة الشرقية بنى الشيخ مسجداً خاصاً فى سنة ١٩٠٦ أعد فيه مدفنه ومقامه. وقد وقف عليه ١٤ فدائماً من أجود أطيانه بناحية العلاقمة مركز هبها شرقية، وعقاراً بطنطا. وبمسجده هذا تقام الشعائر الدينية، وتؤدى فريضة الجمعة؛ وتقام حضرة الإخوان الشاذلية صباحاً ومساءً. وله وقف على قراءة ربع القرآن كل يوم، وربع دلائل الخيرات، وعلى عالم يعلم الناس شئون دينهم، وأحباس أخرى على خيرات توزع في المواسم والأعياد».

«وقد أسس الشيخ مساجد أخرى في ضياعه وضياع أولاد إخوته، تقام بها الشعائر الدينية، ولها وقف خيري يصرف ريعه على ذلك».

«وعلى الرغم من كثرة هذه الخيرات والأحباس، فقد ترك الشيخ حوالي ٢٥٠ فدائماً تركة مباركة طيبة».

«وقد كان للشيخ الأحمدى الظواهرى شقيقان أكبر منه كانوا عالمين أيضاً، ومن وصف الأستاذ محمد عبدالجواباد لهما بخترى :

«الشيخ محمد الشافعى : تخرج فى سنة ١٣١٥ هـ ١٨٩٧ م وتوفى سنة ١٩٤٠ م بعد أن ربى كثيراً من العلماء والقضاة، وكان شيخاً لمعهد الإسكندرية، وعضوأً عاملاً باحثاً في هيئة كبار العلماء، فأخرج رسائل في فنون كثيرة».

«والشيخ محمد الحسينى : تخرج فى سنة ١٩٠٣ م - ١٣٢١ هـ وتوفى سنة ١٩٤٥ وكان من خيرة العلماء الصالحين، خرج كثيراً من العلماء والمربيين، والقضاة الشرعيين، وانتدب للتفتيش في المعاهد الدينية مرتين. وله أبحاث قيمة ومؤلفات عدة. وكان أستاذ التفسير في تخصص المادة بكلية أصول الدين، وهو

فوق هذا كله رجل اجتماعى، لو قدر له تولى مناصب الدولة الإصلاحية، لكان من خيرة المصلحين الاجتماعيين. ومن مميزاته أن فكره ليس محبوساً في الدائرة العلمية، بل ترى من خلال حديثه ما يملكه من حرية في الرأى، وطلاقه في التفكير والبيان، واستقلال في الفهم، لا يمنعه من نقض آراء القدماء والمحدثين، مع دماثة في الخلق ورقة في العاطفة».

وحين تقدم الظواهرى الابن لامتحان العالمية كان والده يشغل منصب شيخ الجامع الأحمدى منذ ثمانى سنوات.

(٤)

يعترف الشيخ الظواهرى في مذكراته التي أملأها لابنه بطبيعة دراسته في الأزهر، وقلة انتظامه في هذه الدراسة وهو يشير إلى أنه لم يكن مواظباً على التعليم النظمي على نحو روتيني، وإنما كان قد احتظر لنفسه منهجاً تعليمياً يمكنه من التحصيل والإلام والاستيعاب والتتفوق دون التزام بالحضور أو بالروتين التعليمي المعتمد، وهو يقول:

«... الحق أنى كما قال الناس: لم أكن أواظب على حضور الدروس بالأزهر، بل كنت أفضل أن أذاكر الدروس وحدي بالمنزل، ولکى أشرح السبب في ذلك لابد أن أصف الحالة التي كان عليها الأزهر وقتئذ من ناحية العلم والتعليم، وكذلك من الناحية الاجتماعية».

«... لم يكن هناك للتدرис بالأزهر نظام خاص، ولم تكن هناك شروط لقبول الطلبة فيه، بل كان يدخل الأزهر للتعلم كل من شاء أن يدخله، وكان يجوز لمن دخل أن يقيم فيه ما شاء أن يقيم، وأن يختلف إلى منْ شاء ومنْ يشاء من العلماء في الحلقة أو الحلقات التي يختارها لنفسه بدون أى رقيب أو مباشر، فإذا ما آنس الطالب في نفسه بعد زمن طويل أو قصير المقدرة على التدرис لغيره، جلس إلى تلقين العلم حيث يجد مكاناً خالياً، وعرض نفسه على

الطلبة، فإذا وجد هؤلاء كفایته لا تزال ناقصة، انصرفوا عنه، وإذا وجدوها كاملة التفوا حوله، وحينئذ يجيز له شيخ الأزهر نهائياً ويسميه عالماً.

(٥)

ويشير الظواهرى إلى أنه أفاد من التطوير اليسير الذى أدخله الشيخ العباسى المهدى على نظام التعليم الأزهري:

«فى المدة التى تلقيت فيها العلم، وهى العشر السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر، كان هذا هو حال التعليم بالأزهر، مع فارق أنه منذ عهد الشيخ العباسى المهدى، صار نوال العالمية بواسطة الامتحان، وصار لهذه الشهادة براءة يعطيها الخديو من ثلاثة درجات: أولى وثانية وثالثة، حسب تفوق الطالب».

(٦)

ويعرف الشيخ الظواهرى اعترافاً جميلاً بأنه لم يكن يعرف معنى «النحو» حين بدأ الدراسة فى الأزهر، وكان عليه أن يدرس فى كتاب «شرح الكفراوى»:

«... لما أرسلنى والدى للأزهر لطلب العلم، بعد أن حفظت القرآن وتلجمت القراءة والكتابة وبعضاً من الحساب فى الكتاب كما كانت العادة وقتئذ، وجدتني أمام كتاب فى النحو اسمه «شرح الكفراوى» جرت التقاليد فى الأزهر أن يكون هو أول شيء يدرسه الطالب عند قدومه، فوجدت صعوبة شديدة فى فهمه فى بادئ الأمر، لأنى لم أكن أعرف قبل ذلك شيئاً مطلقاً عن النحو، بل لم أكن أعرف ما معنى كلمة النحو، ومع ذلك فكان علىّ وعلى جميع الطلبة المبتدئين مثلى، أن نواجه فى هذا الكتاب بأوجه البسملة، وبأن الكلام مبتدأ مرفوع بالابتداء، و«هو» ضمير فصل على الأصح، مع أنى لم أكن بعد أعرف ما هو المبتدأ أو الخبر، ولا يمكن معرفتهما إلا فى وسط الكتاب».

(٧)

ويشير الظواهرى إشارة غير واعية إلى أنه على الرغم من هذه السلبيات الظاهرة ، فقد كانت هناك إيجابيات كفيلة بالغلب عليها ، وبخاصة لمن كانوا مثله راغبين فى إتمام تعليمهم ، وهو يحلل ما أدركه من صعوبة الاستمرار على المنهج ، وما جعله يقبل على دروس الشيخ محمد عبده الذى كان يتميز عن باقى زملائه بنهج تربوى قادر على الأخذ بيد أمثال الظواهرى :

«ولما كان اختيار الأستاذة فى ذلك الوقت متروكاً ل الهوى الطالب كما أسلفت ، فقد عنّ لي أن استعرض أستاذة النحو جميعاً عساى أجد واحداً منهم يتدرج مع الطلبة تدرجاً يتفق مع أقدمياتهم فى التعلم ، ولكنى وجدهم جميعاً سواء فى طريقة التدريس ، فقد كانوا يمسكون الكتاب يفسرون جمله وكلماته ، بصرف النظر عن مقدار إدراك الطلاب الجالسين أمامهم ، وقد يكون بالحلقة الواحدة أمام الأستاذ طالب مضى عليه فى التعلم عشر سنوات ، وأخر ابتدأ توا ، ومع ذلك فالمحروم أن كليهما يفهم ما يقوله الأستاذ» .

«وما يقال عن كتب النحو يقال أيضاً عن البلاغة والمنطق والأصول والتفسير والحديث ، وكذلك عن باقى العلوم الأخرى التى كان على الطالب أن يدرسها قبل التقدم لامتحان العالمية ، بل إن كتب هذه العلوم كانت تمتاز عن كتب النحو بميزة أخرى تجعلها أكثر تعقيداً وتشويشاً لذهن الطالب ، وأكثر إبعاداً له عن جوهر العلم ، فإن جميع هذه الكتب مليئة بالتأويل والاحتمال ، مما يضيع الوقت حتماً ، ويفوت على الطالب المبتدئ الغرض الأصلى من تفهم العلم فى ذاته» .

«إنك لتجد أن أكثر أبحاث هذه الكتب يدور حول «عبر بکذا» ، «كلامه يشمل صورة کذا» ، «الصواب حذف كلمة کذا» ، «الصواب التفريع» ، «الصواب إبدال الواو بالفاء» ، «هذا مكرر مع ما قبله» ، إلى غير ذلك .. ومع أن هذه

الطريقة مفيدة جداً في إيجاد ملامة إدراك الدقائق في اللفظ والمعنى، ودقة التصور والتخييل وإدراك المعنى الواحد على صور مختلفة، وحله وتركيبه بأشكال متنوعة، إلا أنه يجب ألا يكون هذا على حساب الغرض الأصلي من التعليم الديني، وهو الإلمام بالعلم في ذاته بصرف النظر عن الألفاظ، فبعد تعرف فقه العلم ومادته، لا يأس من النظر إلى تحقيق الصور العلمية المشتبهة أو إذا كان المؤلف قد أصاب أو أخطأ في اللفظ، وكانت هذه هي طريقة الشيخ محمد عبد في تدرسيه، ولذلك كنت لا أتردد على حلقة أستاذ غيره».

(٨)

ويصل الشيخ الطواهرى إلى أن يقرر أنه قرر بينه وبين نفسه أن يقتصر على دروس الأستاذ محمد عبد وحدها، وأن يدرس بقية العلوم بنفسه في المنزل:

«... ولذلك فقد وجدت أن استماعي للأساتذة الآخرين غير الشيخ محمد عبد مضيعة للوقت بدون فائدة كبيرة، وووجدت أن الأفيد لي أن أدرس بنفسي هذه العلوم في المنزل، فكنت أختص في مذكرات خاصة كل ما تحويه هذه الكتب من فقه العلم وجوهره، وأهمل ما ليس من كنه العلم وفقهه، فكنت أعرض عن التأowيات والاحتمالات اللغوية والفلسفية الخيالية، وبذلك أمكنني أن أقتطف من بطون هذه الكتب المطولة، ما وجدته مفيداً حقاً في إ يصلى لهدفي، وهو إدراك جوهر العلم وروحه».

(٩)

ومع هذا، فإن الطواهرى يقر بالآثار السلبية التي نشأت عن تباعده عن مجتمع الطلبة الأزهريين ومحاضرات الأزهر، وهو يعطي مهاجميه العذر في الفكرة التي كونوها عنه نتيجة للأسلوب الذي اتبعه في تحصيله للعلم:

«.. فأنـت ترى إـذـا أـنـ ظـهـورـى فـى حلـقـاتـ الـدـرـسـ فـى الأـزـهـرـ، لـمـ يـكـنـ كـظـهـورـ باـقـىـ الطـلـبـةـ، وـكـذـلـكـ لـمـ أـكـنـ مـثـابـرـاـ عـلـىـ التـواـجـدـ فـىـ الحـىـ الأـزـهـرـىـ وـالـاشـتـراكـ مـعـ الطـلـبـةـ هـنـاكـ فـىـ المـأـكـلـ وـالـمـشـرـبـ وـبـاـقـىـ اـجـتـمـاعـيـاتـهـمـ الـأـخـرـىـ، وـمـنـ هـنـاـ تـوـلـدـتـ الفـكـرـةـ الـخـاطـئـةـ التـىـ شـاعـتـ فـيـمـاـ بـعـدـ عـنـ اـنـصـرافـيـ عنـ الـعـلـمـ وـالـتـعـلـمـ، فـإـنـ قـلـةـ ظـهـورـىـ فـىـ الأـزـهـرـ أـثـنـاءـ اـشـتـغالـيـ بـالـدـرـسـ فـىـ الـمـزـلـ، هـىـ التـىـ دـعـتـ لـهـذـهـ الإـشـاعـةـ».

(١٠)

ويرى الظواهرى أن تأثير الشيخ محمد عبده فى شخصيته لم يقف عند حد تأثير الأستاذ المحبوب فحسب ، وإنما تعدى ذلك إلى آفاق أخرى فيما يتعلق بفهمه للإصلاح الأزهري وللتطوير التربوى ، ولأداء العلماء .

لكن الظواهرى مع هذا حريص على أن يثبت أنه لم يكن تابعاً تماماً للشيخ محمد عبده فى كل سلوكياته واتجاهاته .

وهو يرى أنه كتب عام ١٩٠٤ مذكرة بعنوان : «نقد للشيخ محمد عبده فيما أراه غير لائق به من آراء وتصيرفات» ، وفي هذه المذكرة يلوم الشيخ محمد عبده أشد اللوم لأنـه قبل أنـ يجلس قاضـياـ فـىـ المحـاـكمـ الـمـعـرـوفـةـ بـالـمـحـاـكمـ الـأـهـلـيـةـ (تفريقاـ لـهـاـ مـنـ الـمـحـاـكمـ الـشـرـعـيـةـ) ، وهو يرى أنـ السـبـبـ فـيـ كـتـابـةـ هـذـهـ المـذـكـرـةـ «كـانـ إـيمـانـهـ بـأـنـ الشـيـخـ مـحـمـدـ عـبـدـهـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـكـونـ مـثـلاـًـ أـعـلـىـ لـلـعـلـمـاءـ فـيـ سـعـةـ الـعـقـلـ، وـالـاحـفـاظـ بـالـكـرـامـةـ، وـالـبـعـادـ عـنـ الـجـمـودـ، وـالـأـخـذـ بـالـآـرـاءـ الـحـدـيـثـةـ الـنـافـعـةـ وـالـبـعـيدةـ عـنـ مـجـرـدـ التـقـليـدـ».

ويرى الظواهرى أنه ظل على هذا الرأى حتى بعد أن تقدم به السن والخبرة ، وأنـهـ بـعـدـ عـشـرـينـ عـامـاـ كـتـبـ لـوزـيرـ الـحقـانـيـةـ يـخـبـرـهـ بـرأـيـهـ هـذـاـ الذـىـ كـانـ رـأـهـ فـيـ حـيـاةـ الشـيـخـ مـحـمـدـ عـبـدـهـ، مـكـرـرـاـ اـعـتـراـضـهـ عـلـىـ اـعـتـرـافـ الـقـضـاءـ الـأـهـلـيـ بـالـزـناـ، وـبـالـخـمـرـ، وـبـالـرـبـاـ.

(١١)

وربما كان أهم الأحداث في شباب الظواهرى هو نجاحه في امتحان العالمية أمام اللجنة التي ترأسها الشيخ محمد عبده، وقد كان الظواهرى سعيداً بأن يكرر رواية قصة هذا الامتحان، مشيراً إلى أن الصدفة هي التي جعلت الأستاذ الإمام يرأس امتحان العالمية، نظراً لمرض الشيخ سليم البشري:

«كان المعروف إلى ما قبل الامتحان بيومين، أن رئيس لجنة الامتحان التي سأجلس أمامها هو الأستاذ الجليل الشيخ سليم البشري، إلا أنه قد تقرر فجأة أن يكون الرئيس هو الأستاذ الجليل الشيخ محمد عبده، لأن الشيخ سليم البشري قد مرض، فكان ذلك التغيير سبباً في ازدياد الاعتقاد عند الناس بأنني لا بد سأرب في الامتحان، لأن الشيخ محمد عبده كان لا يُخفى امتعاضه من والدى بسبب اتصاله بالأولياء وكثرة زيارته لقبورهم».

.....

«... وفعلاً ظهر من الشيخ محمد عبده شيء من آثار هذا النفور في لجنة الامتحان كما تنبأ الناس.. فإني لم أكُن قد أجلس إلى اللجنة وأهم بتقبيل يده كما يفعل الطلاب المترشحون عادة، حتى أعرض الشيخ بعض الشيء عن إعطاء يده بجملتها لي أقبلها، فقد جذبها سريعاً، واكتفى مني بلمس أصابعه فقط، ثم قال: «لقد سماك أبوك بالأحمدى نسبة إلى أحمد البدوى الولى بطنطا، فلنـ الآن ماذا سيكون من شأن هذا الولى معك!!».

«كان لهذه العبارة، مصحوبة بخطف يده أثناء محاولتى تقبيلها، أثر سيء في نفسي، فانقضض صدرى واسودت الدنيا في عينى، ولما طلب منى أن أبتدئ تأخرت عن الكلام برهة من فرط تأثيرى، ولكنى ما لبثت أن استجمعت شجاعتى وتقلكتنى شيء كثير من الجلد، ثم أخذت أتكلم في الموضوع الذى طلب منى الكلام فيه فأحسست في داخليتى أنى أحسن الكلام، وعندئذ انطلقت أتحدث

بالطريقة التي رسمتها لنفسي من قبل ، وهى الطريقة المغايرة لما اعتاد الطلاب والعلماء الأزهريون أن يعالجوها بها المسائل ، فقد كنت أقفز تواً إلى جوهر العلم الذى أنا بصدده وأقرره بعبارة مختصرة ، لكنها جامعة وبعيدة عن التأويلات والتshawishات التى اعتاد عليها الطلاب ، وهذه هى الطريقة التى رسمتها لنفسي طوال مدة دراستي» .

(١٢)

هكذا يجيد الشيخ الظواهرى تصوير لحظات الامتحان بعين كانت متتبھة إلى ما قد يظهر من امتعاض الشیخ محمد عبده ، أو تحیزه ضدھ ، وكانت متتبھة أيضًا إلى رد فعله هو تجاه ما أحسه من هذا الجو ، ونحن نرى في تصوير الظواهرى لامتحانه في العالمية قطعة بيانية تحفل بالتصوير النفسي الدقيق ، كما تعبّر تعبيرًا صادقًا عن طبيعة الامتحانات الشفوية ، وسلوك اللجان التي تتولى هذه الامتحانات :

« . . . والحق أننى أثناء الامتحان أعجبت بنفسي (وأنا) أقرر تلك المسائل الشائكة بهذا الأسلوب الجديـد الصافـى الذى ابتكرته ، إذ أنـى ظنتـت أنـى جعلـت البحث به سائـعاً مرسـلاً ، بل إنـى أـيقـنـتـ فى نـفـسـى أنـ الشـيـخـ مـحمدـ عـبـدـ لـابـدـ قـدـ سـرـبـهـ أـيـضاًـ ، وـأـنـهـ لـابـدـ سـيـشـعـرـنـىـ بـذـلـكـ تـشـجـعـاـلـىـ » .

« وانتهيت من تقرير البحث وانتظرت إشارة إعجاب الشیخ عبده أو على الأقل إشارة عدم امتعاضه ، لكنى لم أظفر بها ، بل ظل الشیخ صامتاً ، ونظر إلى كـما نـظرـ باـقـىـ أـعـضـاءـ اللـجـنةـ نـظـرـةـ لـمـ أـفـهـمـ كـنـهـهاـ ، فـلـاـ هـىـ نـظـرـةـ المـبـتـسـمـ فأـعـدـهاـ إـشـارـةـ المشـمـئـزـ » .

« والحق أنه قد شق على نفسي وقد ظنت خيراً كثيراً بهذا الأسلوب وقدرت أنه يستحق الإعجاب (ألا) أظفر بشيء ولو قليل من هذا الإعجاب ، وحينئذ تملكتني نزعة الثقة بنفسى وبأسلوبى ، فولدت عندي عزماً قوياً وإقداماً شديداً ،

وأصررت في نفسي أن أنتزع إعجاب الشيخ وإعجاب اللجنة انتزاعاً، فخطر لي أن أعاود الكلام في نفس البحث ولكن بأسلوب آخر وألفاظ وتشابيه مغايرة، وبدأت ذلك بأن قلت كلمة «والحاصل» وهي الكلمة التي تشعرني أنني أريد معاودة الكلام، فعندئذ أنطق الله لسان الشيخ بالإعجاب الذي كنت أنتظره، فقال: لماذا تريد استئناف الكلام.. لقد تكلمت كلاماً طيباً جداً، وعالجت البحث علاجاً رائعاً جداً، والأحسن أن تنتقل للبحث الآخر».

«كانت عبارة الشيخ هذه كأنها البسم على نفسي، فاندفعت أقرر المباحث الأخرى التي طلبها مني هو وأعضاء اللجنة، وأقبلوا يناقشومني فيها، وفجأة قال الشيخ محمد عبده: «إن ترتيبك في أبحاثك وطريقة عرضها طريقة جميلة، وسأأخذ معك في ترتيب الأبحاث طريقاً غير الطريق العادي لأعرف مقدار علمك الحقيقي»، فقلت: «كما ت يريد يا سيدي»، فأخذ يقلب أوضاع المسائل ويلوى اتجاهات الأبحاث، وصار يخرج من علم إلى آخر، ثم يعود إليه ثانية، ثم يخرج إلى آخر ويعود للأول، وأنا أسايره فيما ذهب إليه من الإفراط في محاولة إشكال البحث على توطئة معرفة مقدار علمي الحقيقي كما قال».

«وقد طالت هذه المناورات بضع ساعات على خلاف المألف في الامتحان، ولا أكتمل أنني أرهقت بها إرهاقاً عقلياً وجسمانياً، فطلبت نفسي شربة من الماء من شدة هذا الإجهاد، ولكنني غالباً مخافة من الشيخ أولاً، وتأدباً له ثانياً، ولكنني بعد ربع ساعة أخرى فقدت زمام المغالبة، فطلبت من الشيخ عبده أن يأمر لى بكوب ماء، فكان طلبي هذا فاتحة خير آخر على، وكأن الله - تعالى - أسطقنى به خصيصاً ليزيد فى شجاعتي وفي جلدى، فقد قال الشيخ محمد عبده: «أنت تستحق شربات لا ماء.. فقد أحسنت أيماناً إحساناً»، ثم أدخل الشيخ يده في جيبي وأرسل في طلب (سطل) من شربات (الخروب) فشربت، وشربوا، وبعد ذلك بقليل قال الشيخ: «لقد فتح الله عليك يا أحمردى، والله إنك لأعلم من أبيك، ولو كان عندي أرقى من

الدرجة الأولى لأعطيتك إياها»، فكانت هذه العبارة منه بعد شراب (الخروب) الذى اشتراه لى أثناء الامتحان حديث الناس فى الأزهر وقئتذ، وتناقلته الألسن بعد ذلك فى كل مكان، وكانت فى الحقيقة من أسباب سعادتى بعد ذلك».

ويعلق الشيخ الأحمدى الظواهرى بعد رواية هذه التفاصيل لابنه بقوله : «فأنت ترى إذاً أن الشيخ محمد عبده كان رجلاً قوى الرأى ، وقوى الأخلاق ، وبالرغم مما كان بينه وبين والدى الشيخ إبراهيم الظواهرى من خلاف معروف ، فهو لم يغطنى حتى ، ولم يرد أن يقلل من مقدار علمى» .

(١٣)

ويتحدث الظواهرى عن تفضيله العمل فى الجامع الأحمدى بطنطا على العمل فى الجامع الأزهر نفسه ، وذلك بعد نجاحه فى الشهادة العالمية ، وهو يروى كيف قاد خطوات نفسه إلى الأستاذية فى هذا المعهد ، ومن الطريق أن هذه الأستاذية «الإقليمية» مهدت لهذا الشيخ العظيم الطريق إلى مشيخة الأزهر الكبرى فى عصر لم يكن يعني ، كما أشرنا فى المقدمة ، بالشكليات البيروقراطية السقيمة ولا يتوقف عندها ، ونحن إذا تأملنا فى التاريخ الوظيفى للظواهرى على طريقة عصرنا فسنجد أنه لم يعمل أستاذًا فى الجامع الأزهر بالقاهرة ، ومع هذا فقد وصل إلى أكبر مناصبه وهى مشيخة الأزهر ، بل إنه أصبح كذلك مؤسس الجامعة الأزهرية الحديثة :

«... عندما نلت شهادة العالمية فى سنة ١٩٠٢ ، كان والدى فى هذا الوقت شيخاً للجامع الأحمدى ، وكان هذا الجامع يحاكى الجامع الأزهر فى تدريس العلوم الدينية والعربية ، ويريد أن يسابقه فيها ، وكان به وقتئذ من الطلاب ما يزيد على الثلاثة آلاف ، ومن العلماء المدرسين ما يزيد على المائتين ، فلما عدت بعد تخرجي مع والدى إلى طنطا مقر وظيفته ، اتجهت نفسي إلى أن أبدأ التدريس فى

الجامع الأحمدى، وبعد انقضاء إجازة الصيف وابتداء الدراسة، اتخذت لنفسى (عموداً) من أعمدة الجامع وجلست إلى الطلاب بجواره أعرض نفسي عليهم، وكان علم النحو أول ما يقرؤه كل عالم جديد فبدأت أقرؤه ولكن على طريقتى الخاصة، فلم أبدأ بتفسير شرح الكفراءى كما كان يفعل باقى العلماء، وهو الكتاب الغامض المنفرد . . . ، بل أخذت أرسم للطلبة الذين التفوا حولى طريقاً جديداً لم يألفوه من قبل، هو أنى لم أقرأ لهم كتاباً من كتب النحو المعتادة، بل كنت ألقى عليهم دروساً من مذكرات كنت أعدها خصيصاً لذلك وأدرج فيها من السهل إلى الأصعب، متماشياً مع الطلبة باعتبارهم جميعاً مبتدئين، وكانت أقرب القواعد إلى ذهانهم بواسطة عدد كبير من الأمثلة أضربها لهم لثبتت القاعدة في ذهانهم، وكانت أحياناً أستعمل سبورة سوداء وطباشير لأجل هذا الغرض».

(١٤)

ويتحدث الطواهرى عن نجاحه البارز وال سريع فى إثبات أستاذيته على النحو الذى كان مأخوذاً به فى ذلك الوقت فى قياس النجاح فى أداء الأستاذية، وهو درجة إقبال الطلاب على راغبى الأستاذية، وهو يعترف بما قد يشعر به أمثاله من خطورة تجاوز القدر فى النجاح عن هذا الطريق، لكن حسن حظه يهوى له فى شخص والده من يشجعه على المضى من نجاح إلى آخر:

« . . . وبعد أن عرفت أن هؤلاء الطلبة قد فهموا روح النحو وأمكنهم أن يفهموا ما فى كتبه، قرأت لهم كتاباً فى هذا العلم ظنته يفيدهم أكثر من شرح الكفراءى، وهو شرح الشيخ خالد، لذلك فإنه لم يمض وقت طويل بعد عرضى لنفسي على الطلبة، حتى التف الطلبة حولى وزاد عدد حلقاتى يوماً بعد يوم، بل إنها صارت بعد قليل أوسع الحلقات وأكثرها ازدحاماً فى هذا العلم، فشملنى بذلك سرور عظيم».

«ولكن تدریسی لعلم النحو لم يطل كثيراً كما كنت أنتظر ، ففى أثناء عامى الأول هذا فى التدريس ، انتقل إلى حلقاتى كثيرون من كبار الطلبة الذين كانوا قد قضوا فى طلب العلم سنين كثيرة ، والذين كانوا يدرسون مع النحو علوماً أخرى أصعب وأدق ، كالمنطق والأصول مثلاً ، وكان بعض هؤلاء الطلبة يحضورون هذه العلوم فى حلقة والدى الشيخ إبراهيم الظواهرى شيخ الجامع ؛ لأنه كان معنياً أيضاً بالتدريس فوق أعمال الجامع الإدارية ، وكذلك فى حلقات علماء آخرين ، فلما انفصل هؤلاء الطلبة من حلقاتهم إلى حلقاتى شعرت بالخرج فى أول الأمر ، فقد أشفقت أن أكون متعدياً على والدى وباقى العلماء الآخرين الذين انتقل الطلبة من حلقاتهم ، أو أن يكون فى مسلك هؤلاء الطلبة مساس بهم ، ففاحت والدى هذا واقتربت ألا أقبلهم فى حلقاتى وأن أردهم إلى حلقاتهم الأصلية ، ولكن والدى لم يوافق على اقتراحى وقال : «إن هؤلاء الطلبة هم محك العلم ، والتتفاهم حول العالم هو مقياس لدرجة علمه وقد جمعهم الله حولك ، فلا تصرفهم أنت بيديك» .

(١٥)

وسرعان ما يصبح هذا العالم الفذ قادرًا على انتهاج أساليب تربوية خاصة به ، أو كما يقول أهل التربية «الطرق الخاصة» .

ويتحدث الظواهرى عن الأسلوب الذى اتبעה فى تدریس علم المنطق ، على سبيل المثال ، فيقول :

«... وفي أواخر العام الدراسي تقدم لي هؤلاء الطلبة القدماء برجاء أن أقرأ لهم أيضاً في المنطق ، ومع أن هذا كان طفرة كبيرة لأن العادة جرت بأن يبقى العالم يدرس النحو عدداً من السنين قبل أن ينتقل إلى العلوم العقلية ، فقد أجبت طلبهم» .

«وكان الكتاب الذى يدرس عادة فى هذا العلم (أى علم المنطق) كتاب اسمه «السلم بحاشية الباجورى» وكذلك شرح هذا الكتاب بحاشية الصبان . ولما كنت

قد طالعت جميع كتب المنطق المتدولة أثناء مذاكرتى للعالمية، فقد وجدت أن فى الكتاب الأول نوعاً من الموافقة لولا أن نصفه كلام على الخطبة، فيضيع الزمن فى غير المقصود، و كنت أرى أن هناك كتاباً أخرى أفيد منها للمبتدئين ككتاب الشمسية، وكتاب سلم العلوم، وكتاب البصائر الناصرية، وكتاب شرح بيرم على إيساغوجى، فاخترت كتاب الشمسية وقرأته لهم، فوفقنى الله فى [تدرис] المنطق كما وفتقنى فى النحو، واجتمع حولى جمع كبير من طلاب المنطق كإخوانهم طلاب النحو، فزادنى ذلك ثقة فى نفسي».

(١٦)

ويشير الظواهرى إلى نجاحه فى العام التالى مباشرة لنواله العالمية فى القيام بتدرис أصعب العلوم الأزهرية وهو علم أصول الفقه :

«... ثم لم تكد السنة الدراسية الثانية تبدأ حتى كنت قد قفزت قفزة واحدة إلى تدرис علم الأصول أيضاً، وأخذت لذلك كتاب «جمع الجوامع» وهو أصعب كتاب فى ذلك العلم، فاجتمع الطلبة حولى فى تدريسه كما اجتمعوا من قبل فى النحو وفي المنطق».

«كان لقراءتى لهذا الكتاب الكبير فى السنة الثانية بعد تخرجي حديثُ فى الأزهر، فقد كان المتبع حتى ذلك الوقت أنه لا يتأتى لعالَم أن يتجرأ على تدریسه قبل انتهاء عشر من السنين على الأقل يقرأ فيها العلوم التي هي أسهل من هذا العلم، وقد بلغ من اندهاش أهل الأزهر أن حضر كثيرون من علمائه وطلابه لطقططاً لكي يعرفوا بأنفسهم هذا الخبر، فحضرروا الحلقة بأشخاصهم وكان منهم الشيخ الموجى الذى كنت قد حضرت عليه وقتاً بالأزهر، وقد عادوا جميعاً والحمد لله مثنين».

«وبقراءتى «جمع الجوامع» استقر الحال فى تدریس الكتب الكبرى، فقرأت فى المنطق كتاب «تهذيب المنطق»، وفي التصوف كتاب حكم ابن (عطاء الله)».

ربما كان من الجدير بالإشارة إلى أن النص الذي بين أيدينا لنجل الشيخ الطواهري يتحدث عن حكم ابن عطاء الله على أنه «حكم ابن عبد الله»، وهو يكرر الحديث على هذا النحو، ولهذا فإن وضعنا (عطاء الله) بين قوسين يدلان على تدخلنا في الرواية.

(١٧)

ونقفز بعض الأحداث لنصل إلى المرحلة التي اكتملت فيها للظواهري مقومات الأستاذية بباشرته للتأليف.

يشير الظواهري إلى أنه في أثناء عمله بالتدريس بالمعهد الأحمدى شغل نفسه بالتأليف، وأنه وضع عدداً من الكتب، كان بعضها في علوم «اختراعها هو نفسه» على حد تعبيره:

«... في الفترة التي قضيتها ساكناً هادئاً بعد نصيحة والدى لى بذلك عندما رأى اضطهاد الخديو وشيخ الأزهر لى من أجل رغبتي فى الإصلاح، رأيت أن أشغل وقتى بالتأليف فى الموضع الذى لم يؤلف أو يكتب فيها بعد من الأبحاث العقلية التى كانت تخطر لى، فمن ذلك مثلاً اختراعى لعلم جديد أسميته «آداب الفهم» فألفت كتاباً فيه سميته «الكلمة الأولى فى علم آداب الفهم»، ثم كتاباً آخر سميته «خواص المعقولات فى أصول المنطق وسائر العقليات»، وكتاباً سميته «التفاضل بالفضيلة»، وآخر سميته «الوصايا والأداب»، ثم «صفوة الأساليب»، ثم «حكم الحكماء»، ثم «براءة الإسلام من أوهام العوام»، ثم «مقادير الأخلاق»، وكلها كتب تتناول موضوعات لم يعهد لها الأزهريون من قبل، وقد صدت بتأليفها فتحاً جديداً لهم فى البحث وحضرهم على عدم الاكتفاء بقراءة ما بأيديهم من الكتب أو العلوم القديمة المعروفة فقط».

ولسنا ندرى على وجه التحديد مصير هذه المؤلفات التي لم نعثر على نسخ

منها في دار الكتب القومية، وإن كنا قد وجدنا إشارات إليها في كتابات أساتذة كبار من طبقة الدكتور عثمان أمين.

(١٨)

ونأتي إلى بعض الملامح المبكرة في طموح الظواهري إلى التقدم في مكانته العلمية والوظيفية.

يروى الشيخ الظواهري قصة تصاعد طموحه المبكر إلى مشيخة المعهد الأحمدى بطريقة ممتعة، وهو يروى أن هذا الطموح وجد تشجيعاً واعترافاً على أرض الواقع حتى وإن لم يكن قد حظي بالتحقق السريع، وهو يروى قصة مقابلته للخديو عباس حلمى، ثم مقابلته لرئيس ديوانه، ثم مقابلته لواحد من كبار رجال الدولة، وكيف أنه عبر للخديو عن رغبته في الإصلاح، وأن هذه الرغبة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال توليه منصب المشيخة، على حين أن فكرة الخديو عباس حلمى كانت تريد أخذ الأمور بالتدريج بتعيين الظواهري وكيلاً وتعيين شيخ آخر مسن في منصب المشيخة، وقد صارح الظواهري الخديو رأيه بأن هذه الفكرة لا تضمن له القدرة على تنفيذ خطواته في الإصلاح، ومع أن الخديو نبه الظواهري إلى صغر سنـه (٢٩ عاماً) فإن الظواهري لم يكن ليقتنـع بمثل هذا الرأـي، على حد روايته.

كذلك نرى أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى يحاول أن يعطي الظواهـري مهلة لـلتفكير حتى الرابعة مساء لكنـ الظواهـري، فيما يـروـيهـ، عاد بعد هذه المـهلـة متـمسـكاً برأـيهـ.

وليس في وسعـنا إلا أن نـعجبـ بهذاـ العـالـمـ الشـابـ الواـثـقـ منـ نـفـسـهـ، القـادرـ علىـ أنـ يتـخـذـ قـرـارـاًـ مثلـ هـذـاـ دونـ خـوفـ منـ غـضـبـ الـحاـكـمـ، وـدـونـ اـسـتـئـاسـ منـ وـصـولـهـ، بـعـدـ حـينـ، إـلـىـ ماـ يـرـيدـ أنـ يـصـلـ إـلـيـهـ منـ مـوـقـعـ الـقـيـادـةـ الـمـهـدـ لـلـإـصـلاحـ.

وللتتأمل في هذه القصة المبنية عن روح التوثب والدالة على وجود مجتمع كان يفید من هذا التوثب ويوظفه حتى لو أنه طلب إلى التوثب أن يتمهل بعض الشيء:

«... في أغسطس سنة ١٩٠٧ (أى بعد حصول الشيخ الظواهرى على العالمية بخمس سنوات فقط) توفي والدى الشيخ إبراهيم الظواهرى شيخ الجامع الأحمدى إلى رحمة الله ، فخلت بذلك وظيفته وهى من الوظائف الدينية الكبرى في مصر ، فمقام شيخ الجامع الأحمدى من ناحية التعليم الدينى يلى مقام شيخ الجامع الأزهر ، ويمكن لشاغل هذه الوظيفة إذا كان من راغبى إصلاح التعليم الدينى في مصر أن يبدأ إصلاحه في هذا الجامع ، فعدد طلابه يقرب من ثلاثة آلاف ، وعدد مدرسيه يزيد على المائتين».

«من أجل ذلك اتجهت نفسي لأن أرقى (أى: أحتل !!) وظيفة والدى المتوفى وهى وظيفة شيخ الجامع الأحمدى ، فلعلى أكون فيها مفيداً ، ولعلى أتمكن بواسطتها إذا حصلت عليها أن أنفذ فى هذا المعهد الكبير ما رسمته فى كتابى «العلم والعلماء» من برنامج للإصلاح .. وفعلا كاشفت الشيخ حسونة النواوى برغبتي هذه ، لكنه عارضها بشدة».

(١٩)

وقد تحدث الأستاذ محمد عبدالجود فى كتابه «حياة مجاور في الجامع الأحمدى» عن الشيخ الظواهرى في تلك الفترة التي شهدتها وهو تلميذ في الجامع الأحمدى ، فقال:

«وقد ساعدنى الحظ بتلقى علم العروض عليه في كتابه «المسلك الجديد» الذى ابتكره في هذا العلم».

«كما أتى درست عليه جزءاً من كتاب «دلائل الإعجاز» ، وقد سلك فى تدريسه مسلكاً غير ما ألفناه من سائر الشيوخ ؛ لأنه كان يطلع الطلاب على خفايا

الكتاب ويوضح لهم مقاصد المؤلف، وقد يصور لهم بالحس ما كان يرمى إليه المؤلف بالذوق».

«وفي أثناء هذه المدة مرض والده (شيخ الجامع) فانتدب بدله وقتاً قصيراً، خرج فيه على المؤلف من الإدارة: فأخذ يمر على الدرس، ويصلح للطلاب جلستهم، ويعملهم كثيراً من أدب الاستماع والجلوس في الدرس، وينهاهم عن قرن النعال بالمحافظة أمامهم وسط حلقات الدرس، ويمنع التشويش عليها، ويحرم على الطالب مغادرة الدرس في أثناء إلقاء الشيخ، ويمنع مرور العامة في المسجد عند الدراسة. إلى غير ذلك مما كان إرهاصاً لاستعداده للتزعيم والتلميذ».

(٢٠)

ويروى الشيخ الطواهرى بصراحة ما عرفه من تفاصيل ترشيح غيره لشغل هذا المنصب الذى كان يتوق إلى توليه:

«... وبعد قدوم [يقصد: عودة] الخديو من أوروبا عرض الشيخ حسونة شيخ الأزهر عليه أمر تعين شيخ للجامع الأحمدى خلفاً للمرحوم والدى، ورشح من جهة الشيخ الفقى الذى كان قد انتدب من قبل، لكن الخديو طلب أن يقابل الاثنين: الفقى أولاً، والأحمدى الطواهرى ثانياً ليختار بنفسه بينهما».

«وعندما تشرفت بمقابلة الخديو قال لي: إننى طلبتك بعد أن طلبت مرشح الشيخ حسونة، وأنا لا أرى فيه كفاءة، وأنالاحظ أنك لا تزال صغير السن وإنى أحب أن أعين أحد كبار السن شيئاً للمعهد وأنت وكيله».

فأجبت الخديو: «إنى لا أطمع فى الوظيفة للمال، لأنى غنى عن المال بحمد الله، ولكنى أريد أن أعمل، ولئن طريقة أريد أن أنفذها وهى تغضب كثيرين من المتقدمين فى السن، وأخشى أنه إذا عين شيخ غيرى يلتف العلماء حوله

وينضمون إليه ويتركونى فأعجز عن تنفيذ ما أريد من الإصلاح ، وبذلك أظهر بظاهر الفشل» .

«فقال الخديو : «هذا كلام معقول» وتمت المقابلة» .

«وبعد خروجى استدعانى أحمد شفيق باشا ، وقال لى : ما هو سنك؟ فقلت : تسعه وعشرون عاماً ، فقال : إن مولانا يقدر مواهبك ، وقد سر كثيراً من كتابك «العلم والعلماء» ، ثم إن أعيان الغربية كلهم يثنون عليك ، ولكنه لا يزال يرى أن هذا المنصب الدينى المهم يجب أن يشغله عالم مسن ، وأنت لا تزال صغير السن ، فليس فى لحيتك شعرة واحدة شائبة ، وهو قد اختار لك أن تكون الآن وكيلاً تمهيداً للمشيخة فى الوقت المناسب ، فقلت : «إنىأشكر الجناب الخديوى وأأشكر سعادتكم ، ولكنى لا أزال فى موقفى ، فإما شيئاً فأقوم بالإصلاح ، وإلا فسأبقى مدرساً كما أنا» .

«فقال شفيق باشا : «نحن الآن الظهر ، فاذهب وتغدو واستشر نفسك جيداً ثم عد إلىٰ فى الساعة الرابعة للنتائج النهائية» .

وفي الساعة الرابعة ذهبت إليه ، وقلت له : «إنى لا أزال على رأىي» فدخل على الخديو ورجع يقول : «إن مولانا يأسف على عدم إجابة طلبك» .

«فانصرفت مفضلاً أن أكون مدرساً عادياً عن أن أكون وكيلاً للمعهد» .

«وبعد يومين صدر الأمر بتعيين الشيخ محمد المحلاوى الرفاعى ، وهو من المسنين ، شيئاً للمعهد ، وتعيين الشيخ عبد الله دراز وكيلًا له ، ثم بعد قليل استبدل بالشيخ الرفاعى شيخ آخر هو الشيخ محمد حسنين العدوى ، فقد ظهر كما تنبأت أن الشيخ الرفاعى المحلاوى لا يمكنه القيام بأعمال المشيخة» .

ربما كان من الجدير بالإشارة أننا لا نجد اسم الشيخ الفقى الذى قابله الخديو قبل

مقابلته للظواهرى بين هذه الأسماء الثلاثة التى يرى الظواهرى أنها تولت المسئولية عن الجامع الأحمدى فيما بعد .

(٢١)

ثم يتحدث الشيخ الظواهرى بامتنان عن فضل الخديو عباس حلمى فى نواله منصب شيخ الجامع الأحمدى على الرغم من محاولة سلفه الشيخ مخلوف (الذى كان قد أصبح مديرًا للمعاهد ووكيلًا للأزهر) أن يرشح غيره لهذه الوظيفة ، وربما يروقنا أن نرى الأعيان (أعيان الغربية) أصحاب كلمة عند الخديو فى مثل هذا الأمر ، كما قد يروقنا أيضًا أن يعنى الخديو بنفسه بإنجاز القرارات المنفذة لهذه الاختيارات ، حتى إنه يتطلب من وكيل الأزهر عقد مجلس الأزهر الأعلى فى اليوم资料لى مباشرة ليتم المجلس إجراءات شغل الشيخ الظواهرى لمنصبه الجديد :

«... فى حوالي النصف الأول من سنة ١٩١٣ نقل الشيخ محمد حسين العدوى شيخ الجامع الأحمدى إلى وظيفة جديدة أنشئت له خصيصاً فى الأزهر وهى وظيفة مدير المعاهد الدينية ، فقد كان الخديو وقتئذ (ليس راضياً) عن الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر ، ولكن لم يرغب فى إقالته ، فأراد أن يقوم الشيخ محمد حسين بإدارة شئون الأزهر بدله فى هذه الوظيفة الجديدة».

«ولكن لما لم يكن لهذه الوظيفة اعتماد فى الميزانية ، فقد ظل الشيخ محمد حسين مخلوف مدير المعاهد يصرف مرتبه من اعتماد وظيفة شيخ الجامع الأحمدى التى كان فيها ، لذلك بقيت هذه الوظيفة الأخيرة خالية بضعة شهور ، فلما استقال الشيخ محمد شاكر من وظيفة وكيل الجامع الأزهر عين الشيخ محمد حسين وكيلًا للجامع الأزهر بدله مضافاً إلى وظيفة مدير المعاهد فتوفر بذلك المال (يقصد : خلت الدرجة المالية المملوكة بلغة عصرنا) وأصبح لزاماً تعين شيخ جديد للجامع الأحمدى».

«فقطلعت الأنوار مرة أخرى إلى»، وزارني كثيرون من أعيان الغربية يريدون تجديد عريضتهم للخديو بطلب تعيني في هذه الوظيفة، فشكرتهم، ولكن طلبت منهم الكف عن ذلك، فإني قدرت أن الخديو لابد سينظر في الأمر هذه المرة بغير العين التي نظر لي بها في المرة السابقة، فإن عقبة صغر السن التي قامت في سبيل تعيني في المرة الأولى سنة ١٩٠٧ عقب وفاة والدى قد زالت الآن.. وفعلاً قد صح تنبئي، فإن الخديو هو الذى رشحنى لمشيخة الجامع الأحمدى، وأصر على ترشيحى بالرغم من معارضة بعض المشايخ».

... قابل الشيخ محمد حسين مخلوف مدير المعاهد وصاحب الرأى وقتئذ فى الأزهر، محمد سعيد باشا رئيس النظار (رئيس الوزراء) وعرض عليه اسم الشيخ محمد هارون وكيل الجامع الأحمدى ليكون شيخا له، ثم قابلا الخديو لهذا الغرض فلم يوافق الخديو، وحيثئذ دافع محمد سعيد باشا عن نفسه فقال: «إن الذى رشح الشيخ هارون هو الشيخ محمد حسين مخلوف وليس أنا، ونحن تحت أمر أفندينا»، وعندهئذ قال الخديو: «عين الشيخ الأحمدى الظواهرى فى هذه الوظيفة، فهو الآن كفو لها»، ثم التفت إلى عثمان مرتضى باشا تشريفاتى الخديو وكان حاضرا الاجتماع، وقال له: «اكتب أمراً بذلك»، فقال الشيخ محمد حسين للخديو: «إن القانون يجعل أمر الترشيح لمجلس الأزهر الأعلى ثم بعد ذلك يصدر أمر مولانا، فقال الخديو: إذاً يعقد مجلس الأزهر غداً».

«وفعلاً عقد المجلس ورشحنى، وفي اليوم الثانى صدر الأمر الخديوى بتعيينى شيخاً للجامع الأحمدى، وكان ذلك فى شهر يناير سنة ١٩١٤».

(٢٢)

هكذا بدأ الشيخ الظواهرى يمارس صلاحياته التعليمية من خلال هذا الموقع المتقدم، وهكذا بدأت خبرته بإدارة الأمور تتبلور على نحو منظم أفاده فيما بعد.

وقد أتيح للظواهرى أن يصبح من المؤثرين فى سياسة التعليم الأزهرى ، وذلك من خلال اختياره عضواً فى المجلس الأعلى للأزهر :

«... ويعينى عضواً فى مجلس الأزهر الأعلى أتيحت لى فرصة الدفاع عن آرائى وعن تقريراتى ، ولكنى رأيت أن أفتح مجھوداتى فى هذا المجلس بالعمل على تحسين مرتباً العلماء ، فقد كانت مرتباتهم ضئيلة جداً ، وكانت الحكومة فى هذا الوقت قد أعطت موظفيها علاوة قدرها عشرون فى المائة مساعدة لهم على غلاء الحرب ولم تعطها للعلماء وباقى موظفى الأزهر والمعاهد الدينية ، فطلبت مقابلة السلطان ، والتمست منه الأمر بتقرير هذه الزيادة ، فأجاب طلبي وصدر الأمر به» .

(٢٣)

ونأتى إلى ما هو معتمد في السياسة من تعرض كبار الموظفين لتقلبات الملوك إذا ما كان هؤلاء الموظفون الكبار محسوبين على شيعة أخرى مناوية للحكم الجديد أو بناوئها الحكم الجديد . وهذا هو ما كان حادثاً في ظل الخلاف المستحكم بين الملك فؤاد وبين الخديو عباس حلمى .

ويروى الشيخ الظواهرى أن مساعى السوء نجحت في الإيقاع بينه وبين الملك فؤاد ، ونحن نفهم أن مثل هذا الخلاف كان نتيجة طبيعية لمناخ الاستقطاب بين الخديو عباس حلمى والملك فؤاد ، لكننا نرى من واجبنا أن ننقل ما يرويه الظواهرى عن نشأة هذا الخلاف أو الفتور من خلال واقعة لعب دور البطولة فيها حسن نشأت ، الذى كان وكيلاً للديوان الملكي ، عضواً فى مجلس الأزهر الأعلى .

ويعزى الظواهرى السبب في هذه الدسيسة إلى أحد العلماء الذين أحسن إليهم ، وهو الشيخ حسين والى ، وقد كان وكيلاً للشيخ الظواهرى في المعهد الأحمدى في طنطا ، ثم رشحه الظواهرى ليشغل منصب سكرتير المجلس الأعلى للأزهر .

ويعرف الظواهرى بأن هذه الدسيسة نجحت ، وأن السلطان فؤاد قد صدر أمره بنقله إلى معهد أسيوط على أن يكون فى أسيوط فى صباح اليوم التالى .

ومن الطريق أن السلطات نقلت شيخ معهد الإسكندرية شيخاً للمعهد الأحمدى بطنطا ، وكلفته بحمل أمر نقل الظواهرى إليه ، وكأنما كان شيخ معهد الإسكندرية فى القاهرة يتظر صدور هذا الأمر ، أو كأنما وجد فى القاهرة مصادفة فكفل بهذا .

«... في وسط التوفيق الذى قدر الله لى أن أنعم به عند السلطان فؤاد لصالح الأزهر والأزهريين ، وبعد أن نجحت فى فكرة تأليف لجنة لتعديل درجات العلماء وإنصافهم كانت هناك نفس حائرة تتلمس فرصة مناسبة لتدبیر مكيدة لى فى الخفاء ، هي نفس عالم جليل كان فى وقت ما وكيلًا فى الجامع الأحمدى فأحسنت إليه أكثر مما يحسن الشيخ عادة للوكيل ، فقدمته فى مواضع التقديم ، وأكرمته فى مواضع التكريم ، ثم رشحته بعد ذلك إلى وظيفة سكرتير مجلس الأزهر الأعلى ، وهى وإن تكون وظيفة قوامها الكتابة وليس لها قربة بالعلم إلا أن مرتبها أكبر من وظيفة وكيل معهد طنطا ، ومن هنا كانت جذابة إليه ، فعين فيها بناء على توصيتى » .

«مع هذا الصنع الحسن من جانبي فإن نفس الشيخ لم تستقر ، وهناك حكمة تقول : «اتق شر منْ أحسنت إليه» ، وقد أحسنت إلى هذا الشيخ ، ولكن فى الواقع لم أتق شره عملاً بتلك الحكمة ، فعلى أثر خلاف فى الرأى وقع بيني وبين حسن نشأت باشا بمجلس الأزهر الأعلى فى شأن درجة وظيفة سكرتير مجلس الأزهر الأعلى وهى التى كان يشغلها وقتئذ ذلك العالم ، وعلى أثر نعти لهذه الوظيفة بأنها فى الحقيقة وظيفة كتابية ويجب أن لا تدرج مع الوظائف العلمية ، تحركت نفس الشيخ فاتخذ من المشادة التى وقعت بيني وبين نشأت باشا فى هذا الموضوع أرضًا خصبة يذر فيها بذور الدسيسة والحقيقة ، فاختبر لنشأت باشا وقائع مكذوبة نسبها إلى طلب منه تبليغها للسلطان ، وهى وقائع لو صحت

ل كانت حقّاً جسيمة وكانت حقّاً دنيئة ، بل ل كانت أكثر من ذلك خطورة و خطرًا ، فإنها ترمي إلى اتهامى بخيانة العرش والعمل على إزوال السلطان فؤاد عن أريكة محمد على» .

... لكن الذى أدهشنى أن نشأت باشا ، على غير ما كنت أنتظره منه وهو الرجل السياسى المحنك ، وصاحب الذكاء النادر الذى شهدت له به عند السلطان نفسه فى وقت ما ، تسرع فصدق حكاية الشيخ ، ولعله كان متأثراً أيضاً من مشادتى معه فى المجلس فأبلغ السلطان ما قاله العالم عنى [فصدقه] السلطان لأنه كان شديد الثقة بنشأت باشا ، فأمر السلطان على أثر سماعه للحقيقة بنقللى إلى أسيوط فوراً وبدون أى إرجاء ، فوصلنى الأمر الملكى بطنطا (مفاجأة) يحمله الشيخ عبد الغنى محمود شيخ معهد الإسكندرية وهو الذى نقل مكانى ، وقد قصد نشأت باشا بذلك سرعة التنفيذ مع التشفى ، فقد طلب إلى أن أكون بأسيوط فى صباح اليوم التالى ، أى أنه كان لا بد لى أن أسافر من طنطا فى نفس المساء الذى تسلمت فيه الأمر بنقللى» .

(٢٤)

ويتحدث الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى بكل صدق عن شعوره بالأسى نتيجة لنقله إلى معهد أسيوط ، وذلك بسبب ما أحسه من العقوبة والمكيدة فى هذا القرار بسبب صغر شأن معهد أسيوط إذا ما قورن بمعهد طنطا ، فضلاً عما كان يستتبعه هذا القرار من خروجه من عضوية مجلس الأزهر الأعلى .

وهو يرى أنه أخذ يفكر فى الاستقالة بعدما كان يتوقع لنفسه مستقبلاً باهراً ، وبخاصة أن السلطان فؤاد نفسه كان قد صرح له بترشيحه لمشيخة الأزهر :

«كانت هذه الليلة من الليالي السود فى حياتى ، فمعهد أسيوط معهد صغير جداً بالنسبة لمعهد طنطا ، ثم إننى بنقللى إليه لم أعد عضواً فى مجلس الأزهر

الأعلى ، وها أنا قد وصلت الآن في طنطا وفي مجلس الأزهر إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه من النجاح ، وها هم الناس العقلاء يشهدون بأعمالى ويتبأون لي مستقبل باهر ، بل ها هو السلطان فؤاد نفسه قد رشحني بحفل طنطا لشيخة الجامع الأزهر عندما زارها في أول عهده . . . فهل هذه زوبعة عاصفة ما تبرح أن تمر وتنتقضى ، أم أن هذه هي خاتمة المطاف ، وأن الله قدر لي الاعتكاف فأستقيل من منصبي هذا الجديد ساخطاً محتاجاً !» .

(٢٥)

ولا ينبغي لنا أن نهمل الحديث عن موضوع الدسيسة التي ينسب الظواهرى إلى الشيخ حسين والى أنه كان السبب فيها .

والحاصل أن هذه الدسيسة كانت تدور حول أن للظواهرى علاقة وثيقة ومستمرة بالخديو عباس ، ونحن نعرف أن الدعوة لعودة الخديو عباس إلى عرشه كانت هي أكثر ما يقلق الملك فؤاد ، و يجعله ينحاز لأى دسيسة ضد من يتهم عنده بهذه التهمة .

ومن الطريق أن جوهر هذه الدسيسة على نحو ما صوره الظواهرى كان حصول مندوب الخديو عباس على قطعة من الشال الأخضر الموضوع فوق عمامة السيد البدوى لكي تبارك بها السيدة أمينة هانم والدة الخديو عباس حلمى التى كانت تعيش فى إستانبول .

وتشير مذكرات الظواهرى إلى أن الشيخ حسين والى سكرتير المجلس الأعلى للأزهر هو الذى جعل نشأت باشا يبلغ السلطان أن بين الظواهرى وبين الخديو عباس الثانى صلة متينة «من قديم الزمان» لأنه هو الذى عينه شيخاً للجامع الأحمدى ، وأن هذه الصلة لا تزال موجودة لآن ، وأن «الظواهرى أحد وكلاء الخديو فى دعايته للرجوع إلى مصر» ، وأن محمد عزت أفندى باشكاتب الجامع

الأحمدى يسافر إلى إستانبول من وقت لآخر لينقل الرسائل بين الخديو والظواهرى !!

وهذه هي الرواية التى يوردها ابن الظواهرى على لسان والده :

« . . . حَدَثَ مَرَةً عِنْدَمَا كَانَ الشَّيْخُ حَسِينُ وَالْأَنْجَلِيَّ بِعِهْدِ طَنْطَا وَقَبْلَ أَنْ أَسْعِيَ لِتَرْقِيَتِهِ سَكْرِيتَرِيَّ الْمَجْلِسِ الْأَزْهَرِ الْأَعْلَى ، أَنْ تَقْدِمَ إِلَى عَزْتِ أَفْنَدِي بِشَكَاتِبِ الْمَعْهَدِ وَتَلْبِيَّ مِنِي بِصَفَتِي شَيْخِ الْجَامِعِ أَذْنَ لَهُ - كَمَا أَذْنَ لِجَمِيعِ النَّاسِ - بِقطْعَةِ مِنِ الشَّالِ الْأَخْضَرِ الَّذِي تَعْمَمَ بِهِ عَمَامَةُ قَبْرِ السَّيِّدِ الْبَدْوِيِّ وَتَغْيِيرِ فِي كُلِّ عَامٍ ، وَيُطْلَبُ النَّاسُ قَطْعًا مِنْهَا تَبَرِّكًا بِوَلِيِّ اللَّهِ وَتَذَكِّرَةُ بِهِ ، وَقَالَ الْبَاشَكَاتِبُ : إِنَّهُ سَيَحْمِلُ هَذِهِ الْقَطْعَةَ إِلَى أَمْيَنَةِ هَانِمَ أُمِّ الْخَدِيُوْ عَبَاسِ بِإِسْتَانْبُولَ ، فَقَدْ أَوْصَتَهُ بِهَا مِنْذِ الْعَامِ الْمَاضِيِّ وَأَلْحَتَ فِي التَّوْصِيَّةِ ، وَلَا كَانَ هَذَا الْتَّلْبِيَّ فِي نَظَرِي عَادِيًّا وَلَمْ يَخْطُرْ بِيَالِي وَقَتَّذْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَحْلُ اعْتِرَاضٍ مِنْ أَحَدٍ ، فَقَدْ أَذْنَتْ لَهُ طَبِيعًا بِأَخْذِ قَطْعَةِ الشَّالِ الَّتِي يَطْلُبُهَا ، كَمَا أَذْنَ لِجَمِيعِ النَّاسِ الَّذِينَ يَطْلُبُونَ مِثْلَهَا» .

«فَسَمَاحَ الْأَحْمَدِيَّ بِهَذَا الشَّالِ لِبَاشَكَاتِبِ الْجَامِعِ يَحْمِلُهُ لِأَمِّ الْخَدِيُوْ بِإِسْتَانْبُولَ هُوَ إِذَا هِيَكِلُ الدَّسِيسَةِ ، وَهُوَ فِي نَظَرِ الشَّيْخِ وَالْأَنْجَلِيِّ الْعَظِيمِ الَّذِي سَيَوْقِعُ الْأَحْمَدِيَّ حَتَّمًا وَالَّذِي سِيفِرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّلْطَانَ فَؤَادَ حَتَّمًا ، وَحِينَئِذٍ يَنْقُصُ تَقْدِيرُ السُّلْطَانِ لِلْأَحْمَدِيَّ ، وَتَتَهَىَّءُ مَعَهُ آمَالَهُ» .

(٢٦)

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ هَذَا الإِحْبَاطِ الَّذِي وَاجَهَ الشَّيْخَ الظَّواهِرِيَّ فَإِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى أَنْ يَنْجِزْ خَطُوطَاتِ جَادَةٍ فِي سَبِيلِ الإِصْلَاحِ الْأَزْهَرِيِّ فِي أَثْنَاءِ عَمَلِهِ شَيْخًا لِمَعْهَدِ أَسْيُوطِ .

وَنَحْنُ نَرَاهُ قَدْ بَدَأَ يَنْتَبِهِ إِلَى مَنْحِى آخرَ مِنْ مَنَاحِي الإِصْلَاحِ التَّعْلِيمِيِّ ، وَهُوَ تَشْيِيدُ أَبْنِيَةِ الْمَعَاهِدِ الْعَلَمِيَّةِ بِمَا يَكْفِلُ لَهَا أَدَاءَ وَظِيفَتِهَا عَلَى نَحْوِ أَمْثَلٍ .

وفي هذا الصدد يذكر التاريخ للظواهري جهده في إنشاء معهد أسيوط الدينى على النحو الذى أنشأ عليه .

وقد كان الظواهري حريصاً على اختيار موقع معهد أسيوط الدينى على النيل مباشرة . وقد تمكן من الحصول على موافقة السلطان فؤاد على تخصيص هذا الموقع .

وقد برر الظواهري إصراره على هذا الاختيار بقوله إنه استهدف منه أن يعرف السائحون أن «بجوار بناء البعثة الأمريكية بهذه المدينة ، وهى البعثة التى تنشر الدين المسيحى ، معهداً ومبني فخماً ينشر الإسلام أيضاً» .

كذلك نجح الشيخ الظواهري فى أسيوط فى العمل على إنشاء جمعية للمحافظة على القرآن الكريم ، وهو يرى أنه لاحظ أن الناس فى أسيوط لا يهتمون باستظهار القرآن كما كانوا يهتمون به فى طنطا ، بل إن الجزء الذى يعرفه الطلبة من القرآن فى المدارس والكتاتيب فى أسيوط لا يبلغ ربع ما يعرفه إخوانهم بطنطا أو غيرها من مدن القطر الأخرى ، وقد رأى أن أفضل طريق لإذكاء رغبة استظهار كتاب الله فى صدور أهل أسيوط هو إنشاء جمعية تعمل من أجل هذا الهدف .

(٢٧)

وفي هذه الفترة التى كان الظواهري مبعداً فيها فى أسيوط بدأ عالمنا الجليل خطأ جديداً من النشاط السياسى المباشر . فقد تولى الشيخ الظواهري تشكيل لجان مؤتمر الخلافة فى الصعيد ، ويبدو أنه عهد إليه بمسئولة الوجه القبلى كله على نحو ما نعرف فى بعض تنظيماتنا السياسية ، وهو يتحدث عن هذا المنحى فيقول :

«ولما عهد إلى بتشكيل لجان للخلافة فى أقاليم الصعيد استعنت فى ذلك بكتاب الوفدين والدستوريين ، وقمت برحلتين ، إحداهما جنوباً من أسيوط والأخرى

شمالها، فذهبت في الأولى إلى قنا، ثم عدت إلى نجع حمادى، وكان يرافقنى فى هذه الرحلة محمد بك عبد الآخر عن طريق الصدفة، وهو من كبار أعيان تلك البلاد، فتمكنـت من تشكيل اللجان في تلك الأقاليم، وعاونـتـ أعيانها في ذلك معاونة عظيمة، ثم بعد قليل بدأت رحلـتـ الشمالية إلى المنيا وبنى سويف، وفي هذه الرحلة تعرفـتـ بالشيخ إبراهيم حمروش، والشيخ عبد الرحمن حسن، وكانـاـ قاضـيـ المحـكمـتـينـ الشـرـعـيـتـينـ، فـكانـاـ لـىـ نـعـمـ العـونـ فـيـ تـأـلـيـفـ لـجـانـ الشـمـالـ». .

(٢٨)

وقد كان من حسن حظ الشيخ الظواهري أن زار الملك فؤاد أسيوط وهو في طريقه لافتتاح قناطر نجع حمادى، وهناك رأى الملك فؤاد بنفسه حجم الإنماز الذى حققه الشيخ الظواهري، كما رأى المكانة التى وصل إليها بين أهالى ذلك الإقليم.

وقد ظلـ الشيخـ الـظـواـهـرـىـ فـىـ مـشـيخـةـ مـعـهـدـ أـسـيـوطـ حـتـىـ رـشـحـ هـوـ وـالـشـيخـ المـرـاغـىـ لـمـشـيخـةـ الـأـزـهـرـ، فـلـمـاتـ اـخـتـيـارـ الشـيـخـ المـرـاغـىـ لـمـشـيخـةـ الـأـزـهـرـ (١٩٢٨)ـ أـعـيدـ الـظـواـهـرـىـ إـلـىـ مـشـيخـةـ الـمـعـهـدـ الـأـحـمـدـىـ مـسـتـعـيـدـاـ مـنـصـبـهـ الـقـدـيمـ، وـكـانـ هـذـهـ أـقـلـ تـرـضـيـةـ يـمـكـنـ تـقـديـمـهـاـ لـهـ. .

(٢٩)

وعلى نحو ما نعرفـهـ منـ حـقـائـقـ التـارـيـخـ، فإنـ عـهـدـ الشـيـخـ المـرـاغـىـ الـأـوـلـ بـمـشـيخـةـ الـأـزـهـرـ لمـ يـدـمـ إـلـاـ نـحـوـ عـامـ، وـاضـطـرـ إـلـىـ تـرـكـ منـصـبـهـ، وـكـانـ مـنـ الـمـنـطـقـىـ أـنـ يـدـفعـ الـمـلـكـ فـؤـادـ مـرـةـ ثـانـيـةـ باـسـمـ مـرـشـحـهـ الـأـثـيـرـ وـأـنـ يـصـمـمـ عـلـيـهـ، وـهـكـذـاـ عـيـنـ الشـيـخـ الـظـواـهـرـىـ شـيـخـاـ لـلـأـزـهـرـ فـيـ أـكـتوـبـرـ ١٩٢٩ـ. .

وفي ذلك الوقت كانـ الشـيـخـ عبدـ الـلطـيفـ الـفـحـامـ وكـيـلاـ لـلـأـزـهـرـ، وـكـانـ يـشـغلـ منـ قـبـلـ منـصـبـ شـيـخـ مـعـهـدـ الـإـسـكـنـدـرـيـةـ، وـهـكـذـاـ ظـلتـ هـذـهـ الـوـظـيـفـةـ خـالـيـةـ

فرشح لها الشيخ الظواهرى الشيخ عبد المجيد اللبناني شيخ القسم العالى بالأزهر، وكان هذا أول اختيارة يتولى الظواهرى أمره، وقد نم عن تقديره للرجال والأهل العلم أما وظيفته هو فى طنطا فقد طلب من الملك التمهل فى تعينه من يخلفه فيها.

ومن عجائب الأقدار أن الشيخ الظواهرى ظل مريضاً ثلاثة شهور بعد اختياره لمنصب شيخ للأزهر.

ومع أن تاريخ الأزهر لم يسجل معلومات دقيقة عن تعاقب العلماء على مناصب الأزهر ومعاهده إلا أنها قد وجدنا أسماء زعماء المشايخ المعاصرين للظواهرى عند إصدار قانون الأزهر فى خبر نشرته جريدة الأهرام فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ : كانوا هم الشيخ عبد المجيد اللبناني شيخ علماء الإسكندرية، والشيخ عبد الحكم عطا شيخ معهد الزقازيق، والشيخ محمود الدينارى شيخ معهد طنطا، والشيخ عبد الله دراز شيخ معهد دمياط، والشيخ محمد السرتى شيخ معهد دسوق، والشيخ محمود القطيشى شيخ القسم العالى بالأزهر، والشيخ عبد الهادى الضرغامى شيخ القسم الثانوى بالأزهر، والشيخ فرغلى الريدى شيخ القسم الأولى بالأزهر».

(٣٠)

ظل الشيخ الظواهرى شيخاً للأزهر حتى ١٩٣٥ ومارس سياسات إصلاحية ذكية سوف نتناولها بالتفصيل فى الأبواب التالية، لكن عنف السياسة الخزبية دفع بصراع الأزهر إلى حضن المنازعات السياسية، وانتهى الصراع السياسى والاجتماعى إلى حالة استقطاب حادة جعلت المطالبة بإعادة الشيخ المراغى تتحول إلى هدف جوهري للتظاهرات والتجمعات الأزهرية الشابة .. ولم يكن بد أمام سلطات البريطانيين والقصر والوزارات من أن يعاد الشيخ المراغى !! وبالتالي ترك الظواهرى منصبه فى ١٩٣٥ .

وعاش بعدها قرابة عقد من الزمان مع علمه وحياته الدينية والصوفية في هدوء ورضا نفسي .

* * *

وفي آخريات أيامه أصيب الشيخ الظواهري بضعف في لسانه، فما كان يقوى على الكلام إلا بصعوبة، ثم اشتد هذا الضعف تدريجياً على مر الشهور والسنين، حتى لم يمكنه أن يخاطب أحداً من الكتاب.

وقد توفي الشيخ الظواهري في مساء اليوم الثالث عشر من شهر مايو سنة ١٩٤٤ ميلادية، الموافق عشرين جمادى الأولى سنة ١٣٦٤ هجرية.

(٣١)

بقي أن نشير إلى أن كتاب «السياسة والأزهر» الذي تعتبره بعض الكتابات التاريخية بمثابة مذكرات الشيخ الظواهري، لا يتضمن ما ينطبق عليه هذا الوصف بدقة وإنما هو فصول من الذكريات سجلها بأسلوبه الدكتور فخر الدين نجل الشيخ الظواهري، ومن الواضح أن ثقافة هذا الابن الأزهري والدينية كانت أقل مما يتطلبه تسجيل مثل هذه المذكرات، حتى إن هذا الابن البار كان يتصور أن النزاعات الوظيفية والدسائس أهم بكثير من صراع الأفكار والتوجهات الفقهية والدينية نفسها.

* * *

وقد روى الدكتور فخر الدين الظواهري ما يشى بطبيعة كتابته لمذكرات والده في مقدمة كتابه فقال :

«... يظهر أن فكرة تدوين كتاب يخرج للعالم الإسلامي عن حياة الشيخ محمد الأحمدى الظواهري شيخ الجامع الأزهر، ومنشئ الجامعة الأزهرية الحديثة، وصاحب كتاب العلم والعلماء، لم تطرأ لي أنا وحدى أو تخطر ببال

رجل واحد، بل اتضح أن هذه الفكرة كانت تخامر أيضاً عدداً من كتاب العصر المؤرخين والباحثين وراء الحقيقة . فقد رأى هؤلاء - كما رأيت - أن هذا الشيخ لم يكن أزهرياً عادياً ، وكانت له في حياته حوادث لم تكن حوادث عادية ، وكان له في الأزهر وفي العالم الإسلامي آثار لا بد للمؤرخ من تدوينها ، فزاره لهذا الغرض نفر من خيارهم ، وطلبوا إليه أن يوافق على فكرتهم ، وأن يمدthem بما عنده من معلومات ووثائق تكون عوناً لهم على الكتابة ، فلما أحاس الشيخ مني تقصيرًا فيما كنت قد وعدته به من قيامي أنا شخصياً بهذا العمل ، أعطى الذي سبق منهم كثيراً ما طلبه من الوثائق والمذكرات ، وقص عليه أيضاً بعضًا مما كان قد حكاه لي ، لكن قبل أن يبدأ هذا المؤرخ الفاضل في تأليف الكتاب الذي انتواه ، فاجأته المنية بغتة ، فقفشت بذلك صحفة تأليف الكتاب على يديه» .

* * *

الباب الثاني

**فلسفة الشيخ الطواهري
فى إصلاح التعليم الأزهري**

Obeikandl.com

(١)

أبدأ هذا الباب بأن أكرر الحديث عن رأي القائل بأن تجربة معهدى طنطا والإسكندرية فى بداية القرن العشرين كانت بمثابة أول وأنجح الجامعات الإقليمية التى قامت فى الوطن العربى على مدى عهود العلم فيه ، وقد كانت تجربة حافلة بالإيجابيات والإنجازات ، كما أن خريجيها ، وهم غاية ما يُبتغى من أى نظام تعليمى ، كانوا يمثلون دررًا لامعة فى جبين نظام التعليم الدينى والأزهرى فى مصر ، بل فى جبين أى نظام تعليمى إصلاحى .

ومن الإنصاف أن نبدأ بهذا الباب برواية ما يتعرض له الشيخ الظواهرى به لتجربة معهد الإسكندرية من التقييم السريع الذى لا يفى هذه التجربة حقها ، والأمر مفهوم إذ أن تسجيل الابن كان قاصرًا عن أن يحيط بما فى التجربة من عوامل النجاح والتميز ، ومع هذا فإن من حق الشيخ الظواهرى علينا أن نقرأ ما سجله ابنه من انتطاعاته عن هذه التجربة .

لكن الإنصاف للظواهرى يقتضينا أن نشير إلى مدى ما كان الرجل داعيًّا له من أهمية الدعم التشريعى ! ومن خطورة «المحلية» على أفكار الإصلاح .

«... فى سنة ١٩٠٣ كان قد أنشئ بالإسكندرية معهد دينى جديد يكون فى إدارته تابعًا للأزهر ، وينفذ فيه نظام مستحدث يراعى فيه الإصلاح المنشود على قدر الإمكان ، وعيّن شيخًا لهذا المعهد الجديد عالم فاضل اسمه الشيخ محمد شاكر ، وهو من العلماء المشهود لهم وقائد بالنشاط» .

«ولكن النظام الجديد هذا الذى أدخل فى عهد الإسكندرية لم يختلف فى الحقيقة كثيراً عن نظام الأزهر القديم، فالتغيير فيه لم يكن شاملاً بالقدر الذى يدعى بالإصلاح؛ لأنه لم يزد على ضم مبادئ بعض علوم أخرى كالحساب والجغرافيا إلى العلوم الدينية المعتادة، وكذلك عن تخصيص الطلبة لبعض الأساتذة وتخصيص بعض الأساتذة لبعض الطلبة وإلزامهم بقراءة دروس معينة فى أوقات معينة، وكان هذا التعديل البسيط تعديلاً محلياً صرفاً لم يصدر به قانون».

(٢)

نتنقل بعد هذا إلى الإشارة إلى تأثير النهج الصوفى فى تكوين فكر الظواهرى الإصلاحى.

ونبدأ فنشير إلى أن الشيخ الظواهرى كان يعزو ما عرف عنه من ميل صوفية إلى أثرين: الوراثة، والقراءة، أثر الوراثة عن جده ووالده، وأثر القراءة فى الكتاب الصوفى الشهير حكم ابن عطاء الله السكندرى، لكنه كان يحرص أيضاً على أن يثبت أن صوفيته كانت صوفية العلماء، بل إنه يذهب إلى رأيه الذى كان حريصاً عليه وعلى تكرار التعبير عنه، وهو أن يقصر الصوفية على الفقهاء، وأن يقصر الفقه على المتصوفين:

«... ولعل قراءتى لكتاب حكم ابن (عطاء) الله (فى أصل المذكرات ابن عبد الله ، وقد أشرنا من قبل إلى أننا نعتقد أن المقصود هو حكم ابن عطاء الله السكندرى ، ولهذا وضعنا هذا الاسم بين قوسين) ، وهو من أهم كتب التصوف ، قد أزكى فى نفسى نزعة قريرة فيها منذ الطفولة ، هى نزعة التعلق الروحى بالذات الصمدانية ، وقد يكون بعض هذا موروثاً عن والدى ، فقد كان هو الآخر صوفياً كما أشرت إليك من قبل ، وقد يكون موروثاً أيضاً عند جدى المدفون تحت قبة بجوار الغريب بالسويس ، فقد كان من أولياء الله الصالحين».

«ولكن الصوفية التي رغبتها لنفسى فى إبان شبابى ، كانت صوفية مغايرة لما اعتاد القوم وقتئذ أن ينعتوا ، أو بالأحرى أن يشوهوا بها هذه الناحية الجليلة من التدين ، وكانت لى فى ذلك آراء أثبت بعضها فى كتاب «العلم والعلماء» الذى كنت أؤلفه وقتئذ . . . وقد نبهت هناك إلى أن الواجب أن يكون الفقهاء هم الصوفية ، والصوفية هم الفقهاء ، وأن يكون العلماء هم رجال العمل والإرشاد».

(٣)

ويتحدث الشيخ الطواهرى عن النموذج الصوفى الذى وضعه فى ذهنه لتحقيق هدفه النبيل فى ربط الصوفية بالفقه ودمج الفقهاء فى الصوفية ، وذلك من أجل سعادة المجتمع والتزامه بالحق :

«وضعت فى برنامج حياتى منذ تخرجى أن أفتح فى الصوفية فتحاً جديداً لأنقىها مما علق بها من الخرافات والمشوهات ، ولأرفعها إلى ما هي جديرة به من المستوى العالى فى التقرب إلى ذات الإله ، ثم من بعد ذلك أستغل عقيدة الناس وتعلقهم الفطري برجالها ومشايخها ، فأتخذ من ذلك سلماً لإرشاد الناس إلى الحق ، وإلى الدين كما يجب أن يكون الإرشاد الصحيح على الأصول الدينية الصحيحة ، بعيداً عن الأوهام والخزعبلات».

«وحيثئذ أكون قد أرجعت الصوفية للعلماء والفقهاء ، وأرجعت العلماء والفقهاء أيضاً للصوفية».

(٤)

ويتحدث الشيخ الطواهرى عن أسباب اختياره للطريقة الشاذلية ، وانتمائه لها ، وحرصه عليها ، وهو ييلور السبب الأكبر فى عناية هذه الطريقة «بالمذاكرة» ، وهو يشير أيضاً إلى إنشائه حضرة فى منزل والده ، وإلى سرعة نجاحه فى انتشار

الطريقة الشاذلية وزيادة تأثيرها الروحى فى المجتمع حتى إنه ينسب إلى نفسه زيادة عدد الحضرات الشاذلية فى طنطا من أربع إلى عشر ، فضلاً عن نشاطه الاجتماعى فى ربوع مديرية الغربية ، وهو يعزو إلى هذه الطريقة نجاحه فى أحد جوانب الإصلاح الاجتماعى ، وهو ما تمثل فى إبعاد كثيرين من الأعيان عن الخمر والمسير والمخاصيم العائلية القديمة :

«... لاحظت أن فى هذه الطريقة كثيراً من المزايا ، فهى تجمع بين التعبد وبين الإرشاد ، إذ أن من نظام اجتماعاتها التى يقال لكلٌ منها «حضره» ، والتى تحصل مرتين فى اليوم ، مرة بعد صلاة الفجر ومرة بعد صلاة العشاء ، أن تكون هناك فترة تسمى فترة «المذاكرة» يتشارو فيها «الإخوان» وهم أعضاء الطريق ، فيما قد عنّ أو يعنّ لهم من مسائل الحياة ، مسترشدين فيها بآراء رئيس الاجتماع أو آراء أى واحد آخر من الإخوان الحاضرين يكون قادرًا على النصح أو على الإرشاد أو على الفتوى ، وكل ذلك بنظام مرسوم للطريق من قديم الزمن ، ويجمع بين أدب الحديث والوقار الدينى ، فلا جلبة ولا ضوضاء ، بل إن فى نظام هذه الطريقة دعوة إلى المساواة والابتعاد عن الإثرة ، فلقد ترى رئيس الاجتماع يتقدم بلطف وأدب ويشير إلى أحد الإخوان من يتولى عليهم المقدرة على إدارة الاجتماع لينوب عنه فى الرئاسة ، ثم بعد قليل تجد هذا الأخير قد اختار آخر وأنابه عنه وهكذا» .

(٥)

ويكرر الشيخ الطواهرى حديثه عن إعجابه بالطريقة الشاذلية وآدابها مشيراً إلى ما كانت تتميز به هذه الطريقة من واقع تجربته هو :

«وقد أعجبت بهذه الطريقة ، نظامها وأدبها ووقارها ، وكانت هذه «الفترة المخصصة للمذاكرة» أكثر شيء جذبنى إليها ، لأنى وجدت أن هذه خير فرصة أدخل منها للإرشاد الدينى الذى أبتغيه للإخوان من أهل هذا الطريق ، وبديهى أنه كلما زاد عدد هؤلاء الإخوان كلما كان الإرشاد أعم وأنفع» .

«من أجل ذلك أخذت الشاذلية طريقي في التصوف، وأنشأت في منزل والدى بطنطا «حضره» لهذا الطريق، وأقبل الإخوان عليها يسترشدون بي ويستفتونى، ثم بعد قليل تكاثرت على الدعوات من «الحضرات الأخرى» التي كانت لهذا الطريق في طنطا لكي أذهب إليها في المساجد أو المنازل التي كانت تعقد فيها، فقبلت الدعوة، وكانت «فترة المذاكرة» في جميع هذه الحضرات دروس وعظ وإرشاد جامعة».

«ولما وجدت أن الفكرة قد نجحت وأن الناس تقبل على تدخل في الطريق، وبعد أن كانت زوايا الشاذلية في طنطا أربعًا فقط أصبحت الآن عشرًا ببناء على مجاهودى، رأيت أن يمتد الفتح الشاذلى من طنطا إلى ما جاورها من القرى والمدن، فكنت أذهب أثناء السنة الدراسية، بعد أن أنهى من درسى الذى كنت ألقىه في الجامع الأحمدى، إلى القرى القريبة من طنطا، وأما في الإجازات فكنت أذهب إلى بعض القرى والمدن البعيدة نوعاً».

«وبذلك انتشر هذا الطريق في كثير من ربوع مديرية الغربية، وأقبل الناس يدخلون فيه أفواجاً، وكان ذلك سبباً في هداية كثيرين من أعيانها، فتركوا الحمر والميسر، وأمكنتنى كذلك أن أزيل كثيراً من مخاصماتهم العائلية القديمة بواسطة مجالس الصلح التي كنت أعقدها لهم».

(٦)

وقد ظل الشيخ الطواهرى على ولائه لمذهبة الصوفى، ودفعه هذا الولاء إلى محاولة تطوير التعليم الأزهرى نفسه بما يصب في سبيل تحقيق المزاوجة بين الصوفية والعلم الدينى، وقد تمثل هذا في أولى خطواته في سبيل الإصلاح التعليمى الأزهرى وهو سعىه إلى إنشاء تخصص الوعظ والإرشاد حين كان شيخاً للجامع الأحمدى في طنطا، وهو السعى الذي لم يواصله الطواهرى بالقوة نفسها حين وضع قانون تطوير الأزهر في عهده، ويبدو أن الطواهرى

كان متتبهاً إلى حقيقة الظروف الاجتماعية في وقته، وما كانت تتکفل به من إجهاض الحديث عن فكرة مثل فكرته.

ومع هذا فإنه ظل بأدائه وسلوكه حريراً على ما عُرف عنه منذ شبابه، وإن لم يوظف الموارد الصوفية نفسها في خدمة صراعه السياسي والأزهري، وهذا مما يحسب له على كل حال.

(٧)

بعد هذين المدخلين المهمين ننتقل إلى ما يمكن لنا أن نسميه بفلسفة الإصلاح الأزهري عند الظواهرى، ومن المفيد أن ننقل عنه اعترافه بأن أفكاره في إصلاح الأزهر تكونت في أثناء مرحلة طلب العلم، وأنه كان مشغولاً بصياغتها منذ نجح في امتحان الشهادة العالمية، وأنه كان يرى الأمل في إصلاح الأزهر على يد المسؤولين عنه.

وليس لنا أن نتعالى على الشيخ الجليل فنركز على ما ينطوي به مفهوم المخالفة من أن أفكاره لم تكن وليدة اطلاع على نظم تعليمية متقدمة في بلاد أخرى، أو على فلسفات واعية بمثل هذه النظم، كذلك فإننا لا نستطيع أن نلجم إلى الأسلوب السهل ونتقدد الظواهرى في تعويذه على تفهم المسؤولين في الأزهر لمقتضيات الإصلاح وتقديرهم لجهده، بينما طبائع الأشياء تقول بأن هؤلاء سيكونون أول من يقف في وجه الإصلاح.

والشاهد أن أفكار الشيخ الظواهرى (أو حتى حديثه) عن دوافعه إلى الإصلاح تدل على نفس برئية مخلصة لم تلوثها بعد السلبيات التي تكتنف تجارب الحياة:

«... لما نجحت في امتحان شهادة العالمية، خطر لي أن أبين مواضع التقصير هذه التي لاحظتها إبان طلبي للعلم في كتاب أنشره بين الطلبة وبين العلماء، وأقدمه للقائمين على أمر الأزهر وقتئذ، مشفوعاً برأيي في الإصلاح، لعله يلفت

أنظارهم إلى هذا الأزهر فيعودون إليه مجده ويرفعون عليه راية النور من جديد».

«وفعلاً كانت النفوس في ذلك الوقت مستعدة لقبول فكرة الإصلاح، فقد كان الشيخ محمد عبده يجاهد لأجله منذ بعض الزمن، فنجح في لفت نظر أولى الأمر إلى الأزهر».

(٨)

يكاد الشيخ الظواهرى يشخص أسباب العجز عن إصلاح التعليم الأزهري فى أسباب سياسية تتصل بجهود العلماء من ناحية ، وبعلاقة الخديو النافرة من الشيخ محمد عبده من ناحية أخرى ، وعلى الرغم مما يبدو فى هذا الرأى من حصر القضية فى محيط زمني ضيق (وهو ما قد يوجه أى ناقد لنص الظواهرى الذى بين أيدينا) فإن هذا المحيط الزمني الضيق كان بالفعل هو العامل المحدد لتنفيذ هذه الخطوة المهمة التى كان قد حان أوانها فى ذلك الوقت على وجه التحديد .

ونحن نرى الظواهرى يشير إلى مدى وعيه بما قد يجره عليه سعيه إلى الإصلاح فى مثل ذلك الوقت ، ومع هذا فإننا نراه يشير بفخر إلى أنه لم يشأ أن يؤجل نشر كتابه :

«... وكان العامل الحقيقى فى عرقلة تنظيم الأزهر على وضع شامل مفيد يرجع إلى سببين ، أولهما : جمود شيخ الجامع الأزهر وقتئذ ، وكذلك كبار العلماء ورغبتهم فى الإصلاح ، وثانيهما : نفور سياسى بين الخديو عباس الثانى ولـى الأمر فى مصر وقتئذ ، وبين الشيخ محمد عبده ، وهو المنادى بهذا الإصلاح ورافع رايته والمجاهد فيه ، وكان لهما فى ذلك مناورات وحوادث ووقائع تاريخية معروفة».

«في وسط هذا الجو المكثف بين الشيخ محمد عبده وبين الخديو من جهة، وكذلك بينه وبين كبار علماء الأزهر من جهة أخرى، وفي وسط هذه المنازعات والمحاورات التي كان يشد أزر الخديو فيها الشيخ على يوسف صاحب جريدة «المؤيد» ظهر كتاب «العلم والعلماء» في سنة ١٩٠٤ يسخط على حال الأزهر ومشايخه ورجاله الجامدين، ويدعو للجهاد ويحبذ الإصلاح، فكان طبيعياً أن يكون لظهوره ضجة شديدة ومعارضة شديدة من الخديو ومنشيخ الأزهر ومن العلماء، هذا هو ما حصل فعلاً».

(٩)

على أننا نلمح من رواية الطواهري لتجربته المبكرة في الكتابة عن إصلاح الأزهر شيئاً مهماً قد لا يتاح لأمثاله من أصحاب التجارب المثالية على هذا النحو من السرعة، وهي أنه أتيح له مبكراً جداً أن يكتشف أثر السياسة العميق على خطوات الإصلاح، فها هو الشيخ على يوسف يصارحه (من دون موافقة) بغضبه الخديو وغضبه عليه هو أيضاً بسبب ما ينشأ عن كتابته من تثبيت لأقدام الشيخ محمد عبده، ومكانته وآرائه:

«... لما انتهيت من طبع الكتاب رأيت أن أقدم نسخة منه للخديو رغبة مني في لفت نظره إليه والعمل بما فيه، فما كنت أظن أن الخديو يناهض إصلاح الأزهر من أجل بغضه للشيخ محمد عبده، فلما طلبت المقابلة قدمت النسخة إلى أحمد شفيق باشا رئيس الديوان لكي تحدد إدارة التشريفات لي يوماً لتقديمها للخديو، ثم اتصلت بالشيخ على يوسف وهو صديق الخديو فأخبرنى بأنه هو والخديو حانقان على، فإن كتابى يثبت أقدام الشيخ محمد عبده؛ لأنه يدعوه إلى ما يدعوه الشيخ إليه، مع أن الخديو يريد انتزاع هذا الشيخ من الأزهر».

«وفي ذلك المساء تقابلت مع السيد البكري، وهو الوحيد وقتئذ من مشايخ العلم ومشايخ الطرق، وكان له عندى احترام خاص، فلما أخبرته قصة الشيخ

على يوسف قال : إن المعجب بك هو رياض باشا رئيس النظار (نتوقف هنا لنشير إلى أن رياض باشا كان في ١٩٠٤ رئيساً سابقاً للناظار ، وقد انتهى عهده بهذا المنصب منذ ١٨٩٥ ، لكن هذا لا يمنع أنه كان له وجود وحضور في الحياة الفكرية والسياسية حتى ذلك الحين) ، فأنصحك أن تذهب إليه».

«فلما قابلت رياض باشا أحسن استقبالاً كثيراً وأطرانى كثيراً ، وفي أثناء حديثه قال : «الحمد لله أنى عشت حتى رأيت من يجهر بأمثال هذه الآراء ولو كان في الأزهر كثيرون مثلك لما أنشأنا مدرسة دار العلوم» .

(١٠)

هكذا قدر لهذا العالم الناشئ حديث السن أن يطلع في سرعة بالغة على جوهر وجهات نظر كبار رجال الدولة على هذا النحو المباشر ، وليس من شك في أنه كان محظوظاً حين وصل إلى معرفة مثل هذه الحقائق على هذا النحو المبكر والمباشر ، وما هو بطبعية الشباب وبثورة الإصلاح يندفع في النقاش إلى أن يروي لرياض باشا ما عرفه عن توجهات الخديو ، فإذا برئيس النظار يطلعه علىحقيقة أن الحكم الحقيقي لمصر هو اللورد كروم لـ الخديو ، وإذا بهذا الرجل (أى رياض باشا) الذى عرف من قبل (ولا يزال يعرف في تاريخنا المكتوب) على أنه لم يكن مع الشوار في الشورة العربية يدعوه هذا العالم الشاب إلى الاستمرار في ثورته (!!):

«... أخبرت رياض باشا بحديث الشيخ على يوسف وامتعاضه وامتعاض الخديو من ظهور الكتاب وخشيتى منهما ، فقال : «أنت شجاع في كتابك ، فكن شجاعاً في عملك ، واعلم أن الحكم هو لورد كروم» .

(١١)

ويبدأ الظواهرى في تقديم ما يراه تحليلاً لما لمسه من مظاهر هذا الصراع

السياسي-الفكري على مستوى التيارات المصرية الكبيرة في ذلك العهد فيقول :

«... ولا بد أن كان بين رياض باشا رئيس النظار [يقصد السابق] وبين الخديو عباس الثاني كثير من النفور، فقد تبسط لى رياض باشا في الحديث ضد الخديو ونعته نعوتاً كثيرة لم يرق لى أن أسمعها من رئيس نظاره، ويظهر أنى كنت شجاعاً حقاً كما قال رياض باشا، فإنى قلت له : «أشكركم على شعوركم وقدركم لى ، ولكنى لا أواقق على أن أرتى فى أحضان اللورد كروم لأناهض الخديو وهو حاكم البلد الشرعى المسلم».

«وانصرفت وأنا حانق على رجالات مصر جميعاً، فكلهم متناظر مع الآخر، وكلهم يسعى وراء الإضرار بالآخر والكيد له، بصرف النظر عن مصلحة الوطن أو مصلحة الدين».

(١٢)

ثم يروى الطواهرى أنه عدل عن مقابلة الخديو بناء على نصيحة صديقه إبراهيم ممتاز باشا، وأنه اكتفى بنشر مقال فى «المؤيد» لتقديم الكتاب إلى الخديو، وأن صاحب المؤيد الشيخ على يوسف علق على مقاله أو رسالته المفتوحة بما يخدم أغراض الخديو فى التمهيد لإحراج الشيخ محمد عبده وإخراجه من منصبه :

«... وفيما أنا محترف فى أمري ، هل أذهب للخديو لأقدم الكتاب أم أعرض عن هذه الفكرة ، تقابلت مع صديق لى حميم هو إبراهيم باشا ممتاز فاستشرته فقال : «كل ما فى الأمر أن الخديو إما يرفض مقابلتك كما رفض الشيخ محمد راضى ، أو إذا قابلتك فإنه يجابهك بكلمات لا ترضيك ، فنصيحتى لك ألا تقدم كتابك فى هذه الظروف السيئة».

«فأخذت بنصيحته ولم أذهب لأنقدم الكتاب بشخصى ، ولكنى رأيت أن أكتب خطاباً للخديو أقدم به الكتاب وأطلب منه الحرص على قراءته ، ونشرت جريدة المؤيد لهذا الخطاب ، فانتهز الشيخ على يوسف - وهو صاحب هذه الجريدة ورئيس تحريرها - فرصة خطابي هذا وعلق على بعض عباراته تعليقات توافقه وتخدم أغراضه فى إحباط أعمالى وأعمال الشيخ محمد عبده ، وتمهيداً لـ إخراج الشيخ محمد عبده من الأزهر .. وفعلاً بعد ذلك بقليل ، وفي حفلة تكريم الشيخ الشربينى ، وجه الخديو للشيخ محمد عبده ألفاظاً شديدة ، فاستقال وترك الأزهر» .

(١٣)

وسرعان ما يواجهه الشيخ الظواهرى بأكبر فشل فى حياته حتى ذلك الحين ، وهو قرار شيخ الأزهر الشيخ الشربينى بتكليف والده الشيخ إبراهيم الظواهرى بجمع نسخ كتاب ابنه وحرقها ، وهو ما فعله الأب بطريقة شبه صورية تكفل له ألا يكون خارجاً على طاعة الرؤساء (وأن يتولى تنفيذ القرار وإنهاء الأزمة) :

«... وانتهز شيخ الأزهر وكبار العلماء فرصة غضب الخديو وكذلك غضب الشيخ على يوسف على الكتاب فأرادوا هم الآخرون أن يظهروا غضبهم ، فأرسل الشيخ الشربينى شيخ الأزهر وقتئذ إلى شيخ الجامع الأحمدى وهو والدى الشيخ إبراهيم الظواهرى ، ليجمع كتاب «العلم والعلماء» وليحرق نسخه ، وهدده إذا لم يفعل ذلك فإنه هو نفسه سيعزل من منصبه .. وفعلاً حضر مندوب عنه إلى منزلنا بطنطا وأحضر له والدى الشيخ إبراهيم الظواهرى شيخ الجامع الأحمدى نحو خمسين نسخة حرقت في حوش المنزل إرضاء لشيخ الأزهر» .

(١٤)

ومن العجيب أن الشيخ الظواهرى يعبر بكل صراحة عن رأيه فى أن وفاة

الشيخ محمد عبده (المفاجئة) كانت سبباً في زوال نفور الخديو عباس حلمى منه (!!):

«وفي شهر أغسطس من سنة ١٩٠٥ توفى المغفور له الشيخ محمد عبده، فأذيلت بوفاته الأسباب التي أوجرت صدر الخديو وصدر الشيخ على يوسف على وعلي كتابي، وانطفأت جذوة الغضب التي كانت تملأ نفسيهما ولم يعد مناهضاً لى في فكرة الإصلاح بعد ذلك إلا علماء الأزهر أنفسهم، خصوصاً كبارهم والمسنون فيهم».

(١٥)

ويخلص الشيخ الطواهري تجربته الشابة في محاولة دعوة العلماء المستنيرين إلى تأييد دعوته.

وهو يعترف بأنه حاول أن يلجم إلى طريق غير مباشر في صياغة أفكاره الإصلاحية، كما يعترف بأن حيلته لم تلق النجاح، وبأنها سرعان ما فقدت التأييد، ولهذا فإنه اتجه بدعوته إلى الطلاب، وهو يذكر أنه كان من الحكم بحث ابتعد بدعوته عن طلاب المعهد الذي كان والده شيخاً له، وتوجه إلى طلاب معهد الإسكندرية الذي كان في رأيي أنا كاتب هذه السطور بمثابة جامعة إقليمية حقيقة تحفل بروح وثابة كفيلة بتبني مثل هذه الدعوات الإصلاحية والانتصار لها، وهو المعنى الذي يعبر عنه الطواهري بقوله: «إن عقول أبنائه لم تصدأ بعد بصدأ الأزهر القديم».

(١٦)

ويشير الشيخ الطواهري في صراحة إلى أنه لجأ إلى توظيف مكانته في الطريقة الشاذلية وتأثيره من خلالها من أجل تحقيق أهدافه الإصلاحية:

«ولما يئست من الخديو ومن شيخ الأزهر في إجابة دعوتي للإصلاح، وطدت نفسى على أن أجاهد فيه بنفسي ما استطعت، فتقدمت إلى بعض العلماء الذين توسمت فيهم الذكاء والاستعداد للإصلاح، وألفت منى ومنهم لجنة لمعرفة العلوم التي لا يلم بها علماء الأزهر، والتي لابد أن يعرفها رجل الدين الحديث، ولم أشأ أن أجعل ظاهر هذه اللجنة الدعوة للإصلاح مخافة شيخ الأزهر وصولته، وخوفاً أيضاً على والدى أن يفقد منصبه من أجل ذلك، فستر أغراض اللجنة تحت نداء علمي خالص هو زيادة التنوير لمن يرغب من العلماء، ثم اجتمعت اللجنة مرتين أو ثلاث مرات، ولكن فى الاجتماع التالى تساءل أعضاؤها عن حقيقة قصدى، وهل اجتماعهم هذا يرضى مشيخة الأزهر أم لا، وأخذوا بعد ذلك ينصرفون من حولى».

«ولكنى لم أياس.. فغيرتى على تحسين حال الأزهر قد امتزجت بدمى، وكانت مقاومة هؤلاء المتخلفين (هكذا يلجاً الظواهرى إلى استخدام هذا اللفظ الدال على مدى ما كان صدره يحفل به من ضيق وإن لم يكن مثل هذا اللفظ جديراً بأسلوبه وشخصيته) تزيد في رغبتي في السير في طريقى وتمدنى بقوة معنوية خفية تدفعنى إلى الأمام».

«أما وقد تخلف عنى العلماء فقد وجهت وجهى نحو الطلبة، فلعل فى هؤلاء بركة، ولعلمهم يكونون نشئاً ونبتاً صالحًا إن شاء الله؟».

«ولم أشأ أن أبدأ دعوتي في طلاب الجامع الأحمدى وهو الجامع الذي ألقى دروسى فيه، مخافة منى أيضاً على والدى وعلى منصبه، فوجهت تفكيرى نحو معهد الإسكندرية الجديد الذى لم يمض على إنشائه أكثر من عام أو عامين، فطلابه لا يزالون صغار السن حدثى عهد بالدراسة، ولم تصداً عقولهم بعد بصلة الأزهر القديم، ولم تترتب نفوسيتهم بعد على الجمود الذى أريد أن أحاربه.. ولكن كيف أصل إلى هؤلاء الطلاب في الإسكندرية وأنا في طنطا مقيم مع والدى ومدرس بجامعها ومعهداتها؟ وأى عذر ألتمس؟».

«... هنا كان طريق الشاذلية مفيداً، فليكن الإرشاد عن هذا الطريق هو بابى الذى أدخل منه لهؤلاء الطلبة، فالإرشاد والطريق لا يمكن لأحد أن يعترض عليهما، فسافرت للإسكندرية عدة مرات، وأقبل طلبة المعهد يدخلون طريق الشاذلية على يدى وأخذت فى إرشادهم وأخذت الحركة تنجح، ثم بدأ الطلبة يجتمعون حولى ويلوحون فى زيادة عدد زياراتى لهم».

(١٧)

ويروى الشيخ الظواهرى قصة حوار كاشف دار بينه وبين الشيخ محمد شاكر شيخ معهد الإسكندرية الدينى الذى أبدى للظواهرى إعجابه بتفوقه ونجاحه فى دعوته، لكنه صرخ له بعدم موافقته على هذا المزج بين الإرشاد الدينى وبين التدريس العلمى، أى بين مشيخة الطريقة والأستاذية الأزهرية.

«... وكانشيخ هذا المعهد السكندرى الجديد هو الشيخ محمد شاكر، وهو من أفالصل العلماء، ففى إحدى مرات زيارتى للطلبة أرسل إلىّ وأثنى على طريقتى فى الإرشاد وأخرج من جيبه مذكرته الخاصة وتلا منها ثناء علىّ وعلى آثارى الإرشادية التى رأها فى مديرية الغربية حينما زار بعض قراها ومراكزها، ولكن جاء فى غضون حدثه نقطة مهمة بعثت الوسواس فى نفسي وأحزنتنى بعض الحزن، فقد قال ما معناه:

«يظهر أنك مغموم بالإرشاد الصوفى أكثر منك بتدرس العلوم الأزهرية، ولم لا تكونشيخ طريق وتترك التدريس؟».

«فقلت : «إنى أعتقد أن رجال الطريق يجب أن يكونوا هم العلماء، لأن العلماء يعلمون الدين فواجبهم أن يعملا به ومن العمل به إرشاد الناس ، وأنا أرشد الطلبة بمقدار لا يتعارض مع العلم ، بل يعززه ويقويه».

«فقال : «إنك ستضطرنى لأن أدفع عنك فى يوم من الأيام ، إنك ستكون

حتمًا محل اضطهاد، وواجبى أن أدفع عنك، ولا يتم ذلك إلا بابتعادك عن معهدى وطلابى».

(١٨)

ويروى الظواهرى أن الأمور قد تطورت سريعاً حين تولى الشيخ شاكر مشيخة الأزهر بالنيابة، وسرّب للمؤيد اعتراضه على سلوك الظواهرى، وأن الظواهرى الأب دافع عن ابنه لكنه فى الوقت ذاته نصحه بالتريث حتى تباح له فرصة الإصلاح بنفسه، متنبئاً له بأنه سيكون شيخاً للأزهر ينفذ خطط الإصلاح على نحو ما يتخيّلها:

وها هى الأمور تتطور على نحو ما أشرنا إليه:

«بعد ذلك بقليل انتدب الشيخ شاكر شيخ معهد الإسكندرية للقيام بأعمال مشيخة الأزهر حيث إن الشيخ الشربيني شيخ الأزهر كان قد مرض وطال مرضه، وما أن وصل الشيخ شاكر إلى مصر وجلس ينوب عن شيخ الأزهر، حتى ظهر في جريدة المؤيد مقال بعنوان «محمد الأحمدى» يقول كاتبه إن العالم محمد الأحمدى كان من أفذاذ التلاميذ الذين تلقوا العلم على الشيخ محمد عبده، لكنه بعد تخرجه من الأزهر مال بكليته إلى التصوف واستغله عن العلم».

«وفي صبيحة اليوم التالي لظهور هذا المقال بالمؤيد تلقى شيخ الجامع الأحمدى، وهو والدى الشيخ إبراهيم الظواهرى، خطاباً من الشيخ شاكر بصفته قائماً بأعمال شيخ الأزهر يقول فيه: «اطلعوا على المؤيد فالآمل الإفادة.. هل لا يزال هذا العالم يستغل بدروسه أو لا».

«فكان جواب شيخ الجامع وهو والدى: «إن العالم محمد الأحمدى لا يزال يستغله بالتدريس ويؤدى كل يوم حصتين».

«هنا نبهنى والدى فى شفقة الوالد الخائف على مستقبل ابنه قال : «لا يا بنى أنت ترى أن الخديو وشيخ الأزهر قد حارباك فى فكرة الإصلاح ، وها هم العلماء قد خسروا سطوتهمما فتخلوا أيضًا عنك ، وها هو الشيخ شاكر قد عارض كذلك فى اتصالك بالطلبة ، فنصيحتى لك أن تهدأ وأن تستكن حتى يأتي لك الظرف المناسب ، وإنى أتنبأ لك أنك ستكون شيخ الأزهر إن شاء الله ، وحينئذ يمكنك أن تجرى من الإصلاح ما تريده» .

«... فأخذت بنصيحة والدى ، وبقيت هادئاً حوالى ستين انتظراً الفرصة» .

(١٩)

ويخلص الشيخ الظواهرى من وجهة نظره طبيعة النجاح الذى حققه العمل بقانون إصلاح التعليم الأزهري الذى صدر فى سنة ١٩١١ ، وهو يشير بتفصيل معقول إلى ملامح النظام الجديد الذى قضى بتقسيم الدراسة إلى ثلاث مراحل ، وهو النظام الذى لا يزال مأخوذًا به منذ ذلك الحين ، وإن كانت المراحلتان الرابعة والخامسة قد زيدتا فيه فيما بعد على يد الشيخ الظواهرى نفسه .

ويشير الظواهرى أيضًا إلى ما هيأه هذا النظام من تدريس العلوم الحديثة .
كما يشير إلى أن الذين وضعوا هذا النظام قرروا تطبيقه فى معهدى طنطا والإسكندرية قبل تطبيقه فى الأزهر نفسه .

وهو يشير إلى أن ذلك القانون كان : «... ينظم الانتساب للأزهر والتخرج من الأزهر ، ويهيئ لطلبته دراسة مرتبة على ثلاث فترات ، الفترة الأولى وهى التعليم الابتدائى ، وال فترة الثانية وهى التعليم الثانوى ، وال فترة الثالثة وهى التعليم العالى ، وأدخل على مناهج التعليم فى كل من هذه الفترات بخلاف علوم اللغة وعلوم الدين ، علومًا جديدة سميت بالعلوم الحديثة وهى الجغرافيا والتاريخ والحساب والهندسة والطبيعة والكيمياء ، وزوّدت دراستها ما بين القسمين

الابتدائى والثانوى ، أما القسم العالى فقد اقتصر التعليم فيه على العلوم الدينية المحسنة ، ويكون المتخرجون منه هم العلماء يعطون شهادة العالمية طبقاً لامتحان منظم يعقد فى كل عام ، أما طلبة القسم الابتدائى وطلبة القسم الثانوى فيمنحون فى نهاية كل قسم شهادة أخرى تسمى الشهادة الأولية عند انتهاء الفترة الأولى ، والشهادة الأهلية عند انتهاء الفترة الثانية ، وتؤهل كل من الشهادتين صاحبها إلى امتيازات معينة من مثل حق الدخول فى مدارس المعلمين التابعة لوزارة المعارف ، أو الدخول فى مدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى» .

«وقد رأى أن ينفذ النظام الجديد فى معهدى الإسكندرية وطنطا أولاً ، ثم بعد تجربته واستقراره فيما ينفذ بعد ذلك فى الأزهر نفسه ، فعلاً صارت الدراسة فى المعهددين إلى الوجهة التى رسمت لها ، فوزع الطلبة على السنين كل حسب مقدراته والمدة التى قضاها فى الدراسة ، ووزع العلماء على السنين الدراسية حسب كفاءتهم ومؤهلاتهم» .

(٢٠)

ومن الجدير بالذكر أنه كان من حظ الشيخ الطواهرى أن يفيد إفادات قصوى من تطبيق هذا النظام ، بل ربما إنه كان أكثر من استفاد منه ، ذلك أن هذا القانون هيأ له فرصة ذهبية كى يختار للتدرис فى القسم العالى ، أى فيما يعادل الجامعة ، وهو الذى تخرج منذ ٩ سنوات فقط (!!) وكان هذا الاختيار نتيجة طبيعية لما ظهر من تفوقه فى الأداء العلمى فى السنوات التى تلت تخرجه ، وقد كان من حظه أيضاً أن بدأ القسم العالى فى معهد طنطا قبل معهد الإسكندرية ، وقبل القاهرة أيضاً ، على نحو مانص القانون ، وهكذا كان الشيخ الطواهرى من أوائل الذين اختيروا للأستاذية ما كان يسمى القسم العالى فى الأزهر ، وهو ما يوازى المرحلة الجامعية بالاصطلاحات الجديدة فى ذلك الوقت ، كما أن أول الخريجين تبعاً لهذا النظام كانوا بالتالى من تلاميذه المباشرين .

وهو يتحدث عن هذه الحظوة المبكرة التي نالها بكل تقدير واعتزاز، مشيرًا بكل وضوح إلى أنه بمثابة «الأستاذ» لأول ثمانية من العلماء الذين تخرجوا في الأزهر على النظام الجديد الذي سنه قانون ١٩١١.

(٢١)

ويشير الشيخ الطواهرى إلى فائدة أخرى جناها هو نفسه من هذا النظام الذى منح الجامع الأحمدى صلاحيات تربوية واسعة، وهى اشتراكه فى تأليف الكتب الجديدة:

«إلا أن معهد طنطا نظرًا لأقدميته واتساع عدد طلابه كان أسبق من معهد الإسكندرية إلى القسم العالى، إذ بينما كان لم يوجد فى الإسكندرية من الطلبة من يصلح لدراسة القسم العالى بعد، كان فى معهد طنطا من يصلحون له فأنشئ فيه القسم العالى قبل الإسكندرية، وكان على المشيخة أن تختار لهذا القسم أقدر العلماء وأكفاءهم ليدرسوا طلبته، فإن متخرجي هذا القسم سيكونون باكورة علماء النظام الجديد، وستكون كفاءتهم وأهليتهم وميزاتهم ميزان هذا النظام، إما له أو عليه».

«لقد شرفتني المشيخة بأن اختارتنى للتدريس لطلبة هذا القسم، فعهدت إلى بتدريس الكتب الكبيرة التى لا تدرس إلا لطلبة العالمية، فقرأت لهم كتاب مختصر ابن الحاجب فى الأصول، وكتاب العقائد النسفية، وكتاباً فى آداب اللغة العربية للعسكرى، وكتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر، والطوالع للبيضاوى، والبخارى فى الحديث، وكان تلاميذى فى هذا القسم ثمانية تخرجوا جميعهم على يدى، فكانوا أول فوج من العلماء النظميين، وهم يشغلون الآن المناصب المهمة فى الأزهر ما بين التدريس فى الكليات، أو مشايخ بعض المعاهد، أو أعضاء فى هيئة كبار العلماء».

.....

«ومن الإصلاحات التي رأوا إدخالها على التعليم وقتئذ، إيجاد كتب في بعض العلوم المستحدثة التي تدرس في الأزهر، فكان نصيبي من ذلك علم الأخلاق، فكتبت رسالة الأخلاق الكبرى، ثم طلبت منى المشيخة اختصارها فاختصرتها وطبعتها المشيخة على حسابها وزعتها على الطلبة».

(٢٢)

وننتقل مع الظواهرى إلى خطوة جديدة في طريق إنجازاته أو تصوراته أو أفكاره في مجال الإصلاح التعليمي في الأزهر، ومع أن هذه الخطوة لم تنضج ولم تكتمل إلا أنها بلورت للظواهرى ما كان بمثابة العنصر الكبير في خطته في تعديل نظام التعليم الأزهري على نحو ما نفذها في بداية الثلاثينيات.

والحاصل أن الشيخ الظواهرى يقدم قصة تفصيلية يبين بها عن الخطة التي نفذ بها فكرته في اقتراح إنشاء تخصص الوعظ والإرشاد، ويبدو لنا بوضوح أن الميل الصوفية للشيخ الظواهرى كانت بمثابة الباعث وراء تفكيره في إيجاد هذا التخصص في داخل الأزهر وضمن خطة الدراسات الأزهرية نفسها.

ونحن نرى الشيخ الظواهرى، وقد أتاحت له الأيام خبرة بمجريات الأمور، متبعاً إلى أن يطور من فكرته من أجل إيجادها أو إظهارها على أرض الواقع، فهو يرى أن أكبر عائق في سبيلها يتمثل في تخوف الطلاب من أن تزداد عليهم مدة الدراسة، ومن ثم فإنه يحتال حتى لا يطيل مدة الدراسة، ولهذا فإنه يجعل السنوات المطلوبة لهذا التخصص خصماً من المدة التي كانت الدراسة تستغرقها في ذلك الوقت، ومعنى هذا أنه أصبح بمقتضى هذا النظام يُحلَّ من يشاء من استكمال دراسته الأزهرية، وهو ما يحبب الطلاب في مثل هذه الخطوة الإصلاحية التي لا تكلفهم عنتاً، وإنما على العكس تتيح لبعضهم الانتهاء من الدراسة بأسرع من المتوقع ومن المعاد.

(٢٣)

ويعرف الظواهرى بأن هذه الخطة التى اتبعها أقنعت الطلاب الأزهريين، وحببهم فيه وفى خطته الإصلاحية، وفضلاً عن هذا فإن العلماء كانوا لا يزالون متأثرين بجهد بارز له نجح من خلاله فى رفع مرتباتهم .
وعلى كل حال فمن المفيد أن نقرأ الرواية كاملة :

«... وعندما تأكّدت من ثقة السلطان فؤاد بـى كـتاـكـدى من قـبـلـ بـشـقـةـ السـلـطـانـ حـسـيـنـ،ـ عـاـوـدـتـ الـبـحـثـ فـىـ إـصـالـحـ بـرـامـجـ التـعـلـيمـ فـىـ الـأـزـهـرـ،ـ وـخـصـوـصـاـ مـوـضـوـعـ الـوعـظـ وـالـإـرـشـادـ،ـ فـإـنـىـ كـنـتـ أـرـىـ أـنـ هـذـهـ النـاحـيـةـ مـنـ التـعـلـيمـ الـأـزـهـرـيـ خـلـيقـةـ بـعـنـيـةـ خـاصـةـ،ـ فـكـتـبـ تـقـرـيرـاـ مـطـوـلـاـ لـمـجـلـسـ الـأـزـهـرـ الـأـعـلـىـ اـقـرـحـتـ فـيـهـ إـدـخـالـ تـعـلـيمـ الـوعـظـ وـالـإـرـشـادـ فـيـ مـعـهـدـ طـنـطاـ،ـ وـخـصـوـصـاـ أـنـ لـمـرـحـومـ الـمـشـاـوىـ باـشـاـ وـقـفـيـةـ فـىـ هـذـاـ الشـأـنـ تـسـاعـدـنـىـ عـلـىـ المـضـىـ فـىـ الـمـشـرـوـعـ،ـ فـإـنـهـ كـانـ قـدـ أـوـقـفـ بـعـضـاـ مـنـ أـطـيـانـهـ بـنـاءـ عـلـىـ نـصـيـحةـ لـهـ مـنـ الشـيـخـ مـحـمـدـ عـبـدـهـ،ـ فـىـ سـبـيلـ إـنـشـاءـ مـدـرـسـةـ الـوعـظـ وـالـإـرـشـادـ وـكـانـتـ لـمـ تـنـشـأـ بـعـدـ لـاضـطـرـابـ دـخـلـ الـوـقـفـ،ـ فـرـأـيـتـ أـنـ تـخـذـ مـنـ هـذـاـ الـوـقـفـ تـكـأـةـ أـتـكـيـ عـلـيـهـاـ فـىـ تـنـفـيـذـ الـمـشـرـوـعـ»ـ.

«وفي هذه الأثناء خطرت لي فكرة جيدة هي جعل دراسة الوعظ والإرشاد بمثابة تخصص يستزيد به العالم بعد الحصول على درجة العالمية، ثم تطورت هذه الفكرة عندي إلى تعميم هذا التخصص بعد العالمية ليشمل نواحي أخرى من العلوم الأزهرية، فيتخصص العالم بعد نواله شهادة العالمية في طائفة من العلوم يختارها حسب ميله ورغبته، وبذلك نحصل على علماء فطاحل في مختلف العلوم والنواحي» .

«وقد شاعت فكرتى هذه بين الطلبة وبين العلماء فوجدت من العلماء تحبيداً، لكنها وجدت من الطلبة اعتراضاً شديداً، فقد رأوا أن هذا النظام سيطيل حتماً في

سنى الدراسة سنتين أو ثلاثة حسب مدة الاختصاص ، ولما كانت مدة الدراسة العادلة الالزام لنيل الشهادة العالمية فى ذلك الوقت خمسة عشر عاماً ، فكأن الطالب لا بد له من ثمانية عشر عاماً لكي تنتهي مدة دراسته حسب نظام التخصص الذى اقترحه ، وهذا خلاف سنى الإعادة التى قد يتعرض لها الطالب إذا رسب أثناء الدراسة».

«وقد وجدت أن حجة الطلبة فى ذلك قوية ، فأردت أن لا تقف هذه الحجة فى طرقى ، ففكرت فى أن أنقص مدة الدراسة العادلة إلى اثنى عشر عاماً وهى كافية جداً فى نظرى ، ثم تخصص الثلاث السنين الباقيه للتخصص ، وبذلك تبقى مدة الدراسة فى مجموعها كما كانت بدون زيادة ، ونكون قد استفينا مع ذلك تخصصاً يزيد فى قدر العالم الذى حصل عليه».

«وقد أعجب الطلبة بهذه الفكرة الجديدة وحبذوها ، فالمجتهدون منهم أدركوا ما فى التخصص بعد شهادة العالمية من زيادة لهم فى العلم والقدر ، والكسالى منهم الراغبون فى الاقتصار على شهادة العالمية دون التخصص وجدوا فى اختصار مدة الدراسة الالزام لذلك هوى فى نفوسهم القانعة ، فانتشر الطلبة جمیعاً يحبذون الفكرة ويدعون إليها».

«وعندما انتشرت فكرة التخصص فى الوعظ والإرشاد وغيره من العلوم ووجدت تحبيداً من العلماء والطلبة ، كتبت تقريراً بمقترحاتى هذه لمجلس الأزهر الأعلى ، ثم كتب الطلبة كذلك يحبذون فكري ، والتفسير الطلبة والعلماء حولى ، الطلبة لأن فكرة التخصص أعجبتهم ، والعلماء لأنهم عرفوا أننى كنت صاحب اليد الأولى فى زيادة علاوة الغلاء لهم».

(٢٤)

هكذا حظى الشيخ الطواهرى بتأييد كبير لخطته فى الإصلاح ، لكنه بالطبع لم يحظ برضاء العلماء القدامى الذين تمكنا من مقابلة الملك فؤاد (وكان لايزال

سلطاناً) وعرضوا الموضوع عليه بطريقة تجعله ينفر منه، ومن صاحبه الظواهرى، وقد صوروا الظواهرى مستغلاً لشاعر الطلاب، موجهاً لها نحو التمرد والثورة.

ومع هذا فقد أتاح الله للظواهرى فرصة لشرح موقفه وإقناع السلطان فؤاد بفكرةه، والحصول على موافقته من أجل تنفيذها:

وهذا هو ما يرويه الشيخ الظواهرى عن لقائه بالسلطان فؤاد ومحاورته له فى هذه الفكرة:

«... فى يوم من الأيام طلب الشيوخ أبو الفضل وقراءة والبرديسى مقابلة السلطان فؤاد فتحددت لهم مقابلة، وفى هذا اليوم كنت بالقاهرة فزرت الشيخ عبد الرحمن قراءة فى منزله فقال لي: لقد تقابلنا مع السلطان وهو يشنى عليك ويقول إنك رجل عاقل، ولم يرد الشيخ قراءة أن يزيد فى التفصيات، ثم بعد يومين من هذا الحديث استدعاني السلطان فؤاد من غير موعد ينشر فى التشريفات، وكان كثيراً ما يستدعينى بتلك الطريقة إذا أراد استشارتى فى أمر من الأمور، فعندما دخلت عليه ابتدرنى بقوله: إنى غير متفق معك هذه المرة فى الرأى، فقلت: فى أى رأى يا مولاى؟ فقال: فى التقرير الذى رفعته لمجلس الأزهر الأعلى واقترحت فيه تقصير مدة الدراسة إلى أثنتي عشرة سنة بدلاً من خمس عشرة، فقلت: إن اقتراحى لا ينقص المدة العامة فهى خمسة عشر عاماً كما كانت، لكنى رأيت أن تكون الثلاث سنين الأخيرة منها للتخصص، وفكرة التخصص هذه فكرة جديدة خطرت لي، وبها يمكن أن نحصل على علماء متخصصين راسخين فى العلم».

«قال: ولماذا لا يكون التخصص بعد خمسة عشر عاماً بدلاً من ١٢ عاماً؟ فقلت: إن هذا يطيل مدة الدراسة كثيراً لا داعى له، وإذا كان مولاى لا يرى فى وجودى بالمعاهد فائدة فإنى أتمس منه أن يقبل استقالتى، فقال: أبداً أبداً.. أنت زعلت؟ بالعكس أنا أقدر أفكارك وسأفتون لك على العلماء فإنهم

كانوا عندى أمس وأخبرونى أنك باقتراحك تنزيل الدراسة العادية إلى الثنتي عشرة سنة إنما تريد اكتساب الطلبة والتفافهم حولك، وأنك أيضاً تدعوهם للاعتراض وللهياج، فكان جوابى (أى الملك فؤاد) أنى لا أصدق ذلك فى الأحمدى فهو فى نظرى رجل عاقل ولا بد أن تكون له وجهة نظر أخرى، وها هو ظهر أن رأى كان فى محله، فقد عرفت منك وجهة نظرك وهى سديدة فى جملتها، وأنا أافقك على فكرة التخصص التى اقترحتها، وإن شاء الله يتم ذلك فى عهdena».

(٢٥)

كذلك يشير الشيخ الطواهري إلى حقيقة مهمة لعبت دوراً في نجاحه في إدراك الأسباب الكفيلة بنجاح فكرة الإصلاح الأزهري (أو فشلها) على المدى الطويل، وتمثل هذه الحقيقة في أن نشاطه الزائد في معهد طنطا ودعوته إلى تطوير الدراسة العالية فيه وإنشاء قسم تخصص الوعظ والإرشاد، كل أولئك كان سبباً مباشراً في إلغاء وجود ما يسميه كاتب هذه السطور ويصفه بأنه كان بمثابة الجامعتين الأزهريتين الإقليميتين اللتين ظهرتا في طنطا وفي الإسكندرية، حتى من قبل أن يبدأ نظام التعليم العالي في الأزهر في القاهرة، ذلك أن العلماء الكبار ظلوا يفكرون في محاربة الطواهري (وتصغير صلاحياته) حتى هداهم تفكيرهم إلى تصغير شأن الجامع الأحمدى نفسه، وللأسف الشديد فقد نجحوا في مسعاهم، وذلك على الرغم من محاولة علماء الإسكندرية الانتصار لوجود القسم العالى في معهدهم.

وهكذا كانت المحصلة النهائية لمحاولات الطواهري المبكرة أن أوذى معهده من أجل إيدائه هو، أو فلنقل إن الجامع الأحمدى قد أوذى بسبب شيخه (الأحمدى) (!!).

«... أما جسم هذه المؤامرة الجديدة فهو تصغير شأن الجامع الأحمدى الذى يرأسه هذا العالم وبذلك يصغر شأن الشيخ تبعاً، ومادام أنهم لم يتمكنوا من هدم

مشروع التخصص الذى اقترحه ، ومادام أن السلطان قد وافق الأحمدى لينقل مع هذا التخصص القسم العالى أيضاً من طنطا ، فهو الذى سيغذي التخصص المزعوم ، فقرر مجلس الأزهر الأعلى إلغاء القسم العالى بعهد طنطا ، وكان معهد الإسكندرية قد ابتدأ فيه أيضاً القسم العالى فى ذلك الوقت فألغى أيضاً كذلك كى لا تكون المناورة مكشوفة» .

«والواقع أنه لم يكن ثمة حاجة إلى إلغاء القسم العالى بطنطا والإسكندرية لكي يرتفع الأزهر على حسابهما ، فلم يكن هناك مانع أن ينشأ بالجامع الأزهر قسم عال وفى الوقت نفسه يبقى قسماً طنطا والإسكندرية ، بل ربما كان ذلك فى ذاته مفيداً لشحذ الهمم فى التسابق الذى لابد سيصيب وجود أكثر من قسم عال واحد» .

(٢٦)

ويتحدث الشيخ الظواهرى عن بعض محاولاته التى بذلها من أجل مقاومة هذا الاتجاه التراجعى أو الانكماشى :

«... وقد كتبت تقريراً بهذا المعنى ورفعته إلى مجلس الأزهر ، لكن يظهر أن بعض أعضاء المجلس كانوا قد اتصلوا بمحمود شكرى باشا وهو الشخص المهم فى السראי وفتهماه أنهى غاضب لأسباب شخصية ، ثم حدث أن علماء معهد الإسكندرية ذهبوا إلى سrai رئيس التين ليحتجوا على هذا الإلغاء لأنه سيقلل من شأن معهدهم ، فلما قابلت شكرى باشا بعد ذلك قال : «إذا كنت تعمل هذا الاحتجاج لخیر المعهد فلا مانع ، أما إذا كان لشخصك فطبعاً هذا لا يجوز ، فقلت : إن اقتراح إنشاء أقسام للتخصص هو تفكيرى الخاص ، ولعل ذلك يكون دليلاً على أنهى إنما أعمل للمصلحة العامة فقط ، وقد كان بودي وأنا صاحب الاقتراح أن أباشر تنفيذه لكنى يظهر فى الوجود سليمًا كما أردته وكما فكرت فيه» .

«ثم لما قابلت السلطان بعد ذلك وجدته متأثراً بفكرة جعل أقسام التخصص في الأزهر لا في طنطا رفعاً لشأن الأزهر كما قال، فلم أرد أن أعارضه، وفعلاً نقل القسم العالى من طنطا إلى الأزهر، وبقى معهد طنطا معهداً ثانوياً ويشمل القسمين الابتدائى والثانوى فقط».

(٢٧)

ومع هذا، فإن الشيخ الطواهرى قد نجح في هذه الفترة نفسها في أن يطور المناهج وطرق التدريس من خلال النظام القائم، إلى حد ما، وعلى سبيل المثال فإن روايته لمذكراته تتضمن الإشارة إلى دور له في أثناء عمله في معهد طنطا في تطوير تدريس علم التوحيد:

ويبدو بوضوح أن الشيخ الطواهرى كان واعيًّا بشدة لقيمة المناقشة وال الحوار فى تطوير تدريس علوم التوحيد:

«... وجدت أن كتب التوحيد المتداولة في الأزهر، وهي الكتب القيمة جداً والتي لا يمكن الخط من قيمتها بحال، قد قصرت أبحاثها وأدلتها على شبه العصور الماضية التي كانت قائمة في وقت تأليف هذه الكتب العظيمة، أما شبه العصر الحاضر وعلاقتها بالعلوم والاكتشافات الجديدة فلم تتعرض تلك الكتب إليها طبعاً، ومن ثم لا يكون الطالب أو العالم الأزهرى مستعداً لدفعها أو مدافعتها إذا اضطر لذلك في مناقشة مثلاً، أو كان عمله قائماً على حماية العقائد الإسلامية، لذلك فقد طلبت من مجلس الأزهر الأعلى النظر في هذا الموضوع، واقتصرت أن يكلف بعض العلماء بتأليف كتب جديدة في التوحيد تتمم الأبحاث المجيدة التي قام بها المؤلفون القدماء فتردد أيضاً على شبه العصر الحالي، كما اقتصرت إنشاء علم جديد اسمه «الدعوة الإسلامية» تفريعاً من علم التوحيد، ويكون أساسه التوسع في تثبيت الدين الإسلامي، وذلك أسوة بعلم السيرة الذي تفرع من علم التاريخ توسيعاً في تاريخ النبي الكريم والدعوة للاقتداء به».

.....

«... أنشأت بالمعهد جمعية أطلقت عليها جمعية علم التوحيد، وطلبت من طلبة هذا العلم وعلمائه الانتساب إليها والباحثة والمناقشة في شُعب العصر الحاضر والرد عليها، وكانت كثيراً ما أحضر اجتماعات هذه الجمعية لأساعدهم وأرشدهم، كما كانت أنتدب كثيرين من العلماء الآخرين من غير أهل الأزهر للقاء محاضرات في هذه الجمعية مما يمت للعلم الحديث والاكتشافات الحديثة مع علم التوحيد بصلة، وكانت هذه الجمعية تجتمع في كل أسبوع مرتين، بعد انتهاء الدروس في المساء».

(٢٨)

كذلك فقد كان الشيخ الظواهرى واعياً لعلاقة التعليم الأزهري باللغة والأدب، ومدى ما يجيئه الأزهريون من إتقان الفقه والأدب والوعى بسلامة اللغة والاعتماد (!!؟) على كليشهات البلاغة القديمة:

«.... أنشأت جمعية للخطابة لتكون نواة للوعظ والإرشاد».

«كما أنشأت جمعية متن اللغة، وفي الجمعية الأخيرة أنشأت لوحة كبيرة سميتها «لوحة اللغة» عُلقت في مدخل المعهد ومدخل الجامع لتكتب عليها الكلمات اللغوية التي يجب على الطلبة معرفتها، وكذلك العبارات الإنسانية الجيدة التي يحسن بهم اقتباسها، وكانت موضوعات اللوحة تغير كل يوم وتغذى بواسطة لجنة خاصة من العلماء الملمين باللغة، وجعلت رئيسهم الشيخ حسين والى وكيل المعهد».

.....

من الجدير بالذكر هنا أن الشيخ حسين والى قد اختير بعد هذا (١٩٣٣) ليكون واحداً من الأعضاء العشرة المؤسسين لمجمع اللغة العربية.

(٢٩)

ويتحدث الشيخ الظواهرى عن اكتشافه لما يمكن لصاحب السلطة المحلية أن يفید به من بعده عن المركزية وما تتطلب من التزام صارم بالنظم القدیمة ، وهو يتحدث عن اكتشافه إمكانية تقویة سلطاته المحلية (كشيخ لمعهد طنطا) لصالحة العملية التعليمية من دون الرجوع إلى الأزهر وإدارته في القاهرة .

لكن من اللافت للنظر أن نرى الظواهرى يتراجع عن بعض خطوات إصلاحه بدون مبرر قوى لهذا التراجع :

«ومن النواحي التي رأيت أن فى إمكانى إصلاحها بدون الرجوع إلى مجلس الأزهر الأعلى تفادياً من العراقيل ، نواحى تختص بصحبة الطلبة وبثقافتهم العامة . فمن الناحية الأولى أنشأت جمعية اسمها جمعية الرياضة البدنية ، قوامها تشجيع الألعاب الرياضية ، وأحضرت لها الآلات الالزمة مثل «المتوازين» و«الخسان» و«العقلة» .. إلخ .

.....
«وأما من الناحية الثانية وهى ناحية التنوير العام للطلبة ، فقد أنشأت جمعية سميتها جمعية الرحلات تنظم سفريات ورحلات إلى الجهات التى قد يستفيد منها الطلبة مثل المتحف والمصانع .. إلخ» .

«ثم بعد تأليف هذه اللجان جميعها ، وبعد أن شعرت أن الفكرة ناجحة ، عملت على تعزيزها بإنشاء مجلة تسمى «مجلة معهد طنطا» ، تكون مضمار تسابق الطلبة والعلماء فى هذه النواحى علمية كانت أو رياضية أو ثقافية ، وقد عززت هذه المجلة بمالى فطبع العدد الأول منها على حسابى الخاص وبلغت تكاليفه نحو العشرين جنيها ، ولكن نظراً لأن الحرب العالمية الأولى كانت قائمة وقتئذ ولم يكن من الميسير توفير الورق إلا بأثمان باهظة جداً ، فقد توافت المجلة بعد ذلك عن الظهور» .

.....
«... كما أنشأت فرقة لكرة القدم، ولكنني اضطررت لإلغائهما على أثر تضارب شديد حصل بين هذه الفرقة وبين فرقة مدرسة طنطا الثانوية في مباراة حصلت بينهما».

(٣٠)

ويتحدث الشيخ الطواهري عن اكتشافه لأهمية الإرشاد والتوجيه الاجتماعي، ومن الطريف أن نرى أن أسلوب التجربة والخطأ كان هو السبيل الوحيد أمام هذا العالم الأزهري الجليل لاكتشاف ما كان يمكن له أن يكتشفه من خلال بعثة علمية إلى المعاهد المتقدمة في الخارج توفر على أمثاله ما يضيع من أوقات ثمينة في ممارسة التجربة والخطأ:

«... ولما كان كثيرون من طلبة المعهد حين يفدون من الريف لطنطا لا يعرفون شيئاً عن المدينة وعاداتها وأسواقها وطريقة تأجير مساكنها، وبذلك يسهل وقوعهم في الخطأ أو إيقاعهم فيه، وقد يجر ذلك إلى وقوعهم في حبائل أهلسوء والرذيلة ومحاسن الأخلاق، فقد رأيت أن أقيم على الطلاب في المدينة حراساً أو محافظين يرشدونهم ويسهّلون لهم طرق العيش أولاً، ثم يراقبونهم ويعنونهم من ارتياح أو غشيان موقع الرذيلة أو الفسق وإبعاد أهلسوء عنهم، فاختارت لذلك عدداً من الموظفين حسنى الأخلاق وعيتهم في وظائف أطلقت عليها اسم «ملاحظى التهذيب فى البيت والشارع»، ولكن لما كانت مرتبات هؤلاء لا بد من موافقة مجلس الأزهر الأعلى عليهما، فقد وافق عليها أولاً، لكنه بعد سنتين من تنفيذها بنجاح قرر إلغاءها، أما سبب الإلغاء فهو صورة أخرى لتصيرفات هذا المجلس العجيبة، فقد أراد الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي شيخ معهد الإسكندرية وقتئذ أن يدخل هؤلاء الملاحظين الأخلاقيين في معهده أيضاً أسوة بمعهد طنطا، لما ظهر من فائدتهم في تقويم

أخلاق الطلبة والمحافظة عليها، فلما رأى المجلس أن ذلك سيزيد في اعتمادات الميزانية ألغى هذه الوظائف بكليتها، في طنطا وفي الإسكندرية معها لاحتجاج الشیخ أبو الفضل».

(٣١)

وقد ظل الشیخ الظواهري على عقيدة معظم الأزهريين الأصلاء في ضرورة استقلال الأزهر بنفسه والنأى به عن الاندماج في المؤسسات التعليمية الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن الشیخ الظواهري، وكذلك الشیخ المراغي، ظلا على هذه العقيدة ولم يتورطاً أبداً في قبول حقيقة للدعوة إلى توحيد التعليم الأزهري والمدنى وما شابه ذلك من دعوات تكررت كثيراً من أجل القضاء على وجود تعليم ديني في مصر وهو الأمل الذي لا يزال يراود جهات خارجية كثيرة.

ويروى الشیخ الظواهري فيما حدث به ابنه قصة تصديه للفكرة التي ظهرت متتصف العشرينات ودعت إلى ضم الأزهر إلى وزارة المعارف، كما يروى معارضته الشديدة لهذه الفكرة من خلال اللجنة البرلمانية التي تكونت برئاسة إسماعيل صدقى باشا، ويظهر لنا ما يرويه الظواهري وما لم يرد في روایته أنه كانت هناك فكرة تحاول استغلال الدعوة إلى إصلاح الأزهر في القضاء على بعض نفوذه، وفي الخلاص من التنافس المستمر بينه وبين مدرستى القضاء الشرعى ودار العلوم، ويظهر من روایة الظواهري، أن اللجنة كانت في سبيلها إلى الأخذ باقتراح ضم الأزهر إلى وزارة المعارف لولا وقوف جبهة معارضة لهذا الاقتراح كان الظواهري نفسه أحد أقطابها.

ومع أن نص المذكرات التي رواها نجل الشیخ الظواهري قد يوحى بأن الشیخ المراغي كان مستعداً أو متقبلاً للمناقشة في مثل هذا المقترن فإن خبرتنا بالتاريخ

تدلنا على أن هذا لم يتعد إظهار نوايا قبول مناقشة الفكرة مع الإصرار على رفضها، وهذا بالطبع لا يعني أن المراغي كان يقبل بهذا وإن لم يكن يمانع في أن تكون الفكرة محل نقاش يفيد منه هو نفسه في تكتيكات خططه.

كذلك، فإننا نلاحظ في نهاية روایة الظواهرى ما يدلنا على أنه كان يسعى من خلال أعمال هذه اللجنة إلى ضم كلًّ من دار العلوم والقضاء الشرعي إلى الأزهر، وهو أمل ظل يراود الأزهريين كثيراً في هذا الوقت، إلى أن تتحقق جزئياً حين تم إلغاء مدرسة القضاء الشرعي، على حين بقيت دار العلوم حتى الآن :

«... وفي سنة ١٩٢٥ (كذا في النص لكن الواقع التي يذكرها الشيخ الظواهرى تدل على أن هذا كان عام ١٩٢٦) تجددت صيحة الإصلاح من الأزهريين يطلبون إصلاحاً شاملًا كاملاً، وقد زارني بأسیوط الشيخ عبدالعزيز جاويش بك والشيخ الخضرى بك، وكانا من ضمن الرجال المهتمين بإصلاح الأزهر، وأخبرانى أنهما جاءا خصيصاً للتشاور معى في هذا الأمر وما يجب عمله من هذه الناحية، فاتفقنا على أن نطلب من الحكومة تأليف لجنة تنظر في أمر إصلاح الأزهر من جميع النواحي، وأن يكون ضمن أعضاء هذه اللجنة أعضاء من الشيوخ والنواب ليكون لها نفوذها وقيمتها، وكانت الوزارة القائمة على الحكم في مصر وقتئذ وزارة ائتلاف كان عدلي باشا رئيسها، وكان على الشمسي باشا وزير المعارف فيها، فرحب عدلي يكن باشا بالفكرة وقرر تشكيل اللجنة برئاسة إسماعيل صدقى باشا وبعض النواب والشيوخ، وكان من أعضائها أيضاً أحمد لطفي السيد باشا، والشيخ جاويش بك، والشيخ محمد مصطفى المراغى، كما كنت أنا أيضاً (الشيخ الأحمدى الظواهرى)».

«وبعد عدة جلسات انتهت النقاش إلى إمكان إلغاء مدرسة القضاء الشرعي وكذلك مدرسة دار العلوم ولكن على شرط أن يتبع الأزهر كله إلى وزارة المعارف لتسسيطر عليه، وذلك على أن يبقى لشيخه مظهره الدينى وتقديمه فى

الرسميات . عند ذلك ثارت ثائرتى وعارضت معارضة قوية فى أن يتبع الأزهر وزارة المعارف ، فإن هذا يأخذ عن الأزهر استقلاله وقوته التقليدية ويعرضه إلى مختلف التيارات الاستعمارية فتحرم الأمة المصرية والعالم الإسلامي من ذلك الصوت العالى الرصين صوت الأزهر الذى ارتفع دائمًا فى قوة وحرية وشجاعة» .

(٣٢)

ويفيض الظواهرى فى شرح ما أفاء الله به عليه من دفع تمكن من خلالها من إقناع الملك فؤاد نفسه بالعدول عن هذه الفكرة ، ونحن نلاحظ حرص الشيخ الظواهرى الظاهر الذى يتجاوز التلميح إلى التصرير على أن يشير إلى أن منافسه الجديد الشيخ المراغى لم يكن معارضًا للتوجه المناقض ، ويفسر الظواهرى هذا بعمل المراغى بعيدًا عن الأزهر فى القضاء الشرعى التابع لوزارة العدل حينذاك .

«... وكيف أننا نقر ضم الأزهر للمعارف فى الوقت الذى ننادى فيه باستقلال الجامعة المصرية وبعدها عن نفوذ وزارة المعارف ، اللهم إلا إذا كان وراء هذا الضم المرغوب فيه غرض خاف هو القضاء على الأزهر ونفوذه الأزهر ، وبالتالي القضاء على النفوذ الدينى فى البلاد ، فقد قيل وقتاً ما : إن هذه هى أمنية دول الاستعمار» .

«وبعد أن انتهيت من اعتراضى هذا قال قائل : «ربما لا يقبل وزير المعارف أن تنزع منه الرقابة على تعليم اللغة العربية ، فقلت : ولماذا لا يقبل حضرته ذلك إذا كنا سنصلح التعليم بالأزهر كما ينبغي ، وأظن أننا اجتمعنا فى هذه اللجنة لإدراك هذا القصد ، فقال رئيس اللجنة : إننى أقترح مقابلة وزير المعارف للاستئناس برأيه ، فقلت : لا أمانع فى ذلك على شرط أن يكون فى أعضاء الوفد الذى يؤلف ممثلون للفكرة القائلة باستقلال الأزهر ، ولكن الوفد تكون من صدقى باشا ، والشيخ المراغى ، وذاع وقتئذ أن الشيخ المراغى غير معارض

فى فكرة إشراف وزارة المعارف على الأزهر لأنه فى ذلك الوقت لم يكن متصلةً بالأزهر، إذ كان موظفاً بوزارة الحقانية فى القضاء الشرعى، فكتبت مذكرة برأىي ورفعتها إلى الملك فؤاد بینت فيها اعتراضى على ضم الأزهر لوزارة المعارف، وفسرت فيها مخاوفى من ذلك على الأزهر وعلى الدين من نفوذ الاستعمار، فاستدعاى الملك إليه وناقشنى فى تقريرى وقال لى : إنه مقتضى بوجهة نظرى وإنه سيمعن هذا الضم ، وكانت نتيجة كل ذلك أن انفضت اللجنة ولم تجتمع ثانياً».

«لم أنجح وقتئذ فى ضم مدرستى القضاء الشرعى ودار العلوم إلى الأزهر كما كنت أريد، إلا أننى كسبت كسباً آخر هائلاً هو حماية الأزهر من التعدي على استقلاله التاريخى القديم ، فقد منعت عنه اليد التى أرادت أن تعبث بمستقبله القريب والبعيد على السواء».

* * *

الباب الثالث

**دور الشیخ الظواهری
فی إصلاح التعليم الأزهري**

Obeikandl.com

(١)

كانت للشيخ الظواهرى اليد الطولى فى الإصلاح التعليمى الذى أتته مصر فى مؤسسة الأزهر فى الثلاثينيات ، وهو الإصلاح الذى لا يزال جوهره قائماً حتى يومنا هذا مع بعض الإضافات أو التعديلات اليسيرة التى أدخلت عليه دون أن تنقضه أو تنتقص منه .

ولا يزال كاتب هذه السطور يعد هذا الإنجاز الذى حققه الشيخ الظواهرى بثابة أفضل إنجاز تعليمى وتربوى (وليس أزهرياً فحسب) فى مصر فى القرن العشرين .

ومن حسن التوفيق أن الشيخ الظواهرى قد استعان على وضع القانون الجديد بأفضل العناصر الموجودة على الساحة التعليمية دون أن يندفع إلى عصبية أو عنصرية ، ومن دون أن يتسع فى اللجان ويضم عليها البعيدين عن هذا المجال ، وقد شكل لهذا لجنة برئاسته ، وكان من أعضائها البارزين الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية ، والشيخ عبد اللطيف الفحام وكيل الأزهر ، وعبد الفتاح صبرى باشا وكيل وزارة المعارف ، ومحمد خالد حسين بك كبير مفتشى العلوم الحديثة بالأزهر .

وهو يتحدث عمما وصلوا إليه من تشريع حديثاً هادئاً متواضعاً يخلو من التزعة الدعائية ، ومن التزعة الذاتية ، وهو حديث ملخص موجز دقيق :

«... وبعد عمل متواصل تمكنا من الانتهاء من وضع قانون الإصلاح الجديد فى الأزهر ، وهو يقع فى ١٠١ مادة ، وبمقتضاه قد أنشأت فى الجامع الأزهر ثلاث

كليات، إحداها: تسمى كلية اللغة العربية، ويقوم متخرجوها بتعليم اللغة العربية في الأزهر ومعاهد الدينية الأخرى، وكذلك في مدارس الحكومة والمدارس الأهلية. **والثانية:** تدعى كلية الشريعة، ويقوم متخرجوها بتولى مناصب الإفتاء والقضاء الشرعي والمحاماة الشرعية ووظائف المأذونية. **والثالثة:** كلية أصول الدين ويقوم متخرجوها بتدريس علوم الدين في الجامع الأزهر ومعاهد الدينية الأخرى، وبتولى وظائف الوعظ والإرشاد.

«وقد سميت الشهادة التي تعطى في نهاية الدراسة العادية لهذه الكليات باسم **«الشهادة العالية»**.

(٢)

ويتحدث الظواهرى في هدوء شديد عن دوره في تنظيم الدراسات العليا في الأزهر تنظيماً عقرياً :

«وقد أنشأت مع هذه الكليات الثلاث أقساماً للتخصص على نوعين :

أحدهما: يسمى تخصص المهنـة ، وهو الذي يزيد في أهلية الطالب لتولى المهن المشار إليها ، ويعطى للمتخرج منه لقب عالم. **والآخر:** يسمى تخصص المادة ويعطى للمتخرج منه لقب «أستاذ» ، وهو الذي يؤهل الطالب للتدريس في الكليات ، وكذلك التقدم مع شروط أخرى لجامعة كبار العلماء».

«وقد قصدت من إنشاء هذه الكليات وهذه الأقسام للتخصص أن أوجه التعليم بالأزهر وجهة جديدة تتمشى مع العصر الحالى ولا تبتعد عن طريقة السلف الصالح ، ولأعد المتخريجين من الجامع الأزهر ليكونوا رجالاً نافعين حقاً ، ولا يكونوا عالة على المجتمع كما كانوا من قبل ، ولذلك فقد أدخلت في مناهج العلوم التي تدرس في هذه الكليات الجديدة كثيراً من العلوم الكونية والعمرانية ، وكذلك اللغات الأجنبية مما لم يكن يدرس في الأزهر قبل ذلك».

«ولكى لا أبتعد بالأزهر كثيراً عن طريقة السلف الصالح أنسأت بجوار هذه الكليات قسماً آخر أطلقت عليه اسم «القسم العام»، وهو فى مجموعه يشاده الأزهر القديم، فيجوز لأى شخص وبدون أى شرط أن يحضر دروسه ليتعلم من جديد أو ليتفقه أو ليتزوّد فى علوم الدين».

.....

(٣)

وعلى الصعيد الثقافى نجح الظواهرى فى مشروعين كبيرين هما إنشاء المجلة الأزهرية والمطبعة، وقد كان الظواهرى مؤمناً بضرورة وجود مجلة ثقافية للأزهر وللهذا عمل من أجل تحقيق هذا الهدف وهو يقول :

«... فقد أمرت بإنشائها بالرغم من معارضه وزارة المالية، فقد رأيت أنها ضرورية للأزهر خصوصاً أنى كنت قد انتويت إصدار مجلة تنطق بلسان الأزهر وتنشر الدعوة للإسلام».

.....

«وقد أنشأت هذه المجلة فعلاً وسميتها مجلة «نور الإسلام»، وكان للمطبعة أثر ظاهر فى نجاحها وانتشارها ، وعند إنشاء مجلة «نور الإسلام» أوصانى توفيق نسيم باشا بتعيين صديقه عبد العزيز بك محمد مديرًا لها وأثنى عليه كثيراً، فعينته ولكن للأسف وجدته بعد ذلك غير كفاء لها فأبعدته وعيّنت الأستاذ فريد وجدى بدله ، فتألم توفيق نسيم باشا من ذلك منى كثيراً وكان هذا من ضمن أسباب مخاصمته لى فيما بعد . وما يذكر عن مجلة «نور الإسلام» هذه أن فضيلة الشيخ المراغى الذى حل مكانى فى مشيخة الأزهر بعد استقالتى غير اسمها إلى «مجلة الأزهر».

(ξ)

وهو يشير بسرعة إلى حرصه على إنشاء مبانى الجامعة الأزهرية المعاهد رغم اعتراض وزارة المالية، وهو يتحدث عن إيمانه بأهمية المبانى لأداء وظيفة الجامعة، وهو ما دفعه إلى العناية القصوى بإنشاء المبانى المناسبة :

... وكانت قد وضعت مشروع أبنية فخمة للجامعة الأزهرية الجديدة بحيث يكون لكل كلية مبني خاص، وكذلك للأقسام الابتدائية والثانوية والقسم العام والمكتبة والمستشفى والإدارة ومساكن الطلبة، وأردت أن يكون كل ذلك بجوار الجامع الأزهر القديم لأحفظ لهذه الجامعة الجديدة صلتها التاريخية بهذا الجامع. وقد سر جلاله الملك فؤاد من الفكرة وأمر بنزع ملكية الأراضي الازمة لذلك، وكانت وزارة الأشغال قد قررت تقسيم البناء على عدة سنين (أى أن يتم إنجاز المباني على التوالي سنة بعد سنة بسبب الميزانية) لفداحة (أى لضخامة على حد تعبيرنا المعاصر) المبلغ المطلوب للتشييد، فطلبت منها البدء ببناء مبني الإدارة لنستغنى به عن المنزل المؤجر لها، وكذلك ببناء مساكن الطلبة وهى ثلاث عمائر فخمة، لأنى كنت حريصاً على أن تهياً للطلبة أحوال معيشية صحية محترمة كالتي هيأتها لهم بمعهد أسيوط «يقصد جهده السابق في بناء مساكن للطلاب وهو شيخ للمعهد الدينى بأسيوط».

«وكان لا بد من انتقاء أمكنة مؤقتة للكلليات لحين تمام الأبنية التي وضعت
مشروعها، فاختارت مدرسة الخازن دارة بشبرا وخصصتها لكلية أصول الدين،
وساعدتنا في ذلك المحكمة الشرعية، ثم ساعدتنا وزارة المعارف فتنازلت لنا عن
بناء مدرسة القضاء الشرعي بالبرمونى فخصصته لكلية اللغة العربية والشريعة،
ولقد تم ذلك كله بسرعة مما دل على أن الجميع كانوا يريدون الخير للأزهريين».

(٥)

وفي هذا الصدد يتحدث الشيخ الطواهري آسفًا عن روح التغيير المصرية المعتادة التي امتدت إلى استغلال المباني في غير ما أنشئت له ، فيقول في اختصار :

«وقد تم بناء هذه المؤسسات فعلاً في عهدي ، ولكنني استقلت قبل تسلمهما فتسلمهما الشيخ المراغي ، وهي قائمة الآن بجوار الأزهر ، ولكنني لاحظت أن بقية الأبنية لم ينشأ منها شيء آخر حتى الآن ، بل إن فضيلة الشيخ المراغي قد استعمل أبنية مساكن الطلبة هذه للتدريس للقسمين الابتدائي والثانوي ولم يخصصها لسكن الطلبة كما قصدت أنا عند بنائهما» .

.....

(٦)

ويتحدث الشيخ الطواهري عن مظاهر النجاح المادي التي أبرزت وطورت نجاح مشروعه في تطوير الأزهر وإنشاء جامعته على نحو بارز ، فيقول :

«وفي أوائل سنة ١٩٣١ الدراسية كان كل شيء معداً لبدء الدراسة في الجامعة الأزهرية الجديدة ، فبدأت باسم الله الرحمن الرحيم تسير في خطى واسعة نحو الاستقرار الجامعي ، وأقبل الطلبة على مدرجاتهم يستمعون للمحاضرات من شرحي الصدر ، ممتلئين بالأمال» .

«وكان موضوع الكتب شاغلاً لي ، فقد اخترت كتاباً خاصة للتدريس ، وخشيته أن لا تكون موجودة بالسوق ، ولكن أمكنني بعد مجهد إيجاد عدد كاف منها» .

«وأما الأساتذة ، فقد أخذت من الأزهريين العدد المطلوب منهم للتدريس في الكليات ، وأخذت الباقين من أساتذة الجامعة المصرية ليكون للتعليم الأزهرى اتجاهه الجديد» .

«وبعد أن ارتوت نفوس الطلبة بباء النظام الجديد وفرح به الأزهريون جميعاً، رغب الملك فؤاد أن يزور دور الكليات ويفتحها رسمياً إظهاراً لسروره، وقد خصص لكل كلية يوماً خاصاً للافتتاح، فشرف جلالته في أيام متتابعة لهذا الغرض فكانت أياماً تاريخية في حياة الأزهر».

(٧)

ونعود لنكرر الحديث على أن الظواهرى ظل مؤمناً بما يمكن لنا أن نسميه بلغة عصرنا: «مبدأ احتكار السيطرة التعليمية»، شأنه في ذلك شأن كل الأزهريين وكل المنتدين إلى مؤسسات تعليمية كاملة البنيان.

ولذلك نراه يعبر عن رأيه الواضح في أهمية إلغاء الأذواج القائم بوجود مدرسة للقضاء الشرعي ومدرسة لدار العلوم.

وهو يعبر عن سعادته بالنجاح الذي حققه في إلغاء مدرسة القضاء الشرعي نهائياً، وإلغاء تجهيزية دار العلوم، وإن كان يتمنى بالطبع أن يلغى وجود دار العلوم، وهو يقول:

«... وقد نجحت بعد مجهد كبير مع الحكومة في إلغاء مدرسة تجهيزية دار العلوم التابعة لوزارة المعارف تدريجياً تمهدًا لإلغاء مدرسة دار العلوم اكتفاء بكلية اللغة العربية التي أنشأتها بالأزهر، وقد ساعدني في ذلك محمد حلمي عيسى باشا وزير المعارف وقتئذ، وبذلك اكتسبت حقاً جديداً للأزهريين هو تعينهم في وظائف تدريس اللغة العربية في المدارس الحكومية والمدارس الأهلية، ويسرى أن أقول لك إن معظم هؤلاء الآن من علماء الأزهر كما أردت لهم».

«وكذلك نجحت في إلغاء مدرسة القضاء الشرعي اكتفاء بكلية الشريعة التي أنشأتها بالجامعة الأزهرية، وعززت هذه الكلية بطائفة من العلوم الضرورية

وبذلك أصبح القضاة الشرعيون وموظفو المحاكم الشرعية وكذلك المحامون الشرعيون والمأذونون الشرعيون لا يعينون إلا من علماء الأزهر».

(٨)

ونأتى إلى موقف الشيخ الطواهري من فكرة إتاحة التعليم الجامعى وانتشاره وتوسيع نطاقه ، ونحن نجده واضحاً كل الوضوح فى التعبير عن فكره «الانكماشى» فى هذه الجزئية ، حيث كان يرى قصر هذا التعليم على عدد محدود من الذين أتموا الثقافة الأزهرية بحصولهم على شهادتها الثانوية ، وهو يصرح بكل وضوح بأنه كان يشجع نشر التعليم الابتدائى والثانوى الأزهرى ، لكنه كان يدرك أهمية ما يسميه ضرورة تقنين (أى تحديد أعداء) التعليم الجامعى ، وكانت وجهة نظره أن هذا التعليم حرفى وفنى وأنه ليس من المصلحة الوطنية التوسع فيه حتى لا تنشأ بطالبة بين العلماء ، وما يتبع البطالة من تحقيير شأن العلماء غير العاملين أو ابتدالهم على حد تعبيره ، وهو يفيض فى شرح وجهة نظره هذه على نحو واضح ويقول :

«وقد شجعت الدخول فى الأقسام الابتدائية بالأزهر ومعاهد ، وكذلك فى الأقسام الثانوية لكي يساهم الأزهر مع وزارة المعارف فى التعليم والتثقيف العام . وبديهى أن جميع طلبة هذه الأقسام الابتدائية والثانوية وهم نحو العشرة ألف ، لا يمكن أن يدخلوا الكليات الأزهرية فإن شأنهم فى ذلك شأن طلبة مدارس وزارة المعارف والمدارس الأهلية الذين ينحرجون فى امتحان الثقافة العامة ، فإن جميعهم لا يدخلون كليات الجامعة ، وإنما المقصود من إيصالهم لنهاية هذا التعليم الثانوى هو التثقيف والتنوير العام لا غير» .

وهو يقول أيضاً :

«... أرى أن التعليم الجامعى وتعليم الكليات بالأزهر، وهو تعليم فنى وحرفى وليس بالتعليم الثقافى، لا يمكن بل وليس من المصلحة الوطنية أو القومية أن يتسع لهذا العدد الهائل من الطلاب، وإنما كسدت بضائعتهم وأصبحوا بعد تخرجهم عاطلين مبتدلين، فالحرف والمهن والوظائف التى تحتاج لمؤهلات علمية عالية لا يمكن أن يتسع (لكل) هذا العدد من طلاب الأقسام الثانوية».

«... أرى أن الواجب أن يكون عدد الذين يختارون من هؤلاء الطلاب لدخول كليات التعليم العالى لا يزيد عن العدد المطلوب فعلاً للمهن أو الحرف أو الوظائف التى تتطلب هذا التعليم العالى حتى لا تضيع مجدهات وأعمار الطلبة المتخرجين والزائدين عن الحاجة سدى فى آخر الأمر عندما لا يجدون عملاً أو وظيفة تنتظرونها بعد تخرجهم، وهذا هو ما اتبعته فى دخول كليات الأزهر، فقد جعلت من اختصاص مجالس إدارة هذه الكليات تحديد العدد الذى يمكن قبوله فى كل عام وذلك لكي أضمن لهؤلاء الطلاب المستقبل الذى يتظار لهم، ولأحفظ للشهادة العالمية وشهادة الأستاذية التى سيحملونها المقام والوقار اللائقين لكل منها، بحيث لا يضطر حاملها أبداً للامتحان عن طريق الطلب المزري للرزق».

(٩)

وقد كان الشيخ الظواهرى بوعيه وبصيرته متبعاً إلى ما سيلقاه من معارضة بسبب مضيئه فى سياسته التى تجمع بين الكلاسيكية والإصلاحية معاً، كما كان واعياً لما يمكن لمنافس له من طراز الشيخ المراغى أن يستثمره من جراء هذا الوضع، وهو يشير إلى أن الشيخ المراغى كان يقول، فيما ينسب إليه، بفكرة تحديد العدد من النابع، أى عند بداية التعليم الابتدائى، وهى الفكرة التى كان الظواهرى، وبعد نظره وثاقب فكره، يراها قاصرة عن أن تتحقق للأزهر تأثيره المطلوب فى المجتمع من حيث التعليم والتشقيق العام، فضلاً عن أنها كانت كفيلة بضمور المعاهد بل إلغائها.

(١٠)

ومن الطريف أن الشيخ الطواهري كان يعبر عن امتنانه وسعادته أن وجد الشيخ المراغى قد نهج على منهجه حين تولى المشيخة خلفاً له ، ولم يأخذ بما كان منسوباً إليه من فكره :

«... وكان طبيعياً أن مثل هذا التحديد لا يرضي طلب الأقسام الثانوية الذين كانوا على وشك دخول الكليات ، إذ أنه يحرم معظمهم من دخولها ، فتقدموها باحتجاجات وأحدثوا شغبًا من جراء ذلك ، وهنا روى عن فضيلة الشيخ المراغى أنه يخالفنى فى الرأى وأن فضيلته يرى أن الأولى أن يكون تحديد عدد الطلبة عند دخول الأزهر فى السنة الأولى الابتدائية وليس عند دخول الكليات . وظاهر أن مثل هذا الرأى غير منسجم مع فكرة التثقيف العام الذى حرصت على أن يساهم فيه الأزهر مع وزارة المعارف فى تثقيف هذه الأمة المصرية ، ولو لاحظنا أن عدد الوظائف الدينية التى تخلو ويصح تعين متخرجى الأزهر فيها لا تزيد على خمسين وظيفة فى العام الواحد فإنه يتتحتم علينا إذا أخذنا برأى الشيخ المراغى المروى عنه والخاص بتحديد عدد الطلاب فى السنة الأولى الابتدائية أن لا نقبل من الطلبة الجدد فى المعاهد كلها بالقاهرة وطنطا والإسكندرية والزقازيق ودمياط وأسيوط أكثر من مائتى طالب مثلاً لا غير ينتقلون من سنة دراسية إلى أخرى ، وبديهى أن هذا يعد إلغاء للمعاهد الدينية فضلاً عن تفویته لفرصة مساهمة المعاهد الدينية فى التعليم والتثقيف العام».

.....

«ويسرنى أن فضيلة الشيخ المراغى قد أخذ برأى هذا بعد جلوسه فى مشيخة الأزهر بعدى ، فقد استمر على طريقتى ولم يغير فيها شيئاً».

(١١)

ومن الإنصاف للشيخ الظواهري وللحقيقة أن نشير إلى ما كان الشيخ الظواهري يتمتع به من رؤية واعية لكل من الأهداف «الإستراتيجية» «والمرحلية» من الإصلاح التعليمي الأزهري ، ونحن نراه يعبر عن رؤيته للإصلاح فيوضوح شديد ينم عن تمكن الفكرة الإصلاحية من نفسه وعقله ، كما يعبر عما أتاه من دراسته المستفيضة لجوانب الفكر على مدى سنوات طوال من قبل وصوله إلى هذا المنصب الكبير .

وهو يعبر عن إدراكه المبكر لما تم على يديه من تهيئة التعليم الأزهري للخريجين لسوق العمل والوظائف ، بل إن الظواهري يعبر عن إيمانه بآمال أوسع من هذا وجدها بعيدة عن التحقيق :

«... عندما أقدمت على إصلاح الأزهر أردت أن تكون للإصلاح أهداف معينة ليكون للإصلاح فوق حسنيته الذاتية (تأمل هذا التعبير الجميل المراد به ما نقول عنه الآن ما يناظر : بالإضافة إلى عظمته في حد ذاته) فائدة أخرى عملية يستفيد منها رجال الأزهر ومنخرجوه من ناحية اشتغالهم بعد تخرجهم بالمفید حقاً من الناحية التي يصلح لها رجل الأزهر». .

«ويسرني أنى قد نجحت فعلاً في إدراك كثير من هذه الأهداف ، ففضلاً عن الاحتفاظ بوظائف التدريس القديمة في المعاهد الدينية ، فإن وظائف تدريس اللغة العربية في مدارس الحكومة والمدارس الأهلية أصبح (يملؤها) الآن كثيرون من خريجي الأزهر ، وبعد قليل سوف يملؤها غيرهم . وكذلك وظائف القضاء الشرعي والمحاماة الشرعية والمأذونية الشرعية أصبحت الآن مخصصة لخريجي كلية الشريعة الإسلامية التي أنشأتها خصيصاً لذلك ، وأما وظائف الوعظ والإرشاد في جميع مراكز القطر وبنادره وأقسامه وكذلك في الجيش المصري ووزارة الأوقاف وزارة الشئون الاجتماعية وغيرها (لا يملؤها) إلا

المتخرجون من تخصص الوعظ والإرشاد الذى أنشأته وجعلته تابعاً لكلية أصول الدين».

«و كنت أريد أن يكون معلمو التعليم الإلزامي والأولى من علماء الأزهر لو لا أنى وجدت أن العلماء يستصغرون هذه الوظائف مع أنى أراها مهمة جداً فى تربية النشء ، فاكتفيت بأن جعلت مسامحة الأزهر فى هذه الوظائف قاصرة على إعطاء الطلاب الأزهريين الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية حق التعيين فيها» .

(١٢)

يتحدث الشيخ الطواهرى عن إدراكه المبكر لأهمية البعوث الأزهرية للبلاد الإسلامية ومدى ما بذله من جهد فى إيفاد البعوث إلى الصين والحبشة وجنوب إفريقيا ، وهو يجاهر بأن هذهبعثات تحقق ، من وجهة نظره ،فائدة أكثر بكثير من فائدة الابتعاث لأوروبا (!!).

وربما جاز لنا أن نختلف مع رؤيته هذه ، لكننا لا نستطيع أن نطلب منه أن يصل إلى الحكمة والخبرة بكل شيء وهو الذى لم يتلق تعليماً خارج بلاده ومؤسساته الأزهرية ، ومن الطريق أن نقرأ فيما يرويه ما يدلنا على بخل إسماعيل صدقى رئيس الوزراء الشديد فى الإنفاق على هذهبعثات :

«... اتجه تفكيرى لإيفاد مبعوثين من علماء الأزهر للبلاد الإسلامية التى يحتاج أهلها للتنوير فى مسائل الدين الإسلامية لكي تقوى عندهم الروح الإسلامية فلا يقعوا فى حبائل المبشرين للأديان الأخرى كما تواترت بذلك الأخبار ، وكذلك إلى البلاد التى لا يزال أهلها يدينون بالوثنية لكي يرشدوهم للدين الإسلامي الحنيف . وقد رأيت أن مثل هذه البعوث من علماء الأزهر ترسل لهذه البلاد لتنشر فيها الإسلام وتدعمه أولى وأفيد وأقرب لرسالة الأزهر منبعثات التى ترسل من علماء الأزهر لأوروبا لتعلم الفلسفة وغيرها» .

«وعندما عرضت هذه الفكرة على جلالة الملك فؤاد سر بها سروراً عظيماً وكلف رئيس وزرائه وقتئذ إسماعيل صدقى باشا بالعمل على تنفيذها . وأذكر أن إسماعيل صدقى باشا اقترح تخصيص ألف جنيه سنوياً من الأوقاف الخيرية لإيفاد هؤلاء المبعوثين ، فأخبرته بأن مثل هذا المبلغ البسيط لا يكفى لمثل هذا العمل الكبير ، ورجوته أن ينظر للموضوع نظرة جدية ، ثم بعد مجهد كبير وبمساعدة المرحوم الملك فؤاد تكنت من إرسال بعثتين أزهريتين إحداهما لبلاد الحبشة والأخرى لبلاد الصين ، وكانت كل بعثة مكونة من عالمين من أفالل الأزهريين المعروفين بجودة الخلق ، وقد سافروا فعلاً ، وقاموا بأعمالهم الجيدة هناك».

(١٣)

ومن الجدير بالذكر أن عهد الشيخ الطواهرى لم يشهد أية خطوات جادة فى سبيل البعثات الأزهرية إلى أوروبا ، والواضح أن السبب فى هذا كان هو الشيخ الطواهرى نفسه الذى لم يكن مؤمناً بفكرة البعثات إلى حد أننا نراه ينتقد بحسن نية بالطبع الطريقة التى اتبעהها الشيخ المراغى فى إيفاد بعثات علمية من كبار السن إلى أوروبا :

«... ألاحظ أن هؤلاء العلماء الأزهريين يذهبون لأوروبا بعد أن تكون أعمارهم قد جاوزت سن طلب العلم وذلك مضافاً إلى عدم معرفتهم بلغات البلاد الأوروبية التى سيسافرون إليها قبل رحيلهم ، مما يجعل الأمر عليهم شاقاً ويدون فائدة خاصة للأزهر لأن أساتذة الجامعة المصرية وهم مصريون ومسلمون يلقون هذه الدروس الآن بالأزهر بكفاءة ونجاح ، وإنى أرى أنه لو ذهب هؤلاء الأزهريون لأوروبا لتعلم اللغات الأجنبية أو لتعلم طرق الدعوة الدينية للاستفادة منهم فى نشر الدعوة الإسلامية لكن ذلك أفيد من تعلمهم الآداب والفلسفة».

(١٤)

ونأتى إلى ما يمكن لنا أن نسميه برأى الشيخ الطواهري فيما أصاب إصلاحاته التعليمية من تعديل بعد خروجه من المنصب ، ذلك أن رأيه في هذه الجزئية يدلنا على مدى تمكن الفكرة الإصلاحية من نفسه ، كما يدلنا من ناحية أخرى على درجات التسامح في فكره .

ومن الطريق أننا نرى الطواهري لا يخفى تحفظه على أن الشيخ المراغى وضع عند عودته للأزهر قانوناً جديداً سمي قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر ، وقد نصت المادة ١٢٨ منه كما يأتي :

«مادة ١٢٨ - يلغى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية والإسلامية ، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم التخصص في الجامع الأزهر ، وكذلك كل ما خالف هذا القانون من الأحكام» .

ومن الجدير بالذكر أن هذين القانونين هما القانونان اللذان وضعهما الشيخ الطواهري لإصلاح الأزهر وإنشاء الجامعة الأزهرية الحديثة .

ومن الإنصاف للتاريخ أن نذكر أن قانون الشيخ المراغى فيما يختص بإصلاح الأزهر والمعاهد الدينية يكاد يكون هو قانون الشيخ الطواهري في كل شيء اللهم إلا في بعض التغيرات اليسيرة ، فقد غير الشيخ المراغى لفظة «هيئة» كبار العلماء بلفظة «جماعة» ، كما غير لفظي «المعهد الأزهرى» اللتين كان قد وضعهما الشيخ الطواهري بلفظتي «معهد القاهرة» ولفظتي مجلة «نور الإسلام» التي وضعهما الشيخ الطواهري بلفظة مجلة «الأزهر» .

«... وأما ما عدا ذلك من الإنشاءات والنظم التي أنشأها أو اتجهها أو أوجدها الشيخ الطواهري فقد بقيت في القانون الجديد الذي أنشأه الشيخ المراغى

كما هي ، ولكن مع تغيير أيضاً في أرقام المواد وفي ألفاظها . فكلية اللغة العربية وكلية أصول الدين وكلية الشريعة التي أنشأها الشيخ الظواهري بقيت جميعها كما هي في قانون الشيخ المراغي ، وأقسام التخصص سواء في المهنة أو المادة التي أنشأها الشيخ الظواهري بقيت كما هي أيضاً ، والأقسام الابتدائية والأقسام الثانوية وكذلك القسم العام التي أنشأها الشيخ الظواهري بقيت على حالها ، وكذلك المناهج والعلوم التي تدرس بقيت كما هي ، والأساتذة الذين (استعارهم) الشيخ الظواهري من الجامعة المصرية لتدريس العلوم التي لا يدرسها علماء الأزهر بقوا كما هم وكما اختارهم الشيخ الظواهري» .

(١٥)

مع هذا ، فإن مذكرات نجل الشيخ الظواهري تشير إلى تنازل قانون الشيخ الظواهري عما كان قانون الظواهري قد كسبه من العمل على إلغاء وجود دار العلوم :

«ولكن هناك نقطة هامة (يقصد مهمتها) تسترعي النظر ولا بد للمؤرخ من التعرض لها ، وهى خلو قانون الشيخ المراغى من الإشارة إلى إلغاء مدرسة تجهيزية دار العلوم تمهدًا لإلغاء مدرسة دار العلوم نفسها واكتفاء بكلية اللغة العربية الأزهرية ، كما جاء في قانون الشيخ الظواهري .

«فقد انتهت وزارة المعارف فرصة تغيير قانون الشيخ الظواهري الذى كان قد كسب للأزهر إلغاء هاتين المدرستين بقصد قصر تخرج مدرسى اللغة العربية بمدارس الحكومة والمدارس الأهلية على كلية اللغة العربية الأزهرية ، فأرادت استرجاع هاتين المدرستين كما كانتا من قبل» .

ويردف نجل الظواهري بقوله :

ويظهر أن الشيخ المراغى لم يعارض الاسترجاع كما عارض الشيخ الظواهرى ، أو أنه لم ينجح فى المعارضة كما نجح زميله ، فظهر قانونه خلواً من هذا الموضوع ، وبذلك خسر الأزهر هذا الحق الذى كان قد كسبه الشيخ الظواهرى» .

(١٦)

كذلك فقد عبر الشيخ الظواهرى فى أكثر من موضع عن سعادته بحفظ الشيخ المراغى على الإنجازات الصحفية والتنظيمية التى تمت فى عهده ، وإن تحفظ على تغير بعض الأسماء يعتبرأً اختياراته كانت أفضل :

«يسرى أن فضيلة الشيخ المراغى لم يغير فى هذه المنشآت إلا أسماءها . . . ففى موضوع مجلة «نور الإسلام» التى أنشأتها عقب توليتها مشيخة الأزهر والتى غير الشيخ المراغى اسمها من «نور الإسلام» إلى «مجلة الأزهر» ، كان قد عرض على هذا الاسم الذى اختاره الشيخ المراغى ، ولكنى فضلت عليه اسم «نور الإسلام» لأن قصدى الأول فى إنشاء هذه المجلة إنما هو نشر الدعوة الإسلامية فى البلاد التى تحتاج لهذه الدعوة من مثل الصين واليابان وجنوب إفريقيا وأمريكا وغيرها ، فتسميتها بـ «نور الإسلام» يشعر بأنها تبحث فى الإسلام وتدعى إليه وبذلك قد تغلى بهذا الاسم لقراءتها الراغبين فى زيادة التنور فى الإسلام أكثر مما قد يغلى اسم «مجلة الأزهر» ، فقد يكون من أهل تلك البلاد الذين نود إيصال تعاليم الإسلام إليهم من لا يعرف شيئاً عن «الأزهر» فلا تجذبه لذلك مجنته جاذبية خاصة لقراءتها» .

«وأما عن القسمين الابتدائى والثانوى من التعليم الأزهرى بالقاهرة وإطلاقه عليهما اسم «معهد القاهرة» بدلاً من «المعهد الأزهرى» الذى أطلقته أنا عليهما ، فإنى ألاحظ أن تسميتى تساعد على التعريف بأن هذين القسمين تابعان للأزهر ،

وهو ما نريده دائمًا أن لا نبتعد عنه ، هذا فضلاً عن أنني لاحظت أن هناك معاهد أخرى تحمل الكلمة «القاهرة» كمعهد القاهرة للتمثيل والسينما ، ومعهد القاهرة للتجميل . . . إلخ ، فأردت أن أرفع «بالمعهد الأزهري» عن مثل هذه التسميات التي تفقده وقاره» .

«وأما تغيير لفظة «هيئه» التي وضعتها لهيئة كبار العلماء بلفظة «جامعة» التي وضعتها الشيخ المراغي فإنى أظن أن لفظة «هيئه» تؤدى معنى الوقار والاحترام أكثر من لفظة «جامعة» ، فهذه تطلق أيضًا على جماعة أنصار التمثيل ، وجماعة الفن الجميل . . . إلخ ، وإنى أريد أن تعرف أنى لم أخترع لفظة «هيئه» هذه ، بل هي مستعملة في الأزهر منذ أنشئت «هيئة كبار العلماء» رسميًا في قانون سنة ١٩١١ لتنظيم الجامع الأزهر» .

(١٧)

وبعد هذا كله ، فإن الشيخ الظواهرى يميل إلى القول بأن تغيير الشيخ المراغى لقانون الأزهر لم يكن صادرًا عن مجرد نزعة نفسية بشرية تملكت الشيخ المراغى كما تملكت كثيرين من الرجال فى الشرق ، يريد كل منهم إلصاق شرف الأعمال لنفسه ولو كانت من أعمال غيره ، وإنما كان هناك غرض آخر مستتر وراء هذه النزعة؟ وأن النقطة السياسية التى قصدها توفيق نسيم باشا من نقل حقوق الملك فى الأزهر إلى رئاسة مجلس الوزراء هي التى استجاب لها الشيخ المراغى ، وهى أهم ما فى قانون الشيخ المراغى من تغيير:

«عندما ألغى الشيخ الظواهرى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى يشرك الحكومة مع الملك فى اختيار الرؤساء الدينيين نص صراحة على هذا الإلغاء فى قانونه بأن قال فى المادة ٩٩ : وكذلك يلغى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد» .

«ولكن الشيخ المراغى عندما أراد إعادة هذا القانون لم ينص صراحة فى قانونه على هذه الإعادة، بل اتخد فى ذلك طريقة إلغاء الإلغاء على حد تعبير الأزهريين، فقد اعتبر أنه إذا إلغى قانون الشيخ الظواهرى إطلاقاً فإنه بذلك يلغى أثر قانون الشيخ الظواهرى لإلغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ ، وبذلك يعتبر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ قد عاد ثانياً للوجود».

«لقد كانت هذه الطريقة غير الصريحة داعية للاختلاف فى التأويل والتفسير بين الحكومة وبين السرای فيما بعد فى سنة ١٩٤٣ عندما تغيرت الظروف السياسية وعندما أراد مصطفى النحاس باشا إخراج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر أثناء الثورة الجامحة التى قامت بالأزهر ضد الشيخ المراغى فى تلك السنة، فقد تعرض الشيخ المراغى فى سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٣ من جراء تدخل السياسة فى الأزهر لنفس ما تعرض له الشيخ الظواهرى فى سنة ١٩٣٥ من جراء تدخل السياسة أيضاً، بل إن تعرض الشيخ المراغى كان أقسى وأشد».

* * *

obeikandl.com

الباب الرابع

الشيخ الظواهري
فى خضم السياسة

(١)

ربما جاز لنا أن نجعل مدخلنا إلى هذا الباب هو الحديث عن موقف الظواهري من قضية غير مشهورة في تاريخ عهد الملكية وهي قصة التفكير في مجلس وصاية يتولى أمر الحكم في حالة مرض الملك فؤاد (!!) وذلك بعد ما تزايدت الأحاديث عن تفاقم حالته المرضية في فترة من الفترات . . . وقد كان الظواهري مرشحاً لعضوية هذا المجلس .

وتتضمن مذكرات الظواهري تفصيلات في غاية الأهمية عن طبيعة الخلافات التي تأججت في هدوء (إن صح هذا التعبير) فيما بينه وبين نسيم باشا ، ونرى الظواهري فيما يرويه حريصاً على أن يظهر أنه أكثر حرصاً على حقوق العرش من نسيم باشا ، وأن حرصه هذا دفعه إلى أن يبدى اعترافه في هيئة استقالة يقدمها للملك مباشرة حسب نص القانون الذي كان هو نفسه قد وضعه ، لكن الملك انتبه إلى ما وراء الاستقالة ، وأشار ببقاء الشيخ الظواهري في منصبه :

«عندما عارضت توفيق نسيم باشا في قبول عضوية مجلس وصاية يقوم على الملك فؤاد أثناء حياته ، أردت أن أبعد عن الإخراج الذي قد ينبع من موقفى هذا فعزمت على أن أقدم استقالتى لجلالة الملك لأن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى كنت قد وضعته لإصلاح الأزهر كان يجعلنى أقدم استقالتى لجلالته مباشرة بدون وساطة رئيس الوزراء ، لكن جلالته الملك أشار برغبته فى بقائى فى منصبي لأنه لا يريد أى تغيير أثناء مرضه ، ولعله كان قد عرف بمشروع توفيق نسيم باشا فلم يرد أن يهين له فرصة العمل على تنفيذه ».

(٢)

وبعد هذا المدخل فإننا نبدأ جوهر هذا الباب بأن نشير إلى حقيقة مهمة وهي أن الشيخ الظواهري كان على الدوام حرِيصاً على الجهر بحرصه على تبعية الأزهر للملك مباشرة ، ومن الواضح من عرضه لفكرة هذه وحرصه عليها أن دافعه إليها كان حرصه على أن يبقى الأزهر فوق الأحزاب وفوق المبادرات الحزبية ، وأن هذا الحرص لم يكن له في المقام الأول علاقة بالولاء للملك أو العرش على وجه العموم أو الخصوص ، وكأنى به يريد أن ينادى بما ينادى به المعاصرون الآن من ضرورة خروج بعض الهيئات من سيطرة الحكومة (مثلة في الوزارة) إلى الأفق الأسلم وهو سيطرة الدولة (مثلة في رئيس الدولة) .

وكان الشيخ الظواهري يقول في هذا المعنى :

«... أرى أن مصلحة الأزهر أن تبقى تبعيته للملك مصر ولا تستولى عليه الحكومة كما حاولت ذلك مراراً، لأنني أعتقد أن الحزبية السياسية إذا دخلت الأزهر أفسدته، وبديهي أن الحكومات تسعى في ضم الأزهر إليها ل تستفيد منه في هذه الحزبيات، وإنما هو الداعي لاهتمامها بضمها إليها ونزعة من الملك؟ لذلك فقد جعلت حق تعيين شيخ الأزهر ووكيله وشيوخ المذاهب الأربع وشيوخ المعاهد الأخرى وكلائها والوظائف الدينية الكبرى الأخرى في هذا القانون للملك وبأمر منه وليس للحكومة دخل فيه .. فكان ذلك إلغاء مني للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذي كان قد جعل للحكومة شأنًا في هذا التعيين».

«... وبعد الانتهاء من القانون على هذا الوضع عرضته على مسامع جلالته الملك فؤاد ففضل جلالته ووافق عليه وسر به وأمر أن ينفذ، فبعد أن درسته لجنة وزارية خاصة ثم أقره مجلس الوزراء، صدر المرسوم الملكي له ولقب بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية».

(٣)

هكذا يجاهر الظواهرى بنجاحه فى إلغاء نص كان قد استحدث منذ سنوات لم تبلغ العشر .

وهو يذكر بالفضل ثلاثة من رجال الدولة فى العهد الملكى ، مشيراً إلى بعض الأفضال الجزيلة التى قدموها لمشروع تطوير الأزهر الذى تم فى عهده وعلى يديه .

ومن الطريف أن الظواهرى نفسه ينسب إلى واحد من هؤلاء الثلاثة (وهو الإبراشى باشا) أنه كان السبب فى نقله من مشيخة معهد طنطا الدينى إلى مشيخة معهد أسيوط نتيجة لما قام به الشيخ حسين والى من دسيسة .

«... كان جلاله الملك فؤاد مهتماً بإسراع اللجان فى العمل ، فسألنى وأنا بجواره فى حفلة من حفلات رمضان عن ميعاد انتهائها ، فقلت له بعد العيد إن شاء الله ، وفي اليوم التالى تقابلت مع نسيم باشا رئيس ديوان الملك فأخبرنى بأن الملك أخبره بأنه قد أخذ على العهد بأن كل شيء سيتم بعد العيد ، وفعلاً وفيت بوعدى وانتهى كل شيء بعد العيد ، ولا بد أن أذكر بالخير فى هذا محمد حلمى عيسى باشا وزير المعارف وقتئذ ، فقد كانت له ملاحظات قيمة فيما يتصل بالامتحانات ، وكذلك على ماهر باشا وزير الحقانية ، فهو الذى أشار بمحاضرات علم الفلك ، وأما زكى الإبراشى باشا فقد كان من أكبر أعوانى فى تذليل العقبات ، ولا غرابة فهو من بيت علم ديني قديم» .

(٤)

هكذا كان الشيخ الظواهرى من أنصار فكرة تبعية الأزهر للملك نأياً بهذه المؤسسة العريقة عن الحزبية ، وهى فكرة يمكن وصفها بأنها فكرة غير ديمقراطية لكنها مع ذلك فكرة جيدة وإن لم تكن ديمقراطية ، وقد أجاد نجل الشيخ الظواهرى التعبير بآلفاظه عن هذه الفكرة التى تبناها والده ، وذلك حيث قال :

«... وعندما صدر الدستور المصرى الذى ينظم أصول الحكم على هذا الأساس، كان موضوع تبعية الأزهر للملك وحقوقه التقليدية القديمة فى اختيار شيخ الأزهر وكبار علمائه، وكذلك فى اختيار رؤساء الأديان الأخرى، موضع نقاش ومحاكمة بين أعضاء اللجنة التى وضعت هذا الدستور. فقد طرأ لبعض أعضائها أن حقوق الملك هذه فى تعين الرؤساء الدينيين تتنتقل من نفسها وبطبيعة الحكم النيابى الذى صارت تحكم مصر الآن بمقتضاه تتنتقل هذه الحقوق إلى الحكومة من جهة التنفيذ، وإلى البرلمان من جهة التشريع وجهة الإشراف، شأنها فى ذلك شأن باقى شئون الأمة الأخرى، ثم طلبوا أن يتنازل الملك عن هذه الحقوق إلى هاتين الجهتين».

(٥)

ونأتى إلى ما قد نعجب له (أو نستنكره) من رأى الشیخ الطواہری فی التحول الديمقراطي ، ومن الطريف أن الشیخ الطواہری كان منذ بداية عهد الليبرالية شأنه شأن الأزهريين التقليديين (وشأن رجال الدين التقليديين في كل زمان ومكان) ينظر إلى الخزينة من جانبها السلبي المتمثل في الخلافات والنزاعات، وترتيب القرارات على هذه الخلافات والنزاعات، وكان متبعهاً ومنبهً إلى ما يمكن أن يحدث نتيجة الأخذ بالنظام البرلماني ، وكان يصرح بهذا المعنى وبخوف على الأزهر من آثاره الجانبية ويقول :

«... إن الحكم النيابي الجديد الذى ستحكم مصر بمقتضاه عقب صدور الدستور، لابد سيشمل فرقاً وأحزاباً سياسية هي مستلزمات حتمية لهذا النظام النيابي كما يسميه المصريون».

«والأزهر يرى أن هذه الفرق وهذه الأحزاب ستختلف حتماً، وستنطاح حتماً بعضها مع البعض، وسيسعى كل منها للوصول للحكم شأن هذه البرلمانات ، وأن

كل حكومة متممية لأحد هذه الأحزاب ستخالف زميلتها في الأغراض التي تسعى إليها، وفي الوسائل التي ستحكم بواسطتها، وسيتبع ذلك حتماً تداعياً وتجاذب وتصادم وتشاد، وخصوصاً في أول عهد الاستقلال، فقد تلغى الحكومة قائمة نظاماً أو عملاً قامت بها حكومة سابقة، ظناً منها، إذا كانت الحكومة حسنة النية، أن سابقتها كانت مخطئة، أو رغبة منها في الاختلاف وفي التغيير، لمجرد الاختلاف والتغيير، إذا كانت أغراضها حرية».

«من ذلك أن أشدق الأزهريون أن يكون انضامهم للحكومة في النظام النيابي الجديد معرضاً لهم ولمعهدهم القديم لشيء من هذا التدافع والتصادم بين الأحزاب، أو لهذا الإلغاء والإثبات الذي قد تقوم به الحكومات، ومن ذلك طرأ للأزهريين أن تبعيthem لولي الأمر كما كانوا دائماً، وانتسابهم للملك المستقل الجديد صاحب الترعة الديمقراطية، هو أضمن وأمن سبيل لبقاء مجد هذا المعهد بعيداً عن الأذى الحزبي، وبعيداً عن التبدل والتغيير، وبعيداً عن الشؤون السياسية وألاعيبها ودسائسها، فطلبوا أن يظل الأزهر في نظام الحكم الجديد تابعاً للملك».

(٦)

ومع أننا نعرف من أدبيات التاريخ المتاحة أن الملك نفسه كان صاحب هذه الفكرة، حتى وإن حرص الظواهرى في روايته على أن يصور الملك فؤاد متلقياً للفكرة فحسب أو كأنه استجاب لرغبة الأزهريين، وعلى كل الأحوال فإن الفكرة قد لقيت استجابة من اللجنة التي وضع الدستور، ويستوى في هذا إن كانت هذه الاستجابة نتيجة لرغبة الأزهريين التي أيدوها الملك أو استجاب لها!! أو كانت هذه الاستجابة نتيجة لإيحاء الملك أو ضغطه أو اقتراحه، وقد نص دستور ١٩٢٣ على هذا المعنى صراحة، حيث قال:

«... ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد، وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والعادات المعمول بها الآن».

(٧)

ومن اللافت للنظر أن الطواهرى ظل معتقداً بصواب فكرة الابتعاد بالأزهر عن الصراعات الحزبية وضرورة الالتزام بها والحفاظ عليها، وهو يملى على ابنه الذى سجل مذكراته أسانيد كثيرة يدافع بها عن هذه الفكرة وعن صوابها وجدوها، وهو على سبيل المثال يقول :

«... وبعد صدور الدستور، وبعد انتهاء الانتخابات التي أعقبته، وبعد أن انعقد مجلس النواب ومجلس الشيوخ اللذان رسمهما الدستور، ظهر للأزهريين والملك (!!؟) أنهم كانوا محقين في تخوفهم على الأزهر من السياسة ومن دسائسها، فقد تطلعت أنظار الحكومات الحزبية لنفوذ الأزهر وعلمائه في الشعب، ولكلمته المسنوعة في الجمهور، فأرادت كل منها أن تستميل هذا النفوذ وهذه الكلمة المسنوعة لجانبها، وكان أول مظاهر من مظاهر هذا التطلع لاكتساب هذا النفوذ الأزهري ما حصل عندما رشح الملك أربعة من كبار علماء الأزهر ليكونوا أعضاء في مجلس الشيوخ، ليتكلموا فيه عن الدين وعن الأزهر، وليشتركوا مع أعضائه أيضاً في باقي شؤون مصر العامة».

«القد ظنت الحكومة القائمة وقتئذ أن هؤلاء العلماء الأربع ليسوا من حزبها، ولقد قدرت أنها لن تستفيد من ورائهم شيئاً في إقرار مبادئها ومبادئ حزبها، فعارضت في تعينهم في أول الأمر، ثم اضطررت إلى قبولهم بعد ذلك، فكانت هذه الواقعة فاتحة ظهور الطمع الحزبي في اقتناص حقوق الملك الدستورية في

الأزهر لجانب الأحزاب، فقد شعرت هذه الأحزاب أن قوة الأزهر وسلطته قد فلت من أيديهم».

(٨)

ويصور الشيخ الطواهرى على طريقته ومن وجهة نظره احتدام الصراع على الأزهر فيما بين الملك من ناحية، والأحزاب من ناحية أخرى فيقول:

«... بدأ شيء من النضال (يقصد الطواهرى بهذا اللفظ المعنى الذى يعبر عنه الآن بلفظ الصراع) بين الأحزاب وبين السראי فى شأن حقوق الملك فى تعين الرؤساء الدينيين ، فقد رغبت الأحزاب فى أن يتنازل الملك لهم عن هذه الحقوق لكي تستفيد الأحزاب من نفوذ رجال الدين فى إقرار سيطرة هذه الأحزاب أو تعزيز هذه السيطرة ، لكن الملك كان يأبى دائمًا على الأحزاب ذلك ، رفقاً منه على رجال الدين من أذى السياسة كما قدمنا ، ومحافظة منه على مجد الأزهر أيضاً أن يتعرض للخطر».

«لكن الأحزاب السياسية لم تهدأ لها خواطرها ، فإن طبيعة وجودها كأحزاب سياسية لم تكن لترسل السكون فى أركانها أو الهدوء فى أرجائها ، فالنضال السياسى هو عملها ، والمشاكسة هى روحها ، ومن أجل هذا النضال ومن أجل هذه المدافعة وجدت الأحزاب السياسة».

(٩)

على هذا النحو الصريح الواضح كان الشيخ الطواهرى يعبر عن فهمه السياسي ، الذى قد نختلف معه فيه ، وهو - كما رأينا لتونا - نحو يختلط فيه الصواب والفهم العميق بعمق خطر وهو الحرص على التقليل من شأن السياسة من خلال الحديث عن ممارستها بطريقة فوقية تنظر إلى أدائها على أنه مشاكسة (!!):

«... وقد نص قانون الانتخاب فيما يختص بترشيح كبار علماء الأزهر أعضاء في مجلس الشيوخ، أن يكون العالم المرشح عضواً في هيئة كبار العلماء، وهنا وجدت الأحزاب السياسية مخرجاً لضالها في إخراج بعض العلماء الأربع الذين عينهم الملك أعضاء في مجلس الشيوخ، والذين لم يكونوا على هوى هذه الأحزاب، فقد كان نصف هؤلاء من كبار العلماء لكنهم ليسوا أعضاء في هيئة كبار العلماء الرسمية، فتمسكت الأحزاب بنص اللفظ الدستوري في شأن هؤلاء العلماء، ولم ترد أن تتصرف في حالتهم بروح الدستور، فطلبت إخراج الاثنين اللذين لم ينطبق عليهما لفظ الدستور، ولما كان الملك فؤاد ملكاً دستورياً بطبعه، فقد نزل على هذا التفسير اللغوي من جانب الأحزاب، مخافة أن يساء الظن به من جهة الدستور، فوافق على خروج هذين العالمين من مجلس الشيوخ».

«بقي الحال على ذلك زهاء السنتين، ولم يجد في الموقف شيء جديد يستدعي إعادة التكلم في حقوق الملك من جهة الهيمنة على تعيين رؤساء الأديان».

(١٠)

ويشير الشيخ الطواهرى في ذكاء موجه إلى الظروف التي ساعدت الحركة الوطنية على إقرار قانون سنة ١٩٢٧ الذي أشرك مجلس الوزراء في المسئولية عن شؤون الأزهر، وهو يقدم القصة في صياغة جميلة تحفظ لأصحاب الاقتراح من الحزبيين مكانتهم وكرامتهم، وإن كانت تعبر في الوقت ذاته عن توجسه مما تم على نحو ماتم :

«ولكن في سنة ١٩٢٧ وفي أيام حكومة عبد الخالق ثروت باشا قامت حركة من الأحزاب ومن أعضاء البرلمان تستنكر على الأزهريين سوء ظنهم في رجال السياسة وفي رجال الأحزاب ورجال الحكومة، وقال هؤلاء السياسيون في نقاشهم إنهم يجلون الدين وأهل الدين، وأن للأزهر ورجاله عندهم مكانة خاصة، وهم لا يجهلون مطلقاً ما لهذا المعهد القديم عليهم من حق الاحترام

والإكبار، وما هو واجب عليهم إزاءه من فرض حمايته والمحافظة عليه، لذلك فهم متأملون من سوء الظن الذى أظهره الأزهريون نحوهم من احتمال استغلالهم نفوذ رجال الدين لمصلحة غير مصلحة الدين، واستغلال الأزهر باسم الأزهر لشيء غير ما وجد له هذا المعهد من رفع لواء الإسلام وحماية تقاليده وتعاليمه».

«وكانت نتيجة هذه الحركة، وهى حركة برئاسة مباركة فى ظاهرها حتى الآن، أن طلبت هذه الأحزاب ومنهم أعضاء البرلمان، أن يتفضل الملك فيحسن ظنه فيهم وفي نواياهم من ناحية الأزهر ورجال الدين، وأن يقدر فيهم هذه الروح الطيبة التي تسيطر عليهم من أجل الدين وأهله، وحينئذ قبل الملك، وهو ملك دستورى كما قدمنا، أن ينزل على آراء النواب، وأن يحسن الظن بهم فى شأن الأزهر كما طلبوا، وحينئذ صدر قانون سمي قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧».

(١١)

ومع أن عادة الكتب أن تورد نصوص القوانين فى الهوامش ، فإننى أعتقد أن اتصال الحديث عن فكرة الظواهرى فيما يتعلق بالأزهر والسياسة لا يستقيم من دون أن نطالع نص القانون الذى تبلورت فيه وفي معارضته وجهات النظر حول هذه العلاقة :

«قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين والمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد» .

«نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه :

«مادة ١ : يكون استعمال السلطة التى للملك فيما يختص بالجامع الأزهر ومعاهد الدينية الأخرى بواسطة رئيس مجلس الوزراء ، وعلى ذلك يكون تعين

شيخ الجامع الأزهر بأمر ملكى بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء، كما تصدر بناء على عرضه الإرادات والأوامر الأخرى المنصوص عليها فى قوانين هذه المعاهد».

«مادة ٢ : تصدر بقانون ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى والحساب الختامي وتتبع فيما الأحكام المقررة في الدستور لميزانية الدولة وحسابها الختامي».

«مادة ٣ : يجرى حكم القاعدة المشار إليها في المادة الأولى على ما للملك من السلطة فيما يختص بتعيين الرؤساء الدينيين الآخرين وبالمسائل المتعلقة بالأديان المسموح بها».

«مادة ٤ : استثناء من حكم المادة الثانية لهذا القانون تعرض ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية عن السنة المالية الحاضرة في شهر مايو سنة ١٩٢٧ على البرلمان».

«مادة ٥ : على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية».

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة».

«صدر بسراي القبة في ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٤٥ و٣١ مايو سنة ١٩٢٧».

(١٢)

ومن المذهل لأى مفكر ليبرالى حقيقى أن يرى الشيخ الطواهرى يعلق على هذا القانون من وجهة نظر رجعية تقول بأن الملك قد تنازل من خلال هذا القانون عن الحق التقليدى المتوارث له عن أجداده(!!) فى اختيار الرؤساء الدينيين، لكنه مع هذا يلفت النظر بطريقة حاسمة إلى نقطة قانونية مهمة، وهى أن هذا القانون (أى

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧) لم ينقل حقوق الملك بأجمعها في تعين الرؤساء الدينيين إلى الحكومة، بل هو شارك رئيس مجلس الوزراء مع الملك في إجراءات التعين، أو هو جعل حق الاختيار لرئيس مجلس الوزراء وحق الموافقة للملك وظاهر أن كلا الحقين متمم للأخر في تنفيذ التعين؛ لأن التعين في هذه الوظائف يكون بأمر ملكي وليس بمرسوم ملكي، وهو حريص على أن يذكر بالفرق بين هذا وذاك، ومن الطريف أن هذا الفهم الذي كان الظواهري واعيًّا له منذ أواخر العشرينيات قد مثل نقطة من نقاط الخلاف المتصاعد بين الملك فاروق ورئيس وزارته إبراهيم عبدالهادى في ١٩٤٩ على نحو ما نعرف من أدبيات هذه الفترة، ومن المفيد أن نقرأ نص الظواهري في تبيين الفرق بين المرسوم الملكي والأمر الملكي.

«... فالمرسوم الملكي، حسب الدستور، هو الصك الملكي الكريم للأعمال الحكومية التي يتقدم بها مجلس الوزراء بحلالة الملك ليمهرها بإمضائه، وفي هذه الحالة يكون مجلس الوزراء هو وحده المسئول عنها، ولا يطلب من الملك تحمل مسئولية فيها، وإنما إمضاء الملك تتویجًا لها لتأخذ طريقها للتنفيذ.. وليس في هذا الاتجاه الدستوري انتقاص لسلطة الملك أو لمسئوليته أمام شعبه في مراقبة حسن سير الحكومة ومؤاخذتها إذا هي كانت مخطئة، فإنه وإن كان الملك، بحكم الدستور، لا يناقش مجلس الوزراء في القرارات التي يتخذها المجلس، والتي يطلب من الملك استصدار المراسيم الملكية بها، إلا أن للملك الحق في إقالة الوزارة إذا هو لاحظ أن في قراراتها أو تصرفاتها ما لا يتفق مع المصلحة العامة التي ينشدها الملك لأمته، وفي هذه الحالة يستفتى الشعب بانتخاب جديد في شأن هذه الوزارة».

«أما عن الأوامر الملكية وهي التي نص قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ على أن تعين الرؤساء الدينيين يكون بمقتضها، فإنها تختلف عن المراسيم الملكية من ناحية المسئولية الوزارية اختلافاً جوهرياً، ففي التعينات التي تصدر بأوامر

ملكية، يكون الملك وحده هو المتصرف فيها، وليس لأحد أن يعترض عليها ويعارض فيها، ولا تتحمل الوزارة مسؤوليتها، ولا يجوز للبرلمان أن يتناول فيها.. فهى فى الحقيقة حقوق شخصية للملك يتولاها وينفذها كما يريد».

(١٣)

وناتى بعد هذا كله إلى علاقة الظواهرى بمنافسيه وبخصومه، ذلك أن تأمل مثل هذه العلاقات كفى لأن يكشف لنا بذلك عن حقيقة مواقفه السياسية والخلقية، ونحن نرى الظواهرى حريصاً على الأمانة المفرطة فى رواية الواقع حين يروى قصة اختيار شيخ الأزهر سنة ١٩٢٨ مع أنه يروى القصة من وجهة نظره، الواقع أن هذا الصدق التاريخى سمة فى كل كتابات هذه الفترة، فلم تكن الأحداث تتحتمل تناقضات الروايات إلى الحد المزعج الذى خبرناه فى عهد الثورة.

أما الشيخ الظواهرى، فإنه عندما يروى قصة اختيار شيخ الأزهر وكان هو أحد المرشحين للمنصب فإنه يرويها بطريقة مطابقة للحقيقة فى كل جزئياتها إن لم يكن جماعها، وهو يشير إلى أن الصفات المؤهلة لاختيار شيخ الأزهر كانت متوفرة فى عدد من كبار العلماء الأزهريين عندما توفي المرحوم الشيخ أبو الفضل الجيزاوي، وكان من هؤلاء: هو نفسه (أى الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى)، والشيخ عبد الرحمن قراعة، والشيخ محمد حسين مخلوف، والشيخ محمد بخيت، والشيخ أحمد هارون، والشيخ عبد المجيد سليم... وغيرهم».

ومن الجدير بالإشارة أن الشيخ الظواهرى كان يحاول أن ينأى بنفسه عن الحديث الصريح أو المتكرر عن طبيعة الدور الذى لعبه бритانيون فى تزكية الشيخ المراغى والدفع به إلى هذا الموقع، ويستفيض عن هذا بذكر مثل هذه الإحالات والإضاءات ضمن حديثه عن سياق آخر من الأحداث.

(١٤)

كان الشيخ الظواهري يعتقد في خطورة أن يكون رجل الدين من رجال الدين والسياسة، أو أن يكون لرجل الدين (يقصد عالم الدين) علاقة مباشرة بالسياسة وربما فهمت بعض نصوصه أو النصوص التي سجلها ابنه في مذكراته على أنها تعرّيض بما كان معروفاً من علاقة الشيخ المراغي الوثيقة جداً بالسياسة، لكن هذا لا ينفي عن أفكار الظواهري وجاهتها النظرية، وإن كنا لا نوافق عليها:

«إن الرجل السياسي بطبيعة عمله وطبيعة اتجاهه، لا يشغله إذا كان رجل الدين صالح أم طالحاً، أم مستهترًا، خبيثاً يستغل الدين والمركز الديني لمصلحته، أم صافياً يعمل للدين ولله وحده. إنه لا يهتم إذا كان رجل الدين يعظ في المساجد لله حقاً، أم هو يعظ بقصد الدعاية لنفسه، وهو لا يهتم إذا كان رجل الدين هذا يظهر في المساجد في جميع أوقات الصلاة، ويغشى بيوت الله ليصل إلى صلاة الجماعة، ويؤم المسلمين في الصلاة، أم هو لا يقصد المساجد أبداً ولا يرى فيها مصليناً أبداً، إلا إذا كان في ذلك مظهراً له، أو اضطرار له، كما في حفل رسمي مثلًا».

«إن رجل السياسة بطبيعة عمله لا يعبأ إذا كان رجل الدين يقوم بحقيقة بتعاليم الدين فلا يعصي الله في شيء، ولا يجسس أعداء الإسلام، ولا ينافق بيده ولا بوطنه.. إنه لا يهتم إذا كان هذا يغایر أهل الدين في مظاهرهم أو في زيهم أو عاداتهم، أو إذا كان قد ترك التقشف والتقوى والورع واندمج في الدنيا ونعمها، وسعى وراء الثروة والجاه، ولم يعبأ بالدين إلا في الظاهر».

«إن رجل السياسة طبيعة عمله وطبيعة اتجاهه، ما كان ليشغل باله بكل هذا، وإنما الذي كان يشغله من ناحية الأزهر، تلك الاعتبارات السياسية التي قدمناها، وتفسيرات القوانين والدساتير، وعلاقة هذه التفاسير بحقوق الحكومة وحقوق الملك في تعين الرؤساء الدينيين، ولعل هذا الشعور بعينه، شعور عدم المبالاة

بأخلاق رجال الدين من جانب رجال السياسة، هو الذي كان يتخوف من أجله الأزهريون والملك عندما كانوا يفضلون تبعيthem للجالس على العرش».

(١٥)

ويتحدث كتاب مذكرات الظواهرى فى صراحة شديدة عن رأيه فى «ضعف صلاحية» الشيخ المراغى لشغل مشيخة الأزهر، ولسنا نعرف إن كان الشيخ الظواهرى نفسه هو صاحب كل هذه العبارات أم أن ابنه صاغها وزادها من عندياته بما يتوافق مع أسلوب والده وعباراته.

«... لقد رشحوا له عالماً من القضاة الشرعى توسموا فيه الصلاحية من هذه الناحية؛ لأنه كان أيضاً فى الحقيقة من رجال السياسة. لقد تخرج هذا المرشح من الأزهر منذ خمس وعشرين عاماً وقئتذ، لكنه منذ تخرجه ترك الأزهر فنيه زملاؤه الأزهريون؛ لأنه لم يشاركهم فى حياتهم الأزهرية التى كانوا يعتزون بها... أنه لم يجلس معهم للتدرис على الكراسي المقامة بجوار الأعمدة، ولم يأت الطلبة يقبلون يده قبل الدرس وبعد اعترافاً منهم بفضله وعلمه كما يفعل هؤلاء الطلبة الآن، وكما فعلوا من قبل مع زملائه... إن أحداً من هؤلاء الطلبة لم يتخرج على يديه فصار الآن عالماً يتحدث بعلمه، ويفخر بأستاذيته له، ويملا الدنيا تشييداً بصيته وغزاره فقهه... إنه لم يلقن النحو أو المنطق أو البلاغة أو الأصول أو التفسير أو الحديث، كما لقنه هؤلاء الزملاء... بل هو لم يرق أيضاً وظيفة من وظائف الأزهر الإدارية كما رقى بها بعضهم».

«إنه أحد رجال الدين... لكنه أكثر شيء قرباً بالسياسة، فقد تميز باتصاله بالأوساط السياسية... ولعل هذا هو الذي عرف أهل السياسة به فرشحوه لهذا المنصب... مع أنه منصب علمي ديني».

«إنه شغل بالسياسة أكثر من العلم والتعليم الدينى... فهو لا يظهر فى المساجد يصلى ويعظ فيها إلا إذا كانت الصلاة والوعظ فى حفل رسمي متصل بطبيعة

رسميته بالسياسة .. والآيات القرآنية التي يختارها للوعظ يحرص على أن تكون مما يشير إلى حالة سياسية قائمة .. إنه في الحقيقة معجون بعجين السياسة».

(١٦)

بل إن فخر الدين الظواهرى يروى تفصيلات مباشرة عن الطريق الذى سلكه الشيخ المراغى من أجل تحقيق ما تطلعت إليه نفسه من شغله لمشيخة الأزهر . ونحن نلاحظ فى هذه التفصيلات أنها لا تحيط علمًا بما روتة مذكرات النحاس باشا التى نشرها سكرتيره محمد كامل البنا من أن النحاس نفسه طلب من بعض زملائه الوزراء أنه يرتبوا له لقاء بالمراغى قبل أن يرشحه ومن أن محمد محمود باشا نفسه لم يكن مت候مساً للمراغى على الرغم من الصلة بينهما .. كما نلاحظ أن فخر الدين الظواهرى لا يركز التركيز المناسب على ما حدث بالفعل من تأجيل الملك موافقته على ترشيح المراغى لهذا المنصب .

«... لقد تطلعت نفس الشيخ المراغى عند خلو منصبشيخ الأزهر لهذه المشيخة الجليلة .. ولقد كاشف بذلك صدقية العضوين بالوزارة، فوافقاه على تطلعه ، وكانا رسولي دعاية له عند مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة الائتلافية التى كانوا عضوين فيها ، فقد كان عليه ، وقد خلت هذه الوظيفة بوفاة الشيخ أبي الفصل (الجيزاوي) ، أن يتقدم للملك بمرشح لها».

لقد سبق أن أشرنا إلى أن رجل السياسة يهتم أول ما يهتم بالشؤون الدستورية والشئون السياسية ، فلما سأله مصطفى النحاس باشا زميله محمد محمود باشا عن اتجاهات الشيخ المراغى فى شأن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى يقرر للحكومة حق اختيار الرؤساء الدينيين ، أجاب بأن الشيخ المراغى لا يعارض فى هذا القانون ، بل هو يقره ، وحيثئذ ، ولما كان لا يوجد فى حزب النحاس باشا السياسي فى ذلك الوقت عالم يصلح لريادة الأزهر كما قدمنا ، فقد قبل النحاس

باشا بناء على ترشيح زميليه في الوزارة أن يتقدم للملك فؤاد باسم الشيخ المراغي مرشحاً لشيخة الأزهر.

(١٧)

ويقدم الظواهرى تبريرات مقبولة، لكنها غير كافية لما شاع عن ترشيح البريطانيين للشيخ المراغى، ومن العجيب أن النصوص التى بين أيدينا تثبت للمراغى قدرات فائقة على الصدقة والمودة مع البريطانيين (أو مع غيرهم) وإن كان الأمر لا يخلو من غمز فى فتوى المراغى بأنه لا مانع من محاربة المسلم لأن فيه المسلم.

«... لقد أمضى الشيخ مصطفى المراغى مدة طويلة من حياته فى القضاء الشرعى فى السودان.. والموظفوون المصريون فى السودان بحكم وظائفهم يختلطون بزملائهم الموظفين البريطانيين هناك، وكثيراً ما تنشأ بين الجميع ألفة ومحبة ومودة من طبيعة الاغتراب».

«وقد كان الشيخ المراغى موظفاً مصرىًّا كبيراً فى السودان، فكان طبيعياً أن تنشأ تلك الألفة وتلك المودة بينه وبين كبار الموظفين البريطانيين وساستهم فى ذلك القطر الشقيق، شأن باقى كبار المصريين الآخرين».

«وقد مهدت تلك الفترة الطويلة التى قضتها الشيخ المراغى قاضياً فى السودان فرصاً واسعة له لكي يتعرف فيها على عقلية هؤلاء الإنجليز، ولكي يفهم مشاربهم ومقدار تفكيرهم وحكمتهم على الأشياء، فلقد تصادقوا، ولقد جلس وتناقش معهم فتبادلو المودة وارتاح كلُّ منهم للآخر.. خصوصاً أن الشيخ قد اشتهر عندهم بسعة العقل والفكر عندما أفتى فى إبان الحرب العالمية الأولى، وكانت تركيا قد أعلنت الحرب وقتئذ على بريطانيا، بأنه لا مانع من محاربة المسلم لأن فيه المسلم، فقد كانت هذه الفتوى من أسباب استقرار النظام حيث ذى فى السودان».

«وَعِنْدَمَا نُقْلَ الشَّيْخُ الْمَرَاغِيُّ مِنَ السُّودَانَ إِلَى مِصْرَ لَمْ تُنْقِطِعِ الْمُوْدَةُ وَالصِّدَاقَةُ الَّتِي نَشَأَتْ فِي السُّودَانَ، بَلْ اسْتَمْرَتْ هَذِهِ الْمُحَبَّةُ وَالْمُوْدَةُ فِي مِصْرَ أَيْضًا».

(١٨)

وَنَصَلَ إِلَى الْمَرْحَلَةِ الَّتِي مَهَدَتِ الْطَّرِيقَ لِلْمَرَاغِيِّ لِتَوْلِي الْمُشِيخَةِ وَهِيَ صِدَاقَتُهُ الْمُبَاشِرَةُ لِلْمُعْتَمِدِ الْبَرِيْطَانِيِّ جُورْجَ لُويْدَ، وَهِيَ الصِّدَاقَةُ الَّتِي بَلَغَتْ حَدَّ الْزِيَارَةِ الْأَسْبُوْعِيَّةِ.

«... وَقَدْ حَكِيَّ وَقْتَئِذِ الأَسْتَاذِ مُحَمَّدِ شَفِيقِ رَئِيسِ الْقَسْمِ الْعَرَبِيِّ بِدارِ الْمَنْدُوبِ السَّامِيِّ الْبَرِيْطَانِيِّ فِي مِصْرَ أَنَّ الْلُورَدَ جُورْجَ لُويْدَ يَعْزِزُ فَضْيَلَةَ الشَّيْخِ الْمَرَاغِيِّ رَئِيسَ الْمَحْكَمَةِ الْعُلَيَا الْشَّرْعِيَّةِ إِعْزَازًاً خَاصًاً، فَإِنَّهُ لَا يَمْضِي أَسْبُوعٌ إِلَّا وَيَكُونُ فَضْيَلَةُ الشَّيْخِ مَدْعُواً أَوْ زَائِرًا فِي دَارِ الْمَنْدُوبِ، وَكَثِيرًا مَا يَتَنَاهُ لَانِ الطَّعَامِ مَعًا وَيَتَجَادِلُ بَيْنَ أَطْرَافِ الْحَدِيثِ فِي شَتِّيِّ الشَّيْوُنِ».

«كَانَ طَبِيعِيًّا إِذَا أَنَّهُ عِنْدَمَا خَلَتْ وَظِيفَةُ شَيْخِ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ، وَعِنْدَمَا أَرَادَ الْلُورَدَ جُورْجَ لُويْدَ أَنْ يَكُونَ لَهُ رَأْيٌ فِي الْمَرْشُحِ لَهَا كَمَا قَدَّمْنَا، أَنْ يَتَجَهَّ تَفْكِيرُهُ أَوْلَى مَا يَتَجَهُ إِلَيْهِ الشَّيْخُ الْمَرَاغِيُّ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَزْهَرِيِّينَ، وَلَمْ يَكُنْ مِنَ السَّهْلِ عَلَيْهِ ذَلِكُّ، فَتَقْدِيمُ الْلُورَدَ جُورْجَ لُويْدَ لِتَوْفِيقِ نَسِيمِ باشا رَئِيسِ دِيْوَانِ الْمَلِكِ، وَطَلْبُ مِنْهُ تَرْشِيحَ الشَّيْخِ الْمَرَاغِيِّ لِمُشِيخَةِ الْأَزْهَرِ».

«وَعِنْدَمَا قَابِلَ النَّحَاسَ باشا جَلَالَةَ الْمَلِكِ فَؤَادَ لِلتَّحْدِثِ مَعَهُ فِي شَأْنِ تَرْشِيحِ شَيْخِ الْأَزْهَرِ الْجَدِيدِ، حَكِيَّ مَصْدِرٌ كَبِيرٌ فِي الْقَصْرِ الْمَلَكِيِّ وَقْتَئِذٍ يَصْفِ هَذَا الْحَادِثِ فَقَالَ: إِنَّ جَلَالَةَ الْمَلِكِ تَلْطِفُ وَأَفْهَمُ النَّحَاسَ باشا رَئِيسَ وَزَرَائِهِ أَنَّهُ بِطَبِيعَتِهِ مَلِكٌ دُسْتُورِيٌّ، وَإِنَّ أَظْهَرَ دَلِيلَ عَلَى ذَلِكَ موافِقَتَهُ عَلَى الْقَانُونِ رقمُ ١٥ لِسَنَةِ ١٩٢٧ الَّذِي يَشْرُكُ مَعَهُ الْحُكُومَةَ فِي اخْتِيَارِ الرَّؤُسَاءِ الْدِينِيِّينَ بَعْدَ أَنْ كَانَ هَذَا الْحَقُّ لِجَلَالَتِهِ وَحْدَهُ، وَإِنَّهُ يَرْغُبُ فِي أَنْ تَتَعَاوَنَ مَعَهُ الْحُكُومَةُ فِي الْمَحَافَظَةِ عَلَى

الدين الإسلامي، وأن يكون هذا التعاون بإخلاص حقيقي من أجل الإسلام وحده، ومجددًا عن أي غرض آخر».

(١٩)

وناتي إلى الفقرة التي تتوافق مع بعض ما روتة المذكرات التي سجلها سكرتير النحاس باشا من أن أمر الاختيار تأجل بسبب اختلاف رأي الملك والنحاس وإن كانت الرواية التي تتيحها المذكرات التي كتبها الشيخ الظواهري تشير إلى أن الملك فؤاد فوجئ بترشيح النحاس للمراغي، فظن (لأول وهلة) أن هناك تفاهماً بين النحاس واللورد لويد.. بينما نفهم من مذكرات سكرتير النحاس أن تدخل البريطانيين لم يكن حدث حتى هذه اللحظة وإنما حدث بعد فترة الإرجاء.. وعندما حدث هذا التدخل فقد نال المراغي المنصب بالفعل.

«وقال هذا المصدر نفسه: إن جلاله الملك كان يفكر في ذلك الوقت في ترشيح الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى لمشيخة الجامع الأزهر، فقد كان جلالته يرى أن الصفات الالازمة لهذا المنصب متوفرة في هذا الشيخ.. فلما أخبر جلاله الملك رئيس وزرائه برغبته بهذه، أمن النحاس باشا على صلاحية الشيخ الظواهري لمنصب المشيخة، لكنه أضاف أنه يعرف شخصاً آخر يصلح أيضاً ورجا من جلالته الموافقة عليه وذكر جلالته اسم الشيخ محمد مصطفى المراغي.. وهنا يقول المصدر: إن وجه الملك تحهم في هذه اللحظة.. فقد تادر لذهن جلالته في أول الأمر أن هناك تفاهماً بين النحاس باشا وبين اللورد جورج لويد على هذا الترشيح».

«انقضى بعد ذلك على هذا الحديث زهاء العشرة شهور بقى فيها هذا المنصب الدينى الكبير شاغراً.. ولما تساءل الناس عن السبب فى ذلك عرفوا أن هذا إجراء كريم من جانب الملك فؤاد، أراد به إحباط مجاهدات اللورد جورج لويد فى

التدخل فى مسائل الدين الإسلامى . . فقد كانت هذه طريقة جلالته فى الرد على المسائل التى لا تناول منه القبول ، يهملها لتموت فى نفسها».

(٢٠)

هكذا تشخص مذكرات نجل الظواهرى الأمر على أنه كان نتيجة إلحاح البريطانيين وغيرهم ، ولم يكن كما صورته مذكرات سكرتير النحاس أنه كان بناء على تدخلهم !!

ومع أننا لا نملك الآن ما يرجح هذه الرواية على تلك ولا تلك على هذه ، فإننا نشير إلى حقيقة أن الشيخ محمد مصطفى المراغى كان صديقاً لـ محمد محمود باشا !! وهو ما جعل بعض الناس يعتقدون أنه كانت لـ محمد محمود يد كبيرة فى هذا التعيين !!

وربما يدلنا هذا على ما كان يتمتع به الشيخ الظواهرى (وابنه أيضاً) من سذاجة سياسية مفرطة وهى السذاجة التى مكنت للمراغى ، وكانت كفيلة بأن تمكن لأى خصم آخر من أن يتصر فى معارك السياسة التى يكون الظواهرى طرفها الآخر .

« . . . وبعد انقضاء هذه الفترة الطويلة عاد النحاس باشا فطلب من توفيق نسيم باشا أن يلتمس من جلاله الملك التفضل بإصدار أمره الملكى بتعيين الشيخ المراغى شيخاً للأزهر . . فإنه يرحب فى إرضاء زميليه فى الوزارة من جهة . . ولأن القانون يبيح لرئيس الوزراء هذا الالتماس من جهة أخرى . . وفي هذه الأثناء عاود اللورد جورج لويد الرجاء لتوفيق نسيم باشا أيضاً بترشيح الشيخ المراغى . . وهنا أدرك توفيق نسيم باشا صدق فراسة الملك فى نتيجة تدخل رجال السياسة فى أمور الدين . . ثم مراعاة لكل هذه الظروف مجتمعة تفضل جلالته بإصدار الأمر الملكى بتعيين الشيخ المراغى شيخاً للأزهر».

(٢١)

ومن المفيد أن نتأمل في موقف الشيخ الطواهري نفسه من إقالة منافسه الشيخ
المراغي في المدة الأولى :

«... فأشار توفيق نسيم باشا للشيخ المراغي بعدم رغبة جلالته في استمرار
قيام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وبرغبة جلالته في إلغائه حفظاً للأزهر وللدين
من أغراض السياسة الخبيثة، ولما كان مشروع القانون الذي قدمه الشيخ المراغي
لإصلاح الأزهر يقر هذا القانون ويحبذه و يجعله أساس الإصلاح الذي انتواه،
أشار توفيق نسيم باشا للشيخ المراغي بأن جلاله الملك لا يوافق على مشروع هذا
القانون الذي قدمه فضيلته لصلاح الأزهر ويرفضه».

«ثم إن في التقاليد السياسية للوظائف الكبرى حفظاً لهيبة هذه الوظائف
وإبقاء على مقامها من التعرض لامتحان الإقالة، فقد أصبح هناك تقليد معروف
متبع منذ القدم، هو تخلّي الموظف الكبير من منصبه إذا هو شعر أو أشعر أن
جلالة الملك غير راض عنه أو عن عمله... وكان معنى هذا في حالة الشيخ
المراغي أن يتخلّي فضيلته عن منصب المشيخة، فقدم استقالته من منصبه».

«ومن الطريف أنه لما أوحى توفيق نسيم (رئيس الديوان) إلى الشيخ المراغي
بضرورة استقالته، استجاب المراغي لهذه الرغبة الملكية، لكنه قدم هذه الاستقالة
إلى محمد محمود باشا رئيس الوزارة، ولم يكن قد ترك منصبه بعد، وإنما تركه
بعد ذلك بيومين... فكان تقديم الاستقالة من الشيخ المراغي لمحمد محمود باشا
رئيس الوزراء وليس بجلالة الملك (كان) تنفيذاً منه للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧
وهو القانون الذي كانت السرّاي تعارض عليه... فحول محمد محمود باشا هذه
الاستقالة للسرّاي لعرضها على جلاله الملك طبقاً لهذا القانون أيضاً، وفي هذا
معنى خاص».

(٢٢)

كما أنه من المفيد أن ننقل تصوّر الظواهري لخطوات لتعيينه هو نفسه شيخاً للأزهر.

... كان عدلي يكن باشا رئيس الوزراء الجديد متفاهماً ومتفقاً تماماً مع جلالة الملك فؤاد على اختيار الشيخ الظواهري لمنصب المشيخة، لذلك فعندما كتب رئيس الوزراء للسرای باستصدار الأمر الملكي الكريم بذلك صدر الأمر الكريم في نفس اليوم. ويحسن بنا أن ننشره هنا لأهميته من الناحية التاريخية الخاصة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ المشار إليه، فالأمر الملكي لم يهمل الإشارة إلى هذا القانون، احتراماً منه لقيمه، مع أن السرای كانت راغبة عن بقاء هذا القانون وكانت تريد إلغاءه.. وفي هذا ما يظهر ذكاء الملك فؤاد في إبراز التزامه بالدستور:

«نحن فؤاد الأول ملك مصر»

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ .. وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء.

أمرنا بما هو آت

- ١ - يعين الشيخ محمد الأحمدى الظواهري شيخ معهد طنطا شيخاً للجامع الأزهر بدلاً من الشيخ محمد مصطفى المراغى المستقيل.
- ٢ - على رئيس وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا.

فؤاد

بأمر صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
عدلى يكن

صدر بسرای المتزه في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٤٨ و ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩.

(٢٣)

ونحن نرى الظواهرى يتهم نسيم صراحة بالتأمر على وجوده فى منصب شيخ الأزهر ، ويستشهد بما كانت الصحافة والأوساط السياسية ترددت من مظاهر هذا التأمر الخفى والمعلن على حد سواء :

«... لكنى لاحظت أن حكومة توفيق نسيم باشا بعد هذا الحديث تراحت كثيراً فى قمع حركة الطلبة الشائرين (هكذا يقول الشيخ الظواهرى بوضوح ينبع عن عداء واضح للديمقراطية ! فهو - أى الظواهرى - يستخدم ألفاظ القمع فى جانب ما هو مطلوب من الحكومة والترانحى فى وصف سلوكها) بسبب تحديد عدد الدخول فى الكليات ، فازدادت الحركة واتخذت بعد ذلك شكلاً عدائياً ظاهراً ضدى بقصد إحراجى وإجبارى على الاستقالة حتى أن بعض الناس وبعض الجرائد قالت إن الحكومة بالاتفاق مع حزب سياسى خاص كانت تغذى حركة الطلاب الثورية بدلاً من قمعها ، واستدلوا على ذلك بأنه عندما ذهب مؤلاء الطلبة الشائرون إلى حجرة شيخ الأزهر فى غيبته وحطموا بعض أثاثها ، تراحت الحكومة فى تحقيق هذه الحادثة تاريخياً ظاهراً أدى إلى أن بعضهم اتهمها فعلاً بالتحريض عليه ، إذ حضر البوليس متاخراً بضعة ساعات بعد أن انقضى التأرون» .

«كذلك ظهر شعور حكومة توفيق نسيم باشا ضدى علانية (ها هو الظواهرى يستخدم لفظ العلانية فى وصف تأمر نسيم ضدده) عندما هددت هذه الحكومة بالامتناع عن دفع مرتبات العاملين والموظفين عندما اضطررت بناء على إشارة الملك فؤاد لتعطيل الدراسة بالأزهر إيقافاً لحركة الطلبة الشائرين ، فكان هذا التهديد من جانب حكومة توفيق نسيم باشا بالامتناع عن دفع المرتبات دليلاً آخر على رغبة الحكومة فى استمرار الحركة الثورية ضدى بقصد إحراجى وإرغامى على الاستقالة» .

(٢٤)

ويعرف الشيخ الظواهرى بأن طاقته النفسية عجزت عن تحمل هذه الأجراء السياسية :

«... والحق أنى كنت فى هذا الوقت محرجاً جداً، فمن جهة كان جلاله الملك فؤاد لا يريد أن ترك منصبي وأرسل لى عدة مرات يهدئ من نفسى ويطلب منى تجنب العاصفة حتى تنتهى ، ومن جهة أخرى كانت نفسى لا تطيق هذه الحالة الشاذة التى أوجدتها حكومة توفيق نسيم باشا بوسائلها المختلفة لمحاربتي فتقدمت بالاستقالة مرة أخرى لجلالة الملك ، لكنه أشار مرة أخرى برغبته فى بقائى فى منصبي مراعاة لظروف مرضه».

(٢٥)

ومن الطريق أن الظواهرى مع استيعابه لكل هذا التأمر «النسيمى» كان يؤمن بوضوح أن نسيم باشا لا يفعل شيئاً من عندياته ، وإنما كان فى عقيدة الظواهرى ، ينفذ سياسة бритانيين ، وأن توجه البريطانيين كان يقضى بإحلال الشيخ المراغى محل الشيخ الظواهرى فى مشيخة الأزهر ، وأن هذا التوجه كان واضحًا ومعلنًا ، وإن ظل مستترًا بعض الوقت ، ومن الطريق أن الملك فؤاد كان بدهائه حريصاً على عدم الإشارة إلى هذه الحقائق فى نص استقالة الظواهرى :

«... بعد ذلك بقليل ظهر المختفى سافرًا وظهرت نوايا حكومة توفيق نسيم باشا صريحة ، إذ كتبت الجرائد تقول إن من ضمن الطلبات الإنجليزية التى قدمها السير مايلز لامبسون المندوب البريطانى عدا إخراج عبد الفتاح يحيى باشا من الوزارة وتعيين توفيق نسيم باشا بدله ، وعدا خروج زكى الإبراشى باشا من السراى ، تعين الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخاً للأزهر ، وذكرت أن الطلبين

الأولين أجيباً فعلاً بخروج عبد الفتاح يحيى باشا وزكي الإبراشي باشا وينظر إجابة الطلب الثالث قريباً بخروج الشيخ الظواهرى وعودة الشيخ المراغى إلى مشيخة الأزهر».

«فلما قرأت ذلك ذهبت لسراي القبة ومعنى استقالة طويلة مسببة سردت فيها موضوع إنشائى للجامعة الأزهرية بكلياتها وأقسامها، وفصلت جميع الأعمال الإنسانية الأخرى التى قمت بها، ثم بينت موقف حكومة توفيق نسيم باشا وتحريضها للطلبة للقيام بثورة جامحة بقصد إحراجى للاستقالة، وذلك كله بسبب رفضى للاشتراك مع توفيق نسيم باشا فى التواطؤ على حقوق الملك أثناء مرضه».

«وعندما عرضت هذه الاستقالة المسببة وعرف الملك ما فيها، أشار على بتغييرها والاكتفاء باستقالة قصيرة مسببة بضعف الصحة لكي لا يكون هناك إحراج سياسى للسراي من جراء هذه الأسباب التى ذكرتها فى استقالتى الأولى، فكتبت استقالة أخرى مسببة بضعف الصحة طبقاً لإرادته، وكانت صحتى فى الحقيقة قد اعترلت كثيراً من جراء هذه الحركة الثورية العنيفة التى دبرها ضدى توفيق نسيم باشا مدة خمسة أشهر تقريباً».

(٢٦)

ومن الطريق أن نشير إلى هامش استشهاد به كاتب المذكرات الذى هو نجل الشيخ الظواهرى حيث نقل عن جريدة الأهرام عدد ٢٨ أبريل ١٩٣٥ ما كتبه تحت عنوان «الرغبات البريطانية»:

«المقول أن الحكومة البريطانية قد أثارت من جديد الأزمة التى بدأ بها المستر بيترسون فى الخريف الماضى وترى أن تصفى جميع المسائل التى حركتها فى ذلك الوقت وتحقق جميع الرغبات، وقد تحقق منها حتى الآن»:

- ١- إسقاط وزارة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا.
 - ٢- تقليد صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا الوزارة.
 - ٣- إبعاد صاحب السعادة زكي الإبراشي باشا.
 - ٤- تعين صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخاً للجامع الأزهر.
- «وهذه آخر رغبة حفقت، فقد أعلن أن صاحب الفضيلة الشيخ الأحمدى الظواهري استقال وأن فضيلة الأستاذ المراغى عين فى مكانه، وأن أولهما سافر أمس إلى طنطا».

«وبقى من الرغبات البريطانية الآن رغبتان، الأولى خاصة بالوصاية، والثانية خاصة بصاحب السمو الملكى الأمير فاروق وضرورة تعليمه بإنجلترا، ويقال إن الحكومة البريطانية تريد تسوية هاتين المسألتين».

(٢٧)

والواقع أننا لا نكاد نرى في مذكرات الشيخ الظواهري موقفاً سلبياً أحد من السياسيين المصريين بما يوازي موقفه من محمد توفيق نسيم باشا، فنحن نراه يتعامل مع تاريخ هذا الرجل وسلوكه بترفع شديد، وينظر إليه من علو شاهق، وربما جاز لنا أن نفسر هذا السلوك تفسيراً سريعاً ومباسراً بأن نشير إلى أن الظواهري ترك مشيخة الأزهر في عهد رئاسته توفيق نسيم للوزارة، وأن هذا لم يتم في الغالب إلا بناء على مشورة ورأى أو طلب أو إلحاح توفيق نسيم، ومع أن لهذا الرأي بعض الوجاهة فإننا نرى في عبارات الظواهري التي يتتقد بها توفيق نسيم ما ينبئ عن أن الخلاف بين الرجلين كان أكبر من منصب المشيخة نفسه، وبوسعنا أن ندرك هذا المعنى ونحن نقرأ عبارات واضحة الدلالة لهذا الشيخ المذهب الحصيف الذي كان يزن كلماته قبل أن يمليها، وسنورد فيما يلى بعض أجزاء من رواية الشيخ الظواهري تكشف بوضوح عن تقديره لهذه الشخصية

السياسية الخلافية التي لم تحظ حتى الآن بفهم حقيقي للدور الذي لعبه في السياسة المصرية في منتصف الثلاثينيات، بينما نرى هذا العالم الجليل شيخ الأزهر وقد استطاع أن يكشف عن أساس جوهري في تصرفات الرجل وسياساته، رابطاً بوضوح وثيق بين أفعاله وبين رضاء الإنجليز وتوجههم، ولنقرأ هذا التصوير الدقيق للأوضاع السياسية:

«... انتهى أمر عبد الفتاح يحيى باشا ... بأن خرج من رئاسة الوزارة كما رغب مسؤول بيترسون، ولقد أشار لذلك صراحة في خطاب استقالته، ثم حل محله محمد توفيق نسيم باشا الذي كان بينه وبين السريري في ذلك الوقت جفاء معروف مشهور على أثر خروجه من رئاسة الديوان الملكي قبل ذلك بأكثر من عام، ولقد كان اختيار توفيق نسيم باشا بالذات لرئاسة الوزارة في هذه الظروف محلّاً لكلام الكثير من الناس».

(٢٨)

والحاصل أن مذكرات نجل الشيخ الظواهرى تحرص على أن تنقل عن مجلة المصوّر ما هو كفيل ببيان الخلافية التي نشأ فيها التعاون بين نسيم باشا والإنجليز:

«... وقالت جريدة المصوّر في ذلك تحت عنوان «تفاهم قديم» ما يأتي: ونستطيع أن نؤكّد أن التفاهم بين مسؤول بيترسون وصاحب الدولة توفيق نسيم باشا قديم، ويرجع عهده إلى الأيام التي قضياها معًا عند قدومهما على ظهر باخرة واحدة، فقد أفضى نائب المنصب إلى دولة نسيم باشا بطرف من المهمة التي جاء ليؤديها في مصر بمناسبة مرض الملك فؤاد، وصارحه صاحب الدولة بأرائه بشجاعة أُعجب بها فخانته وأبرق إلى وزارة الخارجية البريطانية بعد عودته إلى مصر لأنّ رجل الساعة هو توفيق نسيم باشا».

.....

«وقد أتقن نسيم باشا الدور الذى لعبه فى هذه المسألة إتقانًا تاماً، فنجح وقتئذ فى تغريمه بحزب الوفد وعىّم رئيسه بأنه سيطلب إلغاء دستور ١٩٣٠ توطئة لإعادة دستور ١٩٢٣ الذى كان هذا الحزب يجاهد وقتئذ لإعادته، وقد لقب حينئذ رئيس الوفد حكومة نسيم باشا من جراء ذلك بالحكومة الصديقة».

«... كشف مصطفى النحاس باشا بعد زمن نية نسيم باشا الحقيقية فى أنه إنما يريد التغريب به اكتساباً للوقت، وأنه إنما يرغب فى دستور جديد غير دستور ١٩٢٣ ليتيح للإنجليز فرصة تغيير قانون الوصاية».

«لقد بدأ التشكيك من جانب النحاس باشا فى نوايا نسيم باشا عندما طلب هذا من الملك إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ واستصدر مرسوماً ملكياً بذلك فعلاً، لكنه لم يطلب إعادة دستور سنة ١٩٢٣ الذى وعد بإعادته. وكان السر فى عدم طلب نسيم باشا إرجاع دستور ١٩٢٣ المحبوب من الأمة أن هذا الدستور يقر أيضاً قانون الوراثة الذى يريد الإنجليز تغييره، فيجب عند نسيم باشا لهذا السبب عدم إعادةه».

(٢٩)

وهنا يحرص الظواهريان، سواء فى هذا الأب الذى أملى المذكرات، وابنه الذى سجلها ونشرها باسمه، على الاستشهاد بمجلة المصور مرة أخرى:

«وفي هذا تقول جريدة المصور فى عدد ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٤ : «الفكرة فى استبعاد الرجوع إلى دستور سنة ١٩٢٣ تتلخص فيما يأتي : سواء أبقى دستور سنة ١٩٣٠ أم أعيد دستور سنة ١٩٢٣ فقانون وراثة العرش ومواده الخاصة بالوصاية مكفول بالدستورين، ويرى الإنجليز أن من الخير كل الخير عمل دستور جديد يطوى فى نصوصه مواد الوصاية ويدمجها فى مواد جديدة ونصوص جديدة وإجراءات جديدة توافق أغراضهم».

«هنا أدرك النحاس باشا مناورة توفيق نسيم باشا وتغريمه به، فتحت أعضاء حزبه على تهديد توفيق نسيم باشا عليناً وصراحةً، وعنده قام توفيق نسيم باشا بمناورة أخرى حاول فيها هذه المرة التغريه بالملك، فإنه كان يظن أن الملك فؤاد لا يرغب في إعادة دستور سنة ١٩٢٣ فأراد أن يرمي عباء رفض إعادة هذا الدستور على الملك نفسه، وبذلك ينجو هو أمامأغلبية الأمة من تبعه هذا الرفض، مع أنه كان في الواقع يريده ويسعى إليه (الضمير بالطبع يعود على الملك فؤاد، ونحن لا ندرى سبباً لهذا اليقين الذي يتحدث به الظواهرى عن حب الملك فؤاد لدستور ١٩٢٣ ، وهو الأمر الذى شكك فيه الجميع ، وربما كان هذا اليقين متواكباً مع ما وصفناه بأنه سذاجة الظواهرى السياسية) ، فتقدم (أى نسيم) لجلالة الملك فى يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥ بمذكرة تاريخية مشهورة يفوض فيها لحالته أمر إعادة دستور سنة ١٩٢٣ أو تأليف جمعية وطنية لوضع دستور جديد ، وكان يظن أن الملك سيرفض حتماً إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ويأمر بتأليف لجنة لوضع دستور جديد كما اقترح نسيم باشا ، وعنده يمكّنه أن ينفذ الرغبة البريطانية في تغيير نصوص قانون الوراثة حسب مطالعهم ، لكن الملك بالرغم من مرضه كان سريع الخاطر ، فلقد أدرك مناورة نسيم باشا تماماً ولم يرد أن يمكنه من الفرصة التي يريدها لتغيير قانون وراثة عرشه ، ولما كان دستور ١٩٢٣ يعترف بقانون الوراثة القائم الذى لا يريد الملك تعديله ، فقد ظهرت هنا حنكة الملك السياسية فضرب «ضربة معلم» كما وصفتها جريدة المصور حينئذ ، إذ أشار بعودة دستور سنة ١٩٢٣ الذى فوض نسيم باشا لحالته الأمر فى مصيره ، وعنده اضطر نسيم باشا لإعادته على مضض ، فبدأت فى هذه اللحظة تنهار عنه ثقة أصدقائه البريطانيين ، ثم لم يطل بعد ذلك به الوقت حتى استقال من رئاسة الوزارة».

«ولحسن الحظ فإن صحة الملك في هذا الوقت قد بدأت في التحسن الظاهر، ثم اضطرب التحسن سريعاً على غير ما كان متوقراً ولم يمض وقت طويلاً حتى

عاد جلالته لتحمل أعباء الملك كما كان دائمًا من قبل ، فانصرفت بذلك فكرة الإنجليز في تعديل قانون الوراثة» .

(٣٠)

وناتى إلى أسلوب الظواهرى فى معاملة معارضيه وال مختلفين معه فى الرأى ، ونحن نراه فى هذه الناحية أزهرىًا تقليدياً من الذين لا يطيقون الاختلاف ، ومع هذا فإنه يقدم اعتذاراً حقيقياً عن جوئه إلى إخراج بعض العلماء الأزهريين من مناصبهم ، ونحن بمنطق العصر الذى نعيشه لا نستطيع أن نقبل مثل هذا الاعتذار ، لكننا لا بد أن ندرك أن سياسة الاستغناء عن بعض العاملين كانت سياسة معهودة فى ذلك الزمن الذى تولى فيه الشيخ الظواهرى مسئoliاته ، ولم تكن بالأمر الاستثنائى الذى ابتدعه الظواهرى خصيصاً للتخلص من خصومه على نحو ما صورت الأمور ، وإن كان الأمر لا يخلو بالطبع من درجة ما من تقاطع المصالح .

ونحن نرى الظواهرى يقدم أسباباً متعددة تصب جمیعاً في التبرير لقراره الشهير والمدان تاريخياً بإخراج سبعين عالماً من علماء الأزهر من وظائفهم .

ومن هذه التبريرات أن سلفه الشيخ المراغى كان هو الذى شكل لجنة لتصفيه الأزهر من بعض علمائه ، وأن الملك فؤاد نفسه كان يتتقد أن يكون الأزهر تكية (أو على حد ما نقول الآن: شئون اجتماعية) ، هذا فضلاً عن حديثه عن الأزمة المالية وضرورة توفير الموازنات الكافية للوظائف الجديدة ، لكنه مع هذا التبرير الذى يبدو وكأنه نوع من أنواع اللف والدوران يعترف صراحة بأن بعض الذين أخرجوا من مناصبهم ووظائفهم قد أخرجوها لاشغالهم بالسياسة .

وقد كانت معارضة الظواهرى نفسه بمثابة أحد الأسباب التى شخصت أو صنفت على أنها اشتغال بالسياسة .

ومن الطريف أن نقرأ أن الظواهرى طلب إلى واحد من هؤلاء ألا يسجل على نفسه إقراراً باشتغاله بالسياسة، مقتراً عليه أن تكون معارضته شفهية لا كتابية.

ومن الطريف أيضاً أن نقرأ أن الشيخ الظواهري يذكر أنه نجح في عهد الحكومة التالية لحكومة صدقى في أن يعيد هؤلاء المفصولين، وهي رواية غير شائعة فيما هو متداول من أدبيات السياسة المصرية:

... عند تنفيذ الإصلاح الجديد بعلومه الجديدة وتوجيهاته الجديدة، كان لابد أن نفسح المجال للعلماء الحدثيين الذين تتوفّر فيهم الكفاءة المطلوبة لمثل هذا الإصلاح، ولم يكن ليتأتى ذلك إلا بإخراج غير الصالحين من المسنين وغيرهم، فقد كانت وقىّت الأزمة المالية منتشرة في البلاد، ولا يمكن معها إنشاء وظائف جديدة. وكان فضيلة الشيخ المراغي في أثناء مشيخته الأولى قد ألغى لجنة لتصفية العلماء المدرسین توطئه لإخراج من لا يصلح منهم، فلما عينت شيخاً للأزهر بعده أبقيت على هذه اللجنة، وأذكر أن جلالـة الملك فؤاد قال لـى في هذا الصدد: «إن الشيخ المراغي كان قد عرض على آنه يريد أن يصفى الأزهر من العلماء غير الصالحين للتدريس، وأنا أرى أن الأزهر يجب ألا يكون تكية للارتزاق فإنه مدرسة دينية كبيرة، ويجب أن يكون مدرسوها أكفاء». .

(۳۱)

ويحاول الظواهرى تلطيف صنيعه المُستنكر مع هؤلاء العلماء بأن يحاول نسبته إلى لجان... وأخرين ، فيقول:

«وقد رأت اللجنة إخراج نحو مائتين عالماً [يقصد: مائتي عالم] ولكنى بعد التدقيق الطويل تمكنت من اختزال هذا العدد إلى نحو السبعين فقط، ولاحظت فيمن اخترتهم للخروج أن يكونوا من المسنين الذين قاربوا الإحالة للمعاش فأرضيتمهم بكافآت خاصة، أما صغار السن منهم - وكان عددهم قليلاً - فقد قدمت في بعضهم تقارير لا تتفق مع ما يجب أن يكون للعالم الأزهرى من

سلوك ، وكان البعض الآخر مشتغلًا بالسياسة ومصرًا على الاشتغال بها بالرغم من تكرر نصيحتى لهم بالابتعاد عنها وتفضيلى لهم اشتغالهم بوظائفهم ، وكان بعض هؤلاء من تلاميذى الخصوصيين ، وكان يعز علىّ جداً فصلهم لولا إصرارهم هذا مع تكرر مطالبة الحكومة بفصلهم» .

«وإني أذكر فى ذلك أنى استحضرت يوماً الشيخ إبراهيم القaiاتى فى مكتبى وأطلعته على خطاب من صدقى باشا رئيس الحكومة وقتئذ يطلب فيه فصله لقيامه بالدعایة كتابة ضد الحكومة ، فطلبت منه لكي يمكننى أن أدفع عنه أن يقتصر على إبداء آرائه شفاهة وبدون كتابة ، فرفض بتاتاً ، فقلت له لقد أعتذر من أذر وااضطررت لفصله هو وإخوانه الآخرين الذين أصرروا مثله بالرغم من نصيحتى المتكررة لهم» .

«ويهمنى أن أذكر . . . أنى بجري تغير الحكومة التى طلبت إخراج هؤلاء المقصولين سياسياً وحلول حكومة أخرى غير معادية لهم وطلبت إعادةتهم ، وافقت على إعادةتهم فعادوا جميعاً لوظائفهم» .

(٣٢)

ولا بد فى هذا المجال من أن نصور علاقة الشيوخين الظواهرى والمراغى ببعضهما بعد أن تولى أحدهما وهو المراغى المشيخة ، ونبداً بما ترويه مذكرات الابن نقاًلاً عن الأب عن شعور الرجلين تجاه بعضهما حينما أصبح المراغى شيخاً للأزهر :

« . . . لما عدت لطنطا أرسل لي الشيخ المراغى رسولًا صديقًا لي وله هو الشيخ على سرور الزنكلونى يعرض علىّ وظيفة أخرى جديدة غير وظيفة شيخ الجامع الأحمدى التى كنت أشغلها ، وهى وظيفة مفتش المرشددين ، وأخبرنى الشيخ الزنكلونى أن الشيخ المراغى يعرف علاقتى بالسرائى وبالتقارير التى أرفعها إليها ،

وهو لذلك يريد أن يكون بعيداً عن الأزهر فاختار لى هذه الوظيفة، فتأثرت جداً من كلام الشيخ الزنكلونى خصوصاً أن هذه الوظيفة صغيرة جداً بالنسبة لى، واعتمدت الاستقالة وسافرت لمصر وقابلت توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى وقتئذ وقدمت له استقالتى ليرفعها لجلالة الملك، لكن رئيس الديوان استمهلنى ودخل على جلاله الملك، وعاد يقول لى: «إن جلاله الملك يريد منك أن تصبر».

«وقد أراد الله أن تتغير الظروف بعد ذلك فاستقال اللورد جورج اللويد المن dob السامى البريطانى، ثم استقال الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر، وكذلك استقال محمد محمود باشا من رئاسة الوزارة، فاختارنى جلاله الملك بعد ذلك لمشيخة الأزهر، وبذلك لم أعين مفتشاً للمرشدين وهى الوظيفة الصغيرة جداً بالنسبة لى».

(٣٣)

وفي المقابل يصور الدكتور فخر الدين الطواهرى موقف أبيه من المراغى تصويراً دقيقاً.

«... لما صدر الأمر الملكى بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الأحمدى الطواهرى شيخاً للجامع الأزهر خلفاً لحضرتة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى قدم استقالته من منصبه، أرسل فضيلته إلى الشيخ الجديد تهنئة لطيفة ضمنها أطيب عبارات الدعاء لفضيلته بال توفيق فى منصبه، وامتدح ما يعرفه فيه من الصفات الطيبة، وأعرب عن أمله فى أن يهب الله على يديه الخير لالمعاهد الدينية ورجال الدين».

وقد وقعت التهنئة من نفس فضيلة الشيخ الأكبر الجديد أجمل وقع، فما كاد يفرغ من تبوأ منصبه حتى بادر إلى حلوان لزيارة سلفه وشكره على ما أبداه نحوه

من الولاء والإخاء، فقابله فضيلته ومعه صاحب الفضيلة الأستاذ محمد أبو العيون بالحفاوة والإجلال».

(٣٤)

ومن المفيد أن نختم هذا الباب بنقل ما يصور شكوى ابن من عدم تكريم المراغى لوالده بعد وفاته، وهو ما ضمنه شكوى طويلة أثبتت نصها فى المذكرات ونحن نقللها عنه بنصها؛ لأنها كاشفة عما كان يعتمل فى النفوس.

«حضره صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر».

«السلام عليكم ورحمة الله»

«منذ ثلاثة شهور أرسلت لفضيلتكم خطاباً بشأن رغبة علماء الأزهر من تلاميذ المغفور له والدى الشيخ محمد الأحمدى الظواهري سلفكم فى مشيخة الأزهر الجليلة، فى إحياء ذكراه باعتباره من شيوخ المسلمين الذى ساهموا بنصيب مشهور فى إصلاح الأزهر والعمل على رفع راية الإسلام فى العهد الحديث، وذلك رغبة منهم - كما قالوا - فى أن لا يظهر الأزهريون كمتخلفين عن تجديد رجالهم العاملين، خصوصاً وقد أقيمت فى الشهور القليلة الأخيرة حفلات تأبين وإحياء لتيمور، وشوقى، ومحمد محمود، وأحمد ماهر وغيرهم».

«ولقد ذكرت لفضيلتكم فى خطابى المشار إليهرأى فى اقتراح هؤلاء التلاميذ العلماء، وأن مثل هذا الإحياء لذكرىشيخ من شيوخ الأزهر والإسلام لا بد يأتي من جانب فضيلتكم باعتباركمشيخ الجامع الأزهر أولاً، وزميلاً للفقيد فى الجهاد من أجل الأزهر والإسلام ثانياً».

«كذلك ذكرت لفضيلتكم في ذاك الخطاب ما اعتقاده من أنه لو لا الظروف السياسية التي كانت قائمة وقت وفاة المرحوم والدى والنزاع الذى كان بينكم وبين رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة وقتئذ وابتعادكم عن الأزهر فى ذلك الوقت من جرائه ، أقول إنى كتبت لفضيلتكم أنه لو لا هذا فى اعتقادى لما تردتم حينئذ فى إقامة حفلة تأبين كبرى فى الأزهر تخلد ذكرى سلفكم فى مشيخة الأزهر والإسلام ، وتقوم تقليداً جديداً كريماً لتكريم شيوخ الأزهر والمصلحين ، وتدل على أن الأزهريين لا يقلون عن باقى الهيئات فى ناحية تكريم رجالهم والاعتراف بفضلهم».

«وقد كنت أتعشم أن أحظى من فضيلتكم برد على خطابي خصوصاً أنى حرصت على أن القبكم فيه «بوالدى» إثباتاً لشعورى الواجب نحوكم ، ولكن مضت ثلاثة شهور عليه بدون أن أحظى بهذا الرد».

«وقد أخبرنى صديق الطرفين أنطون الجميل بك رئيس تحرير جريدة الأهرام الغراء أنه اتصل بفضيلتكم فى شأن إقامة حفلة الذكرى ، وأنه فهم أن فضيلتكم ستتصلون بي ، ولقد اتصل بي فى اليوم التالى لكلام أنطون بك سكرتيركم الخاص وأخبرنى أن فضيلتكم مهتمون بالموضوع وأنكم سترسلون فى طلبى قريباً ، ولكن مضى بعد ذلك شهران ولم تطلبوني فضيلتكم».

«ثم حدث بعد ذلك أنى تقابلت مع صديقى الأستاذ رشاد المراغى نجل فضيلتكم فأخبرته بكل هذا الذى حصل فوعد بأن يكلم فضيلتكم ويرد علىَّ ، وقد مضى على هذا الحديث أكثر من شهر ، ولم يرد حضرته علىَّ».

(٣٥)

ونصل إلى فقرة من رسالة نجل الظواهرى ربما تجمع بين الشكوى والتأنيب .

«والآن وقد مضى على خطابي الأول لفضيلتكم ثلاثة شهور كما ذكرت ولم يصلنى الرد لا كتابة كما كنت أتوقع، ولا مشافهة عن طريق السكرتير الخاص، أو عن طريق الأستاذ رشاد المراغى صديقى ونجلكم الكريم، ولما كان ميعاد الاحتفال بالذكرى الأولى لوفاة المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ الأحمدى الظواهرىشيخ الجامع الأزهر السابق ومنشئ الجامعة الأزهرية الحديثة ستقع بعد أسبوعين تقريباً من اليوم، إذ أنه توفي لرحمة الله فى يوم ١٣ مايو سنة ١٩٤٤ ، ولما كان تلاميذه هؤلاء يرون أن مثل هذا اليوم هو أولى الأيام بالاحتفال بذكراه من جهة الأزهر وبإقامة حفلة التأبين التى لم تساعد ظروفكم السياسية على إقامتها فى حينها كما سبق أن قدمت ، ولما كانت لا أزال أرى أن مثل هذا الحفل لا يجوز أن يقوم به تلاميذ الشيخ الظواهرى منفردين عن مشيخة الأزهر ليكون للاحتفال إجماعه اللائق بسمو مركز الفقيد باعتباره شيخاً سابقاً للأزهر ، وكذلك للابتعاد عن مظنة تخلف المشيخة الحالية وتراخيها فى إحياء هذه الذكرى مما قد يشير إليه التاريخ وقتاً ما ، فقد رأيت أن أكتب هذا الخطاب الثانى لفضيلتكم لأعرف رأيكما فى هذا الموضوع ، وإنى لأتعدم أن أحظى هذه المرة بعمرفة هذا الرأى».

تحريراً في ٢٦ / ٤ / ١٩٤٥

الدكتور فخر الدين الأحمدى الظواهرى

٢ شارع سليمان باشا - القاهرة

* * *

obeikandl.com

الباب السادس

**بعض ملامح من توجهات
الشيخ الظواهري السياسية**

Obeikan&I.com

(١)

كان الشيخ الظواهرى حريصاً على أن يشير إلى مشاركته المبكرة في الحركة الوطنية وثورة ١٩١٩ ، وهو يشير إلى أنه افتتح الاكتتاب للووفد المصرى في طنطا بخمسين جنيهاً ، وأنه سارع بهذا الاكتتاب كى ينهى الخلاف حول مبدأ الاكتتاب ، وكان هذا مبلغاً كبيراً في ذلك الوقت ، كما يذكر أنه خرج من نادى طنطا على رأس مظاهرة كبيرة بجانب أحد رجال الدين الأقباط :

«... لما قامت الثورة المصرية في سنة ١٩١٩ من أجل الاستقلال ، نفى البريطانيون سعد زغلول باشا زعيم الحركة وبقى منفياً عدة شهور ، ثم وردت الأنباء بالإفراج عنه ففرح الناس ، ورأيت من واجبي أن أزور نادى طنطا في ذلك الوقت لأشترك في فرح الناس ، فقام الأستاذ عبد القادر مختار مأمور مركز كفر الشيخ وقتئذ واقتراح الاكتتاب للووفد بالأموال ، فاعتراض الدكتور زكي الكافى وكادت تقوم مشادة وانقسام ، واتفق أن كان معى ورقة بخمسين جنيهاً فانتهزت الفرصة وقلت : إننى أحبذ فكرة الاكتتاب وأقدم هذه الورقة إليكم لتكون فاتحته ، وكان الدكتور حسن بك كامل رئيس النادى فشكرنى وتتابع الناس بمبالغ مختلفة ، ثم بعد خروجنا من النادى كانت هناك مظاهرة كبيرة فاشتركت فيها مع فريق من العلماء ، وسررت فيها بجانب القسيس القبطى إشارة إلى الاتحاد فى الوطنية».

.....

وفي موضع آخر يشير الشيخ الظواهرى إلى اضطلاعه أو مشاركته في استقبال سعد باشا زغلول في طنطا:

«وَعِنْدَمَا عَادَ سَعْدُ مِنَ الْمَفَاوِضَةِ قَابِلَتِهِ الْأُمَّةُ بِتَرْحَابٍ عَظِيمٍ فِي يَوْمٍ مَشْهُودٍ هُوَ يَوْمُ ٤ أَبْرِيلِ سَنَةِ ١٩٢١، فَرَأَيْتَ مِنْ واجِبِ الْوَطْنِ بِصَفَتِي رَئِيسِ الدِّينِ بِطَنْطَاطَا أَنْ أَشْتَرِكَ فِي الاحتفالِ بِهِ، فَقَابِلَتِهِ مَعَ آلَافِ الْمُسْتَقْبِلِينَ بِحَسْنَةٍ طَطَا وَأَهْدِيهِ مَصْحَفًا شَرِيفًا وَنَسْخَةً مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ إِشَارَةً إِلَى تَرْسِيمِ خطَّ الرَّسُولِ فِي الْجَهَادِ».

(٢)

ونحن نجد في أفكار الشيخ الظواهرى السياسية بعضًا من المثالية النظرية غير القابلة للتطبيق ، وهو يذكر بكل وضوح أنه كان من أنصار أن يتافق الزعماء فيما بينهم (ولا ندرى كيف يكون هذا الاتفاق) بدلاً من أن تفرض الجماهير تأييد هذا أو ذاك ، وهو يعترف أن بيته رجم بالحجارة بسبب موقفه السلبي :

«...عندما اختلف سعد زغلول وعدلى يكن على رئاسة الوفد الذى يسافر للمفاوضة فى استقلال مصر ، وكان لكلٌّ منهما أنصار من الشبان . . . كنت أرى أن الخلاف هو أساس الفساد فى الشرق ، فلما حضر لى الطلبة والشبان من أنصار سعد لأمضى بسقوط عدلى ومن أنصار عدلى لأمضى بسقوط سعد ، رفضت طلب الاثنين ، وقلت : إن هذه المسألة يجب أن يسويها الزعيمان فيما بينهما اختياراً لا إكراهاً ، فهذا أكرم لمصر ولهم ، ولكن كلامي هذا لم يعجب الفريقين من الشبان فرمى الفريقان فى غضبهما متزلجى بالطوب ، لكنى لم أتأثر لمعرفتى بنزعات الشباب».

(٣)

يعترف الشيخ الظواهرى في براءة ظاهرة وباطنة أنه كان دائمًا من أنصار

الحرص على البعد عن الأضطرابات السياسية الداخلية، وعلى الدعوة إلى التضامن بين الأحزاب، وهو يشير إلى دوره في إصدار بيان الأزهر الشهير الذي دعا الجماهير إلى تجنب الصراع السياسي في أثناء حكم وزارة صدقى باشا في مطلع الثلاثينيات، ونراه حريصاً على لا يتضمن هذا البيان تأييداً صريحاً لصدقى باعتباره ولـى الأمر، ونراه وهو يعتقد في نجاحه في إبراز هذا المعنى من خلال نص صريح على أن ولـى الأمر هو الملك فؤاد، وكأنما كان صدقى مأموراً بشخص آخر غير الملك فؤاد!! وهو حريص أيضاً على أن يستوفى لبيان الأزهر كل الشكليات التي تنبئ عن تمثيله لجموع العلماء، وهو معنى دقيق، لكنه في الواقع لا يعني أكثر من الشكل الظاهري.

لكتنا مع كل هذه الأفكار التي تبدو بعيدة عن الواقع كله بجد الشیخ الطواہری علی وعی تام بطبيعة النظام الحزبی ونجدہ أيضًا واسع الصدر تجاه هجوم رجال السياسة عليه وعلى سلوکه :

«وَعِنْدَمَا أَعْدَ النَّدَاءُ لَاحْظَتْ أَنَّهُ يَسْتَندُ إِلَى الآيَةِ الشَّرِيفَةِ ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النَّسَاءُ : ٥٩] مَا قَدْ يَشْعُرُ فِي تِلْكَ الظَّرُوفَ أَنَّا نَصَفُ إِسْمَاعِيلَ صَدِيقَ بَاشَا رَئِيسَ الْوُزَرَاءِ بِأَنَّهُ ولـى الْأَمْرَ فِي مِصْرَ، لِذَلِكَ فَقَدْ أَصْرَرَتْ عَلَى أَنْ تَضَافَ لِلنَّدَاءِ بَعْدَ هَذِهِ الآيَةِ الْعَبَارَةِ الْآتِيَةِ: «وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ بِأَنْ جَعَلَ ولـى الْأَمْرِ فِيهَا الْمَلَكَ فَؤَادَ»، وَذَلِكَ لِكَيْ لَا يَتَطْرُقَ لِأَيِّ ذَهْنٍ أَنَّا نَرِيدُ بِهَذِهِ الآيَةِ أَيِّ أَحَدَ آخَرَ ولـى لِلْأَمْرِ غَيْرِ جَلَّةِ الْمَلَكِ فَؤَادَ، وَقَدْ اشْتَرَكَ فِي وَضْعِ النَّدَاءِ مَعِ الشِّيْخِ عَبْدِ الْمُجِيدِ سَلِيمِ مُفْتِنِ الْدِيَارِ الْمَصْرِيَّةِ وَقَتْنَذَ، وَالشِّيْخِ عَبْدِ الْلَّطِيفِ الْفَحَامِ وَكَيْلِ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ، وَرَأَيْنَا أَنْ يَصْدُرَ مِنْ مَشَايخِ الْمَذاهِبِ فَأَمْضَيْتَهُ أَنَا بِاعتْبَارِي شِيْخَ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَأَمْضَاهُ الشِّيْخُ أَحْمَدُ نَصَرُ بِاعتْبَارِهِ شِيْخَ مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ. وَقَدْ كَانَ هَذِهِ النَّدَاءُ سَبِيلًا لِحَمْلَةِ سِيَاسِيَّةٍ كَبِيرَى ضَدَ الْأَزْهَرِ مِنَ الْأَحْزَابِ

المعارضة لإسماعيل صدقى باشا، مع أن هذا النداء لم يتعرض مطلقاً للمسائل السياسية المتنازع عليها بين الأحزاب ، وإنما كان يدعو فقط للهدوء اجتناباً لسفك الدماء كما قدمنا .

«وقد قابلنا وقتئذ هذه الحملات الصحفية الخزبية الشديدة بصدر واسع لعلمنا بطبيعتها أولاً ، وأيضاً لتجنب الدخول مع الأحزاب السياسية في الجدل والمناقشة ، فقد كنت أرى أن مثل هذه المناقشة تجر رجل الأزهر للسياسة حتماً ، وهذا ما كنت أحشاشه دائمًا على قدر الإمكان».

(٤)

ومع كل هذا التجافى عن السياسة ، فإن الشيخ الظواهرى يدلنا على أنه كان يتمتع بالقدرة على المجاملة ومدح أولى الأمر على حسن صنيعهم للأزهر والأزهريين ، ومن ذلك ما يرويه عن دوره فى زيادة مرتبات العلماء فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، ثم فى شكر رئيس الوزراء بالشعر على هذا الصنيع :

«ولما عرض الموضوع على مجلس الأزهر الأعلى ، وقد صرت عضواً استشارياً به كما أخبرتك ، أخبرت المجلس بجهوداتى فى ذلك عند رئيس النظار ، وحينئذ اقترح حسن صبرى باشا أحد أعضاء المجلس أن نذهب جمیعاً لرئاسة مجلس النظار للشكر ، وكان رئيس النظار رشدى باشا ، فلما دخلنا وكان معنا الشيخ سليمان العبد ، وكان يقول الشعر ، سمعت رشدى باشا يقول له عند مصافحته : «أهلاً بشاعر العلماء ، هذا هو يومك».

«ولكن يظهر أن الشيخ سليمان العبد لم يكن مستعداً ، وهنا خطر لي أن أفكر في بيتهن أقولهما إذا كان الشيخ سليمان لا يقول شيئاً ، وبعد تناول القهوة تبين أن الشيخ العبد لم يفكرا في الشعر ، فتوجهت لرشدى باشا ، وقلت :

نلنا بخير رئيس فى مصر اعظم قصد

فالدين يدعو لحياة سلطان مصر ورشدى

«فسر الحاضرون، ثم نقل رشدى باشا هذه الواقعة للسلطان حسين فسر أيضًا منها».

(٥)

يتحدث الظواهرى عن اختياره عضوًا فى مجلس الشيوخ، ويذكر بأنه عرف بالنبأ من الصحافة، وأنه قيل له إن الدولة أخذت فى هذا التعيين بالتقاليد البريطانية، ويشير إلى بعض الفوائد التى حققها وجوده فى هذا المجلس وإلى رياسته للجنة الأوقاف والمعاهد الدينية وإلى دعوته إلى إقامة المسجد الضخم الذى أقيم فى ساحة المجلس كما يشير إلى أنه هو والمفتى كانا يتركان مقعديهما فى المجلس عند عرض أى موضوع يعتقدان أنه ينافي أحکام الدين، كالأرباح المالية (يقصد أرباح البنوك التى لا تخلو من شبهة الربا فى اعتقاده):

«... استيقظت صباح أحد الأيام فوجدت اسمى منشورًا فى الجرائد ضمن أسماء أعضاء مجلس الشيوخ المعينين، ورأيت أيضًا اسم بطريرك الأقباط وحاخام اليهود واسم الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية، فلما سألت كيف لم يؤخذ رأى فى مثل هذا الموضوع قبل إقامته قيل لي إن التعيين حصل بحكم الوظيفة، ففى بريطانيا يصير الرؤساء الدينيون أعضاء بمجلس اللوردات بطريقة آلية بمجرد تعينهم فى وظائفهم، وقيل لي إنه روى اتباع نفس المبدأ فى مصر فعين شيخ الإسلام والبطريرك والحاخام وهم رؤساء الأديان الثلاثة أعضاء بمجلس الشيوخ، وروى أن يضاف المفتى أيضًا ليكون تمثيل الإسلام ببعضين بدلاً من واحد نظرًا لأن الإسلام هو دين الأغلبية».

«وبهذه المناسبة فإنني ألاحظ أن وجود رئيس الدين الإسلامي في مجلس الشيوخ لا يخلو من فائدة، فقد تكنت أثناء وجودي به من بث الروح الدينية بالمجلس، فكنت أطلب رفع الجلسة دائمًا للصلوة عند حلول موعدها، كما طلبت إنشاء مسجد فخم يقام في ساحة البرلمان ليؤدي الأعضاء المسلمين فيه الصلوة فأنشئ هذا المسجد فعلاً وهو قائم الآن في ساحة البرلمان».

«ثم بانتخابي رئيساً للجنة الأوقاف والمعاهد الدينية في مجلس الشيوخ تكنت من الإشراف العملي والتشريعي على هذه الجهات الدينية».

«ثم تمشياً مع فكرة بث الروح الدينية في المجلس فإنني مع المفتى كنا دائمًا نترك مقعدينا ونخرج من المجلس إذا ما عرض شيء ينافي أحكام الدين كما في مسائل الأرباح المالية مثلاً، فقد كان نرى أننا مادمنا غير قادرين على دفع هذه المبادئ غير الشرعية التي تغلغلت في النظام الحكومي، فلا أقل من انسحابنا وقت عرضها ونظرها لئلا نكون مقررين لها، وفي هذا المسلك على بساطته إذكاء لروح الدين».

(٦)

يشير الشيخ الطواهري فيما يرويه عنه نجله إلى أنه كان مرشحاً لرئاسة بعثة الحج المصرية في العام التالي لتولي السلطان حسين السلطة، لكنه اعتذر للسلطان عن قيامه بهذه المهمة نظراً لما كان يخشاه من أن تكون بعثات الحج في ذلك العام سبيلاً إلى الاعتراف بالشريف حسين (شريف مكة) خليفة للمسلمين حسبما شاع في بعض الأوساط، ويذكر الشيخ الطواهري أنه ناقش السلطان في هذا المعنى فنفاه له، كما يذكر أنه رشح للسلطان مجموعة أخرى من المشايخ هم الشيخ النجدي، والشيخ الطوخى، والشيخ بخيت، وأنه تصادف أن محمود شكري باشا رئيس الديوان استدعاه ليستشيره في تعيين خليفة للسيد البدرى بعد وفاة

الشيخ مصطفى الخليفة، وتصادف أن كان المشايخ الذين رشحهم فى انتظار مقابلة الخديو، فأدخل معهم إلى السلطان، ولما طلب السلطان رأى الشيخ بخيت قال: إنه يرشح الشيخ الظواهرى، وهو ما اعتبره الظواهرى توريطاً فى قالب المديح.

ويروى الظواهرى أن الشيخ بخيت أشاع أن السلطان غاضب على الظواهرى وأنه ينوى رفته أو نقله إلى معهد صغير.

كما يرى أن الشيخ الخضرى ومعه علماء آخرون قاموا بهممة البعثة، وعادوا دون أن تثار مسألة الخلافة.

وهو يرى أنه دعى إلى الإفطار على مائدة السلطان حسين فى رمضان:

«... وكان معى على المائدة الشيخ حسونة، والشيخ سليم البشري، وكان شيخ الجامع الأزهر، وبعض من الأمراء والوزراء، فبعد تناول القهوة أخذ يتحدث إلينا السلطان عن انقلاب الحكم فقال: إنه لا يرى معنى لتعليق المصريين بتركيا إلى هذا الحد، وتساءل: ما هي علاقة مصر بتركيا؟ ولماذا كل هذا الشغف من جانب المصريين بها، سواء من الوجهة الدينية أو الوطنية؟! والحق أن جميعنا لم نفهم فى ذلك الوقت المناورة السياسية التى كان يرمى إليها السلطان. فمن الجهة الدينية كانت بيننا وبين تركيا علاقة مقدسة هي وجود الخلافة فيها، وكفى بذلك سبباً لتعلق المصريين بها، أو على الأقل للعطف عليها، وأما من الجهة الوطنية فإن تركيا لم تعتد علينا ولم ينشأ بيننا وبينها ما يوجب عداها، فلما قال السلطان ما قال، صمت العلماء ولم يرحب أحدهم أن ينطق بكلمة لا محاجزاً كلامه ولا مناقشاً له، وعندئذ بدأت أنا الكلام فقلت: إن المصريين يا مولاي معدورون فى عدم معاداة الأتراك، فإنهم فى الحقيقة حيرى بين صديق ووالد، أما الصديق فهو إنجلترا وأما الوالد فهو تركيا، وفيها خليفة المسلمين، وكفى أن

المصريين لم يقوموا بعمل إيجابي، فسكتوهم هذا هو في نفسه مجاملة للاقلاّب».

«عندئذ بدا على السلطان الغضب، فنظر إلى وقال: من الذي أدخل الإنجليز في مصر؟ يريد التلويع إلى أن الأتراك هم الذين تسببوا بحقيقة في ذلك، فقلت: هذا معلوم يا مولاي والماضي لا يعاد، ثم أردت أن أطوى الكلام لما رأيت من غضب السلطان، فقلت: وعلى كل حال فالمصريون معذورون يا مولاي، فاشملهم برضاك، ولا تغضب عليهم، فأنت الآن أبوهم، فنهض السلطان ونهضنا وانصرفنا من السرای، وركبت مع الشيخ قراءة إلى منزله، فقال الشيخ قراءة لي: هذا أمر جلل، وإنى أخاف عليك، لطف الله بك، فقلت: أنا قلت ما رأيته والله الحافظ، وقد كنت مخلصاً له في كلامي، وكفاني بذلك إرضاء لضميري!».

(٧)

ويروى الظواهرى بسعادة بالغة كيف أنه لم يخسر شيئاً نتيجة موقفه الواضح وتصريحه برأيه أمام السلطان حسين.

«وفي نفس الليلة زرت الشيخ حسونة النواوى في منزله، فقال: الله درك في صراحتك وشجاعتك، ولا تؤاخذنى فيما كان مني من قبل عندما عارضت فى تعينك وكيلًا عن والدك عندما كان مريضًا فى سنة ١٩٠٧ ، فلو كنت أعلم عنك وقئت تلك الخصال القوية لما ترددت فى الموافقة».

وهو يروى أنه قابل السلطان حسين بعد يومين، وأنه قال له:

«... لقد كنت صريحةً جداً في كلامك بالإفطار، وأنا أنسشك ألا تعود مثل هذا الكلام الذي قلته، فأنت تعلم أن تركيا في حالة حرب مع الإنجليز، وكلامك

هذا يغضب الإنجليز ، وقد تجد نفسك منفيّاً في مالطة فانتبه ، وأنا لا ألومك وأنا
معذور أن أكون هكذا ، فالسياسة تقضي بذلك لكي لا تضر مصر بشيء». .
«فشكرته وانصرفت».

* * *

ومجمل رأى الشيخ الظواهرى فى السلطان حسين أنه كان «رجل خير ، وأنه
كان للمصريين كالوالد لا يريد إلا مصلحتهم ، وأنه إن هو كان أحياناً عصبياً
المزاج ، أو شديد الكلام ، فما كان ذلك ليدل على شيء ردئ فى نفسه ، أو سوء
يضمراه فى قلبه ، بل هى مجرد نزعات سرعان ما تنقضى ، ثم يتبعها صفاء
وانشراح».

* * *

obeikandl.com

الباب السادس

**دور الشیخ الظواہری
فی السیاست المصریة الخارجیة**

(١)

لم يكن اختيار الظواهرى عضواً فى مجلس الشيوخ بمثابة أول عمل سياسى يتولاه، ذلك أنه منذ بداية الحرب العالمية الأولى كان بحكم مكانته الروحية والاجتماعية واحداً من القريين من العمل السياسى على مستوى الدولة، وبينما الشيخ الظواهرى دون أن يضطره أحد إلى هذا إلى أنه كان من الذين لعبوا دوراً فى تحديد الاتمام الدينى لدى المصريين فى بداية الحرب العالمية الأولى، ذلك أن مصر كانت تابعة لبريطانيا تبعية الاحتلال، على حين كانت الدولة العثمانية التى كانت مصر لاتزال جزءاً منها فى الصف المعادى لإنجلترا، وهكذا كان الدعاء للخليفة بمثابة استدعاء لأولى الأمر من الإنجليز، وهذا هو ما دفع رئيس الوزراء حسين رشدى إلى أن يطلب من الشيخ الظواهرى مخرجاً، وقد وجده له الظواهرى :

..... على إثر تولية السلطان حسين على العرش، استدعانى رشدى باشا من طنطا إلى منزله، فلما قابلته قال لي : لقد استدعيتك لاستشيرك فى أمر هام (يقصد مهم) لا باعتبار أنك شيخ معهد طنطا بل باعتبار أنك وأنا مسلمان مصريان، فما رأيك فى مسألة الدعاء للخليفة على المنابر؟ فقلت : هل جلوس الأمير حسين على عرش مصر وتنصيبه سلطاناً بدلاً من « خديو » مقدمة لإلغاء الخلافة؟ .

« فقال : لا .. ولكن لا معنى لأن ننادى بالنصر لمن يحاربنا، فأنت تعلم أن تركيا الآن فى حرب مع إنجلترا ونحن بجانب إنجلترا ». .

فقلت: «إنى أعتقد أن حذف الدعاء لل الخليفة من الخطب على المنابر سيهيج المسلمين حتماً، ورأى إذا كان لابد من عمل شيء يتفق مع موقفنا مع الإنجليز فليكن أن يدعى إلى الخليفة من غير ذكر اسمه، وأن يكون الدعاء بال توفيق لا بالنصر، فأعجب بالفكرة، وقال: «أرجوك أن تعمل لي نص دعاء جديداً» وفي الصباح قابلته ومعي النص الذى وضعته وجعلت فيه الدعاء لل الخليفة بال توفيق بدلاً من النصر، وبعد ذلك صدر الدعاء كما وضعته مع تعديل بسيط، وقال لي رشدى باشا: «اللعلك رضيت بالنص الذى ظهر وأنا قلت لزمائى إن الفضل فى هذا لك».

(٢)

وفي موضع آخر من المذكرات التي رواها لابنه يتحدث الشيخ الظواهرى عما يعتبره نوعاً من أنواع الحصافة السياسية في موقفه من إعلان الأحكام العرفية في مصر عند إعلان هذه الأحكام مع بداية الحرب العالمية الأولى، وهو يروى بعض حواراته التي دارت مع رئيس الوزراء رشدى باشا، فنجده حريصاً على أن يذكر أنه استطاع أن يغير من صيغة البيان التي أعدت من قبل، كما نجده وقد تمكن من مد أجل البث في الموضوع، كما نجده قد أنجح نفسه (!!) من أن يكون واحداً من الموقعين على مثل هذا البيان الذي لا يرتاح إليه العامة في العادة، ونحن نرى فيما يرويه الظواهرى نموذجاً تقليدياً أقرب ما يكون إلى سلوك كبار الموظفين الذين لا يخرج جهدهم عن محاولات شكلية ليس لهم أكثر منها فيما يتناولونه:

«... عندما أعلنت بريطانيا الأحكام العرفية في مصر في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) كان المصريون غاضبون [يقصد: غاضبين] على هذه الأحكام، فرأى حسين رشدى باشا رئيس النظار وقتئذ أن يستصدر بياناً من الأزهر يدعو فيه الأمة للامتنال للأحكام العرفية، وقد كنت في ذلك الوقت شيخاً للجامع الأحمدى بطنطا، وكان الشيخ أبو الفضل الجيزاوي شيخاً لمعهد

الإسكندرية، فدعينا لمقابلة رشدي باشا، فلما وصلنا وجدنا عنده الشيخ سليم البشري شيخ الجامع الأزهر وقتئذ، وكذلك الشيخ محمد بخيت والشيخ عبد الرحمن قراعة، فوجه رشدي باشا الكلام إلى العلماء وقال: «أنتم تعرفون أن الأحكام العرفية قد أعلنت في البلاد والحكومة تريد أن يطيع الأهالي هذه الأحكام لأنها من مقتضيات الحرب، وقد عمل الشيخ سليم البشري شيخ الجامع بياناً للهدوء وترى الحكومة نشره في كل القطر، وهذا هي نسخة منه قد أعدت فعلاً أريد أن أعرضها عليكم».

«ثم ناولنا رشدي باشا النسخة وقرأناها فوجدنا فيها أن الشيخ سليم البشري يدعو للرخص للأحكام العرفية اقتباساً من الدين، وعندما قرأناها لاحظت أن الشيخ سليم كان كأنه واجم غير مرتاح، فأردت أن أساعده في موقفه الحرج فوجهت الكلام لرشدي باشا فقلت: هل يسمح لي عطفة الباشا في إبداء ملاحظاتي، فقال: وهل هناك ملاحظات؟ فقلت: إنني أرى أن هذا البيان سيهيج الناس لتصوره من رجال الدين، وإنني أبدى رأيي لعطفتكم بصراحة، حينئذ تكلم الشيخ بخيت فحبذ رأيي، ثم تحمس الشيخ أبو الفضل وانضم إلىّ في الرأي».

«و هنا تكلم رشدي باشا بالتلليفون مع شخص إنجليزي وبعد الكلام الطويل معه قال رشدي باشا: يمكنكم أن تعدلوا في البيان وتضعوا فيه ما تريدون، وغير العلماء مواضع بعض الجمل، وعلى أثر ذلك طلب رشدي باشا أن يوقعه الحاضرون فقلت له: إنني أرى أن يكون هذا النداء من هيئة كبار العلماء، وقصدت من ذلك امتداد الفرصة لبحث الموضوع، فوافق رشدي باشا».

«ثم في اليوم التالي جمع الشيخ سليم البشري بصفته شيخ الأزهر أعضاء الهيئة في الجامع الأزهر وعرض الموضوع عليهم وطلب منهم إمضاء البيان.. ولما كنت أنا في ذلك الوقت من غير أعضاء اللجنة فقد استأذنت من الشيخ سليم وانصرفت ولم أوقع وصدر البيان، فلما وجد رشدي باشا أن إمضائي غير موجود سأل عن السبب، فقيل له بأنني لست عضواً في هيئة كبار العلماء، فتبسم

وقال : لقد فهمت الآن مناورته ، فهو الذى اقترح أن يصدر القرار من هيئة كبار العلماء لکى يفلت من الإمضاء» .

(٣)

ونأتى إلى الموضوع الثانى فى هذا الباب ، وهو أهم بكثير من الموضوع الأول ، وهو الدور الذى قدر للظواهرى أن يلعبه فى مؤتمر الخلافة ، ونحن نجد الظواهرى حريصاً على الإشارة إلى أن خصمـهـ الشـيخـ حسينـ والـىـ كانـ حـرـيـصـاـ عـلـىـ إـبـاعـدـهـ عنـ حـضـورـ المؤـتـمـرـ وقدـ نـجـحـ بـالـفـعـلـ فـىـ هـذـاـ ،ـ لـكـنـ الأـقـدـارـ شـاءـتـ أـنـ يـحـضـرـ المؤـتـمـرـ بعدـماـ عـجـزـ مـثـلـوـ مـصـرـ الرـسـمـيـوـنـ عـنـ أـنـ يـسـيـطـرـوـاـ عـلـىـ التـوـجـهـاتـ المـتـارـضـةـ فـيـهـ ،ـ وـبـرـوـىـ الـظـواـهـرـىـ أـنـ شـيـخـ الـأـزـهـرـ الشـيـخـ أـبـوـ الـفـضـلـ الـجـيـزاـوىـ قـرـرـ دـعـمـ منـدوـبـىـ مـصـرـ فـىـ هـذـاـ المؤـتـمـرـ بـجـمـوـعـةـ مـنـ الـعـلـمـاءـ كـانـ مـنـهـمـ الـظـواـهـرـىـ نـفـسـهـ ،ـ لـكـنـهـ اـعـتـذـرـ عـنـدـمـاـ عـرـضـ عـلـيـهـ هـذـاـ القـرـارـ ،ـ وـهـوـ يـعـتـرـفـ أـنـهـ لـمـ يـقـبـلـ الـانـضـمامـ إـلـىـ هـذـاـ الـوـفـدـ إـلـاـ بـعـدـ أـنـ نـقـلـ لـهـ أـحـدـ أـصـدـقـائـهـ فـىـ السـرـايـ رـغـبـةـ الـمـلـكـ فـؤـادـ نـفـسـهـ فـىـ أـنـ يـحـضـرـ الشـيـخـ الـظـواـهـرـىـ المؤـتـمـرـ :

«... وفي وسط هذه الحالة المرتبكة غير المستقرة إلى شيء معين ، انعقد المؤتمر بالقاهرة في الميعاد الذي حدد له في سنة ١٩٢٦ ، ولكنه كان انعقاداً مشوهاً مبتوراً ، فقد حضرته حقاً الوفود التي وردت من المغرب ومن سوريا ومن فلسطين ، لكنه لم يكن المؤتمر الإسلامي العام ، ولم تكن له الصخامة أو القوة التي تنبأ له بها المتنبئون» .

.....

«وكان الشـيـخـ حـسـنـ والـىـ يـعـمـلـ لـإـبـاعـدـهـ عنـ الـمـؤـتـمـرـ ظـنـاـ مـنـهـ أـنـىـ سـأـفـسـدـ عـلـيـهـ التـرـيـبـ الـذـيـ رـسـمـهـ فـىـ نـفـسـهـ وـهـوـ عـمـلـهـ عـلـىـ تـنـصـيبـ الـمـلـكـ فـؤـادـ خـلـيـفةـ لـلـمـسـلـمـيـنـ ،ـ وـكـانـ الشـيـخـ حـسـنـ والـىـ وـقـتـئـذـ صـاحـبـ نـفوـذـ فـىـ الـمـعاـهـدـ الـدـينـيـةـ وـفـىـ

شئون المؤتمر، فلم يوجه له بادئ الأمر دعوة للمؤتمر فبقيت بعيداً أثناء انعقاد جلساته الأولى، وكان ذلك موضع كلام الناس في الصعيد واندهاشهم، لكن بعد ذلك اضطرر الشیخ أبو الفضل (يقصد: الشیخ أبو الفضل الجیزاری شیخ الجامع الأزهر) لدعوتی اضطراراً عندما أحس أن أعضاء الوفود الإسلامية قد تبرموا بمناورات الشیخ حسین والى التي لم تكن على شيء من السياسة، فلما وجد المرحوم الشیخ أبو الفضل الجیزاری شیخ الأزهر ورئيس المؤتمر أن لهجة الوفود قد تغيرت وخشي على مقام مصر من ذلك، قرر ضم طائفة من رجالات مصر إلى المندوبين المصريين، فقد كان هؤلاء حتى الآن قاصرين على الشیخ والى ونفر قليل من أعوانه).

«وكانت فكرة الشیخ أبو الفضل أن الأعضاء الجدد يشدون أزره أو يساعدونه على إنقاذ الموقف، وكان من ضمن هؤلاء السيد عبد الحميد البكري، والشیخ محمد شاكر، والشیخ إبراهيم الجبالي، والشیخ عبد المجيد اللبناني، وأحمد تيمور باشا، وأمين سامي باشا، والسيد وحید بك الأيوبي، والشیخ محمد بخيت، والشیخ عبد اللطیف الفحام، وأنا، فبعث إلى الشیخ أبو الفضل خطاباً بأسیوط يخبرني فيه بذلك ويطلب مني الحضور للقاهرة حالاً للمؤتمر، ولكنني لم أسافر احتیاجاً مني أولاً على إهمالهم لى عمداً في بادئ الأمر، ثم تباعداً مني عن تحمل التیجنة السيئة التي سيسفر عنها المؤتمر حتماً بسبب تصرفات الشیخ والى».

«فلما عرف الشیخ أبو الفضل إلحاجامي أرسل لي تلغرافاً يستعجل حضورى ويلح فيه، ثم أرسل لى صديق فى السراى يخبرنى بأن الملك فؤاد يرغب فى حضورى للمؤتمر لكي أساعد على تنقية الجو فيه».

(٤)

ويشير الطواهرى فى تواضع إلى الدور الذکى الذى قدر له أن يلعبه فى مؤتمر

الخلافة حين اقترح حلاً للمشكل الذي وقع فيه المؤتمر أن ينفض المؤتمر دون قرار على أن يؤجل المؤتمر آخر يتكامل فيه تمثيل الدول الإسلامية :

«... وجدت أن جوه [يقصد: جو المؤتمر] غير قابل للتنقية ، فقد اغبر كثيراً ، وحيثذ خطر لى أن أسلم طريق لحفظ كلمة المسلمين من التفرق ولقامت مصر أن يصان وإبقاء على الخلافة وحماية لها ، هو أن أسعى لفض هذا المؤتمر قبل أن يتخذ قراراً معيناً قد يزيد النفرة بين المسلمين ، أو يكون تسجيلاً مشيناً لرأى أو لآراء بعض الحاضرين ، ورأيت أن تكون حجتى فى ذلك عدم تكامل تمثيل جميع الأئم الإسلامية فى المؤتمر ، وأنه لا يجوز للحاضرين وهم أقلية بين شعوب الإسلام أن يتخذوا قراراً فى شأن يهم المسلمين جميعاً ، والأولى تأجيله إلى فرصة أخرى يتكامل فيها التمثيل ، ولما عرضت الاقتراح المتقدم وجدت امتعاضاً من الشيخ والى لأنه لم يكن يريد هذه النتيجة ، ولكننى أقنعت الشيخ أبا الفضل بفائدته لقامت مصر فانضم إلى باقى الأعضاء المصريين ، ثم وجدت من باقى الوفود الإسلامية موافقة تامة عليه ، فعرض الاقتراح على المؤتمر ووافق المؤتمر عليه ، وكان ذلك حلاً موفقاً سعيداً أطرانى من أجله الملك فؤاد بعد ذلك فى مقابلة خاصة لى معه».

«وبقبول هذا الاقتراح انفض المؤتمر وانفضت أيضاً معه فى الواقع مسألة الخلافة ، فحتى تاريخ كتابة هذا الكتاب لم يثر الموضوع ثانياً».

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ الطواهرى اختير على نحو ما أشرنا فى الباب الأول من هذا الكتاب لتشكيل لجان مؤتمر الخلافة فى بلدان الصعيد .

(٥)

والشاهد أن الشيخ الطواهرى كان يرى الملك فؤاداً جديراً بأن يكون خليفة للMuslimين ، وكان يبرر هذا ببعض ما كان يعتقده فى شخصيته ، وكان يصفه فى هذا المقام بأنه :

«ملك ممتاز، وعلى جانب عظيم من العلم والتنوير، ولقد وطدت له السنون الطويلة التي مضتها في بلاط مصر أيام عباس ثم في بلاط إيطاليا بعد ذلك، خبرة فائقة في شئون الحكم، فهو خبير بأساليب الشرق والغرب معاً، وهو محنك، وذكي، ورزين، ومتئد، وهذه الصفات مجتمعة جعلت منه في ظروف مصر السياسية الشائكة التي تلت الحرب العالمية الأولى قائداً وزعيمًا لحركتها الوطنية فوق واجباته كسلطان، فكان ذلك من أسباب نجاح حركة الاستقلال».

«إذاً، فالمملك فؤاد خليق حقاً بمركز الخلافة، فهو ملك مسلم متوج، وله في العالم مكانة وعزّة، وهو يمكنه أن يتكلم عن المسلمين وأن يدافع عنهم بالقدر الذي يمكن لأى ملك مسلم آخر أن يفعله».

(٦)

ومن الجدير بالذكر أن الظواهرى يشير إلى محاولة الملك فؤاد المبكرة من أجل التدخل في النزاع على الحجاز بين الملك على بن الحسين الذى هرب من مكة واتخذ مقرّاً له في جدة، وبين النجم الصاعد عبد العزيز بن السعود، وهو يرى في مذكرة أنه الملك فؤاد أمر بإرسال بعثة مصرية لأرض الحجاز تقابل علياً في جدة، ثم تقابل عبدالعزيز في مكة، وتعرف منها ما يقوله كلُّ منها في مصير الحرمين الشريفين، ومصير عرفات وأحد والمطاف وبئر زمزم، وكل ما حول مكة والمدينة من مآثر ومساجد، فإن هذه كلها ملك للمسلمين قاطبة، وهي تراثهم من عهد إبراهيم وإسماعيل، فلا عبد العزيز ولا علياً ولا أحداً غيرهما يملك أن يغير أو يعدل فيها .

وكانت بعثة الملك فؤاد مؤلفة من ثلاثة رجال هم: الشيخ محمد مصطفى المراغي أحد قضاة مصر الشرعيين، ومحمد المسيري بك رئيس مكتب الحج بوزارة الداخلية المصرية، وعبد الوهاب طلعت بك من رجال السראי».

«وقد قابلت هذه البعثة كلاً من الملك على بن الحسين، والملك عبد العزيز آل سعود».

(٧)

وننتقل الآن إلى الحديث المهم عن دور الظواهري في تحسين العلاقات المصرية - السعودية، وقد سجل الظواهري جهوده في تحسين هذه العلاقات من خلال فقرات نقلها عن تقرير سبق له أن رفعه إلى وزارة الخارجية المصرية باعتباره رئيس الوفد المصري الرسمي في مؤتمر مكة.

«ومن الجدير بالذكر أن الملك عبد العزيز بن السعود (هكذا كان يكتب اسمه) كان قد وجه دعوة إلى حكومات البلاد الإسلامية قاطبة لإرسال وفود رسمية تعقد في مكة وفي موسم الحج التالي مؤتمراً إسلامياً عاماً ينظر في جميع شؤون الحجaz، ويقدم ما يريد أن يقدمه من تنظيم وإصلاح، ويكون بمثابة محكمة إسلامية عليا تحكم لعبد العزيز أو عليه».

«كان هذا الموسم موسم سنة ١٣٤٥ هجرية، فقبلت معظم البلاد الإسلامية دعوة عبد العزيز بن السعود ووصلت وفودها إلى مكة في ذي الحجة من ذلك العام، إلا وفد مصر لم يصل معها وأعلن أنه سيتأخر».

«ففي تلك السنة (١٩٢٦) كان على رأس الحكومة المصرية أحمد زبور باشا، وكان متأثراً من تصرفات الوهابيين في الحجاز وناقماً عليها، فلم يكن من رأيه أن تلبي حكومة مصر دعوة عبد العزيز، ورأى أن الأوفق أن تستبقى الصرة الذهبية، وكذلك إيراد أوقاف الحرمين يصرف في مصر على وجوه الخير بها ولا ترسل للحجاز».

«ولكن الله رعى في ذلك العام أهل الحجاز الفقراء، ففي زوبعة سياسية مصرية لا شأن لها بالحجاز [هكذا يقول الظواهري واصفاً إخراج زبور وحكومته من الحكم بأنه كان زوبعة مع أنه كان مكتسباً سياسياً تحقق نتيجة الائتلاف] استقال

أحمد زبور باشا رئيس الحكومة المصرية وحل محله عدلى يكن باشا، فتبدلت بذلك سياسة الحكومة المصرية إزاء مؤتمر ابن السعود تبلاًًاً تاماً، فقد رأى عدلى يكن أنه إذا أمكنه أن يبدل القطيعة بالتفاهم والتشاور فقد يرجع الوهابيون ما أغضب باقى المسلمين، وإذاً فلا مانع من أن توافق الحكومة المصرية وفداًًاً لمؤتمر مكة ليعطى النصيحة، وليهدى ما استطاع، فلعله ينجح هذه المرة».

.....

«وكان وفد مصر مؤلفاً من الشيخ الأحمدى الظواهرى رئيساً، ومن محمد المسيرى بك مدير إدارة الحج بوزارة الداخلية المصرية، والأستاذ محمد توفيق فنصل مصر في جدة أعضاء».

(٨)

وقد سجل الظواهرى فى تقريره إلى وزارة الخارجية نص كلمته فى المؤتمر الإسلامى وكان مما جاء فى هذه الكلمة :

« . . أن من أكبر نعم الله على مصر أن وفقها الله من عهد بعيد لأن تقوم بخدمة هذه البلاد، فلها الشرف بأن تكسو بيت الله الحرام كل عام . . وقد أنشأت التكايا والمستشفيات . . وفي كل عام ترسل الصدقات والمبرات، ولعلها الدولة الوحيدة التي يوجد في ميزانيتها الرسمية رقم خاص باسم التبرعات للحجاج، وهذا غير مبرات وزارة الأوقاف المصرية، وهناك من المشاريع الصحية التي يسرني أن أقول إن النية متوجهة إليها ما يكلفآلاف من الجنيهات في سبيل إسعاد الحجاج».

«الذى نحن نرحب بالاشتراك فى تقرير ما يعود على الحجاج بالخير، سواء كان من طريق تحسين المواصلات أو الصحة أو نشر العلوم الدينية، وإذا قلت العلوم الدينية فلا أعني مجرد الفقه والحديث، بل أشمل نحو الحساب والهندسة والجغرافيا وغيرها، فإن تعلمها من فروض الكفايات».

(٩)

وقد نجح الشيخ الطواهري من خلال مؤتمر مكة في أن يحصل من المؤتمرين على اعتراف صريح بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى، وكان القانون الأساسى قد أشار إلى ما قد يفهم منه أن مصر والسودان قطران، فاحتاج الطواهري وحصل على موافقة جميع الحاضرين على أن الحديث عن السودان فى القانون الأساسى لا يقصد السودان المصرى الذى هو جزء من مصر :

«... وأنكم تعلمون أن مصر والسودان شيء واحد لا يتجزأ، وما السودان إلا قطعة من مصر، إلا أنها رأينا في القانون الأساسى ما يشير إلى أن مصر قطر والسودان قطر آخر، وهذا لا يتفق مع الحقيقة، ولو أتيح لحضراتكم الاطلاع على ما جاء بخطبة العرش عند افتتاح البرلمان المصرى لوجدتم ما يؤيد الرأى المصرى الصحيح، ومهما تزلنا في المسألة فلا أقل من أن نقول إنها لا تزال موضع بحث فيما يتعلق بمدى حق مصر في سودانها».

«فباسم الوفد المصرى في هذا المؤتمر أرجو أن تصححوا هذه المسألة، وإذا كان ما قصدته المؤتمر بالسودان هو غير السودان المصرى كما سمعت من بعضهم، فأرجو أن يبين المؤتمر ذلك، فهل توافقون على أن السودان المصرى جزء من مصر، وأن ما قصدتوه بكلمة السودان غير السودان المصرى .. أرجو الجواب».

«السكرتير: نعم .. إن الذى أراده المؤتمر من «السودان» هو غير السودان المصرى الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر».

«الجميع : موافقون على ذلك».

(١٠)

وقد نجح الطواهري في مؤتمر مكة في أن يحصل على اعترافات سعودية مهمة (حتى وإن تكن بمثابة اعترافات سلبية) بالحرية المذهبية، وذلك في مواجهة

الحاديـث الشـائـع عن تـكـفـير الـوهـابـيـين لـغـيرـهـم مـن المـذاـهـب ، وـمـنـهـا المـذـهـبـ الـذـى يـتـعـبـدـ عـلـىـ نـهـجـهـ الـمـصـرـيـونـ حـيـنـ يـذـكـرـونـ الرـسـوـلـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ فـىـ توـسـلاـتـهـمـ أـوـ دـعـائـهـمـ ، وـمـعـ أـنـ الجـلـسـةـ اـنـتـهـتـ قـبـلـ الـوـصـولـ إـلـىـ قـرـارـ نـهـائـىـ ، فـقـدـ كـانـ هـذـاـ فـىـ حـدـ ذـاتـهـ اـعـتـرـافـاـ بـالـمـذـاهـبـ الـأـخـرىـ .

وـكـانـ مـاـ قـالـهـ الـظـواـهـرـىـ فـىـ الـمـؤـمـرـ :

« . . . سـأـقـولـ بـصـرـاحـةـ وـأـرـجـوـ أـنـ لـاـ يـتـأـلـمـ أـحـدـ ، كـمـ قـالـ القـائـلـوـنـ إـنـ النـجـديـنـ يـكـفـرـوـنـكـمـ فـىـ كـذـاـ وـكـذـاـ . . وـقـدـ جـئـنـاـ لـتـبـيـنـ الـأـمـورـ وـلـتـنـافـيـ وـلـتـصـافـيـ » .

« لـقـدـ كـانـ مـنـ أـمـرـ أـبـىـ جـعـفـرـ الـمـصـوـرـ أـنـ أـرـادـ أـنـ يـحـمـلـ النـاسـ عـلـىـ مـوـطـأـ مـالـكـ فـقـالـ لـهـ مـالـكـ رـضـىـ اللـهـ عـنـهـ : « هـيـهـاتـ هـيـهـاتـ . . قـدـ تـفـرـقـ أـصـحـابـ رـسـوـلـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ فـىـ الـأـمـصـارـ وـعـنـدـ كـلـ قـوـمـ عـلـمـ » ، فـانـظـرـوـاـ إـلـىـ مـاـ رـأـهـ إـلـيـهـ إـلـاـ مـالـكـ ، إـذـ لـمـ تـأـخـذـ النـعـرـةـ وـالـأـثـرـ وـالـأـنـانـيـةـ وـطـلـبـ أـنـ يـكـوـنـ النـاسـ أـحـرـارـاـ فـىـ مـذـاهـبـهـمـ » .

« . . . لـقـدـ رـأـيـتـ بـعـيـنـيـ هـنـاـ أـمـرـآـلـمـ نـفـسـيـ . . فـقـدـ كـنـتـ بـالـحـرـمـ أـمـرـ خـلـفـ الـقـامـ بـعـدـ الـطـوـافـ فـشـاهـدـتـ جـمـاعـةـ يـلـتـفـونـ حـوـلـ شـخـصـ مـصـرـيـ وـيـقـولـوـنـ لـهـ بـعـنـفـ شـدـيدـ وـقـسـوـةـ : « أـأـنـتـ قـلـتـ يـارـسـوـلـ » ، هـنـاـ خـافـ الشـخـصـ فـىـ نـفـسـهـ وـأـنـكـرـ وـانـكـمـشـ وـذـعـرـ إـلـىـ دـرـجـةـ أـفـاضـتـ عـيـنـيـ وـقـدـ جـاءـنـىـ بـعـدـ ذـلـكـ وـمـعـهـ كـثـيـرـوـنـ مـنـ الـمـصـرـيـنـ يـقـولـوـنـ لـىـ : « أـرـأـيـتـ كـيـفـ يـنـكـرـوـنـ عـلـيـنـاـ » ، فـهـدـأـتـ رـوـعـ مـنـ جـاءـنـىـ وـقـلـتـ لـهـمـ اـطـمـئـنـوـاـ وـلـاـ تـفـزـعـوـاـ وـاصـبـرـوـاـ حـتـىـ يـتـبـيـنـ الـحـقـ ، إـنـاـ الـهـدـىـ هـدـىـ اللـهـ » .

« هـذـاـ أـيـهـاـ السـادـةـ بـعـضـ مـاـ يـدـعـونـىـ إـلـىـ إـقـرـارـ هـذـاـ الـاقـتـراـحـ الـذـىـ أـطـلـبـ الـمـوـافـقةـ عـلـيـهـ ، أـنـاشـدـكـمـ اللـهـ وـرـسـوـلـهـ ، وـإـذـ قـلـتـ وـرـسـوـلـهـ فـأـرـجـوـ أـلـاـ يـعـتـرـضـ عـلـىـ مـعـتـرـضـ ، فـإـنـ هـذـاـ اـعـتـقـادـيـ الـذـىـ أـدـيـنـ لـلـهـ عـلـيـهـ ، أـنـاشـدـكـمـ اللـهـ وـرـسـوـلـهـ أـنـ تـعـمـلـوـاـ بـالـتـسـامـحـ وـسـعـةـ الـصـدـرـ ، وـعـسـانـاـ نـفـضـيـ عـلـىـ أـسـبـابـ هـذـهـ الـخـلـافـاتـ الـتـىـ أـضـرـتـ بـالـمـسـلـمـيـنـ ضـرـرـاـ بـلـيـغاـ » .

« وـبـعـدـ الـأـخـذـ وـالـرـدـ قـرـرـ الرـئـيـسـ إـنـهـاءـ الـجـلـسـةـ قـبـلـ الـوـصـولـ إـلـىـ قـرـارـ نـهـائـىـ » .

(١١)

على أن أهم قرار توصل إليه المؤتمر الإسلامي في مكة كان فيما يتعلق بالحرية المذهبية فيما يتعلق بأداء مناسك الحج ، وهو ما يرويه الشيخ الطواهري نفسه حيث يقول :

«وقد انعقدت لجنة الاقتراحات وعرض فيها مشروع القرار الذي وضعه فضيلة الأستاذ الطواهري فقررت تقديمها إلى المؤتمر ، وهذا نصه :

«نظراً إلى أن الحجاز الشريف مركز ديني عام لأهل القبلة جمیعاً يفتد عليه المسلمون من كل فج على اختلاف مذاهبهم الفقهية والكلامية ليعبدوا ربهم وليقضوا مناسكهم ، يقرر المؤتمر أن يمكنوا جمیعاً من أن يؤدوا عباداتهم ومناسكهم وفق مذاهبهم المذكورة ، وألا يمنعوا إلا مما يمس كرامة أحد من الأحياء أو الأموات أو يخالف الإجماع المعتبر عند علماء أصول الفقه ، ويقرر أن الحكم بأن ما يأتي به الحاج موافق للمذهب الذي يتتبّع إليه أو غير موافق إنما يكون لعلماء ذلك المذهب لا لغيرهم» .

«وقد عرض هذا الاقتراح على المؤتمر ودارت مناقشة بشأنه واتسعت جوانب الكلام من وفود الهند ومصر وسوريا ، فأقر المؤتمر أخيراً الاقتراح الذي قدّمه الشيخ الطواهري» .

(١٢)

كذلك نجح الشيخ الطواهري في الحصول على وعد من السلطات السعودية بالتوقف عما كان بعض رجالها قد بدأوا فيه من هدم القبور وإزالة المآثر ، وقد نجح الشيخ الطواهري في الحصول على هذا الوعد على الرغم من أن مندوبي حكومة السعودية كانوا يرون فيه فتحاً لباب الشقاق والخلاف ، لكن قيمة

الظواهرى فى دعم مطالب الوفود الإسلامية مكتته من الوصول إلى السلام والصفاء فيما يتعلق بهذه الاختلافات المذهبية :

«فى هذه الجلسة قال الأخ شوكت على «اقتراح القبور والآثار أين هو فلينظر».

«فقال فضيلة الأستاذ الشيخ الظواهرى : اليوم آخر أيام المؤتمر ونريد أن ننصرف على سلام وصفاء ، وأرى حركة من جانب إخواننا الهنود تدل على شيء من الامتعاض ، كما أرى حركة تقابلها من الجانب الحكومى تدل على شيء من الشدة ، فأرجو ألا يكون ذلك ، فلينظر الاقتراح الخاص بالقبور والآثار».

«فقال حضرة يوسف ياسين المندوب الحكومى : «إذا كتم لا تريدون خلافاً وتودون أن يتنهى الأمر بسلام ، فأرجو أن لا ينظر في هذا الاقتراح لأنه هو بنفسه يفتح باباً للشقاق والخلاف».

«فقال فضيلة الأستاذ الشيخ الظواهرى : «إننا نريد إزالة سوء التفاهم .. أما السكوت على ما نحن عليه فضار ونريد أن يصل الصفاء إلى قرارات القلوب ، والحق حق مشاع بين الجميع ، ومن الحق ما هو من و يجب تلطيفه ، وأنتم أدرى وأبصر بعواقب إغضاب القلوب ، فأطلب عرض الاقتراح وقراءته».

«فتلا السكرتير الاقتراح ، وهذا نصه :

أرجو أن يقرر المؤتمر ما يلى : (١) أن يعاد بناء المآثر فى أقرب وقت ممكن . (٢) أن القبور التى لم تهدم ينبغي حفظها وصيانتها . (٣) أن القبور التى هدمت يترك أمر إعادة بنائها إلى لجنة من علماء المذاهب السنّية والشيعية ، فهذه اللجنة تنظر في ذلك ويكون رأيها نهائياً ، وقد شرح الاقتراح حضرة الأخ شوكت على ، وعلى إثر ذلك وافق المؤتمر عليه بالإجماع وأن يحال على هيئة من العلماء ليروا رأيهم فيه ، فقال الشيخ عبد العزيز العتيقى المندوب الحكومى : أريد التنبيه إلى أننا لا نوافق على اتخاذ القبور أوثاناً وأن الذى جرى ما مس رفاتاً وإنما كان المساس بالأحجار ، فقال فضيلة الأستاذ الشيخ الظواهرى : «معاذ الله أن يقول

أحد إن المسلمين اتخذوا القبور أوثاناً، ونريد ألا يتشدد قوم منا ويتعالوا فيما لا فائدة فيه».

(١٣)

وقد ذكر تقرير الوفد الرسمي الذي كان الشيخ الطواهري عضواً فيه إشارة إلى ما آل إليه حال المقابر والآثار:

«رأينا أن لا نبرح مكة قبل أن نزور المقابر والآثار لنشاهد ما صنعه فيها الجديون، ورافقنا في ذلك إخواننا الهنود، فلما زرناها رأينا ما هاج أحزاننا وأسال دموعنا، وهو يتلخص فيما يلى:

«أولاً»: أن محل مولد النبي صلى الله عليه وسلم قد هدم وأزيل كل أثر فيه وصار أرضاً بلقعاً، ورأينا فيه بأعيننا الكلاب ترتع وتبول على تلك الأرض التي شرفها الله بأن كانت أول أرض مسها جسم النبي صلى الله عليه وسلم».

«ثانياً»: رأينا أن الألواح الحجرية الأثرية المكتوبة بالخط الكوفي القديم التي وضعت على القبور ليعرف بها أصحابها قد أزيلت من مواطنها وكسرت تكسيراً».

«ثالثاً»: رأينا أن البناء الذي كان على قبر السيدة خديجة أم المؤمنين قد أزيل كما أزيل غيره، وهدمت القباب، ولم تبق أى علامات تفيد أن هذا قبر السيدة خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها، ولا يبعد على حسب ما تعود الناس هناك أن لا يمضى زمن حتى يجهل هذا القبر تماماً وينبئ ليدفن فيه أى إنسان وفق الحالة الجارية هناك».

(١٤)

ويروى الطواهري مضمون الحديث الذي تحدث به إلى الملك عبدالعزيز عندما أقام مأدبة للمؤتمرين في دار المؤتمرات وحضرها بنفسه مع حاشيته.

«إننا نشكر جلالتكم على كرمكم العظيم الذي تجلى في هذه الوليمة والذى تجلى من قبل فى إضافتكم (أى ضيافتكم) لحضرات المؤتمرين مدة إقامتهم بعكة المكرمة، لكننا نرجو أن تضموا إلى هذا الكرم كرماً آخر هو أهم ما تصبو إليه نفوستنا وترتاح إليه ضمائernا، بل هو حاجتنا الوحيدة لدى جلالتكم، ذلك أننا اجتمعنا هنا بناء على دعوة جلالتكم وقررنا قرارات هى لا قيمة لها إذا لم تقرن بالتنفيذ، وتنفيذها مترون بجلالتكم، إننا نسافر وتركها وديعة لديكم فأرجو أن تؤكدوالنا أنها ستكون موضع التنفيذ حتى نرجع إلى شعوبنا نخبرهم بذلك لاستعراض ضمائركم القلقة المضطربة. واسمحوا لي أن أتكلم فى شيء آخر مهم، ذلك أننا زرنا اليوم المآثر والمقابر فرأينا ما فتت أكبادنا، وأسائل دموعنا، وما لا يقره الدين ولا الإنسانية. فقد رأينا الكلاب ترتع وتتبول على أرض مسها جسم النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن صارت بلقعاً وميداناً من ميادين مكة التي يكثر فيها الكلاب، وإنى أقترح عليكم اقتراحًا أرجو أن يرضى المسلمين ولا يحرجكم».

«قد صار هذا المكان فضاء فاجعلوه مسجداً، وامنعوا منه كل ما يمنع من المساجد، وفي ظنى أنه كان من قبل مسجداً، فانتهاك حرمته الآن انتهاك لحرمة مسجد، ومهما كان الأمر فلا يمكن أن يوجد به حال أى اعتراض من أى أحد على جعله مسجداً».

«إن منْ كان قبلكم من الفاتحين الإسلاميين كانوا يحولون معابد غير الله إلى مساجد، ومهما قلتكم في شأن هذا الأثر من قبل فلن يبلغ هذه المرتبة».

(١٥)

كذلك نجح الشيخ الظواهرى بدبليوماسية شديدة فى إجهاض فكرة الدعوة إلى أن تكون لابن سعود سيادة نوعية على العالم الإسلامي أجمع باعتباره حاكماً للحجاجز:

«حدث عقب المؤتمر أن قام أحد الهنود يخطب في موضوع شكر المؤتمر وطلب التسامح والصلح عما عساه يكون قد حصل من أحد، ثم تدرج إلى شكر جلاله ابن السعود والثناء عليه، وقال في أثناء ذلك إنه باعتباره حاكماً للحجاج له سيادة نوعية على العالم الإسلامي أجمع، فنهض فضيلة الأستاذ الشيخ الطواهرى مقاطعاً له، وقال له :

«أيها الأخ .. لا جلاله ابن السعود يقرك على هذا ولا نحن نقرك، وقام الأعضاء جميعاً ولم يتم هذا الخطيب كلامه .. وقد أعلن حضرات الإخوان الهندود أنهم براء مما قاله هذا الخطيب، وإنه لم يعلمهم بما يقول».

(١٦)

ويحرص الشيخ الطواهرى فيما رواه لنجله على أن يسجل اعتزازه بتقدير كلٌّ من عدلٍ يكن، وعبدالخالق ثروت لجهوده في هذه المهمة وهو يقول :

«... كان على وفد مصر بعد عودته من مهمته في المؤتمر أن يقدم تقريره لوزير الخارجية المصرية، لأن مهمته هذا الوفد كانت مهمة رسمية في دولة أجنبية، وعندما انتهى عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية وقئتذل من قراءة التقرير استدعي إليه الشيخ الطواهرى رئيس الوفد وقال له عبارة مأثورة هي شهادة للأزهريين وفخار لهم، قال : «إنى لم أكن أعرف من قبل أن الأزهر يخرج سفراً سياسة كما يخرج علماء دين، ولكنى علمت الآن أن الأزهر قادر على كل شيء».

«وعندما قابل الشيخ الطواهرى عدلٍ يكن باشا رئيس الوزراء قال هو الآخر عبارة هي الأخرى انتصار للأزهريين أيضاً، ولكن فى قالب فكه طريف، إذ قال : «لم أكن أعرف أن فى مقدور عمامة أن تأتى بعمل عظيم مثل هذا».

(١٧)

ومن المفيد أن نطلع على رأى الظواهرى فى دور الدولة السعودية الحديثة بعدما أتاح له الزمن أن يقارن تطورها الحضارى على مدى عشر سنوات.

... وبعد ذلك بعشر سنوات تقريباً، أى فى سنة ١٩٣٧ ، عاد الشيخ الظواهرى للحجاز حاجاً وهناك رأى أشياء أخرى غير التى رأها عند انعقاد المؤتمر، لقد تغيرت أفكار الوهابيين إلى حد بعيد، فشرب الدخان صار الآن مباحاً، وألات الراديو تسمع في كل مكان، والتليفون قد أدخل في قصر ابن سعود وباقى دواوين حكومته».

«بل إن الشيخ الظواهرى وهو شيخ الإسلام المصرى السابق في ذلك الوقت، كان أول مسلم يطير من مكة إلى المدينة في طائرة، وقد أراد طلعت حرب باشا الذى صحبه في هذه الرحلة المحبوبة الجميلة بصفته رئيس شركة الطيران فى مصر، أن يشعر العالم الإسلامي أجمع وأهل نجد والحجاز على وجه أخص، أن الطيران كوسيلة من وسائل الانتقال في الحج أمر جائز بل هو مستحسن».

«إذاً فقد رجعت الآن للحجاز حرية المذهبية ، وصفاؤه الدينى الذى رغبه الشيخ الظواهرى ، وإذاً فقد اطمأنت نفوس المسلمين فى مناسكهم وعباداتهم يؤدونها وفق مذاهبهم ، وانقضت سحابة التغالي والتحيز والقسوة التى منعت وفود الإسلام عن الحج بعضًا من الزمن . بل لقد استجد في الحجاز أمر جديد عظيم لم يكن فيها من قبل ، هو الاطمئنان الكلى على النفس والمال ، فليس في بلاد العالم كلها الآن أمن مثل أمن الحجاج» .

* * *

obeikandl.com

الباب السابع

نموذج لفکر الشیخ الظواہری المحفوظ

Obeikan&I.com

(١)

نستعرض في هذا الكتاب، دون كثير من التدخل أو التعقيب، آراء الشيخ الظواهري في قضيتين خلافيتين، وهى آراء تكشف عن طبيعة الفكر المحافظ الذى لم يتهيأ له اتصال حقيقى بالآخر الحقيقى أو بالعالم الخارجى، ومن ثم ظلت على معتقدات كان يسهل تغييرها لو أن صاحبها قد اخالط بالحياة المعاصرة اختلاطًا أوسع أو أعرض.

(٢)

كان الشيخ الظواهري معارضًا أشد المعارضه لفكرة ترجمة معانى القرآن الكريم إلى اللغات الأوروبية، وهى الفكرة التى تبناها الشيخ المراغى عند توليه مشيخة الأزهر للمرة الثانية، وقد ظل الشيخ الظواهري على معارضته الشديدة على الرغم من أن الشيخ المراغى عدل فكرته من ترجمة القرآن إلى ترجمة معانى القرآن.

ونحن نلاحظ أن أسانيد الظواهري فيما يتعلق بمعارضة فكرة الترجمة أسانيد قوية، لكنها مع هذا تقف عائقاً فى سبيل تحقيق أهداف التعريف بالقرآن والإسلام: من المفيد أن نتأمل في النص الذى أوردته نجله عند الحديث عن موقفه من هذه النقطة، وأن هذه القصة هي التى جعلته يقطع اعتزاله ليصرح:

«بانه خاف على القرآن الكريم أن تتد له يد المسخ أو التشويه أو التبديل أو التغيير من جراء محاولة ترجمته إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية كما

قيل وقتئذ. فقد خشى أن تكون هذه الترجمات لهذه اللغات أول خطوة في تبديل الكلام المنزل.. كلام الله القوى القهار الذى بقى محفوظاً كما نزل على رسول الله زهاء أربعة عشر قرناً للآن».

«لقد ظهرت هذه الحركة الداعية لترجمة القرآن في سنة ١٩٣٦ ، وكان الذي دعا لها الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر وقتئذ، ولقد أثارت من النقاش والجدل العام الشيء الكثير (للدرجة) أن وكيل المحكمة العليا الشرعية (الشيخ محمد سليمان عنارة) ألف كتاباً ضخماً ينادى فيه هذه الفكرة بحجة أنها ستؤدي حتماً لإخراج القرآن عن المعنى الإعجازي الذي له ، وستدعوا حتماً للتبدل والتغيير في مرامى آياته».

«ثم ألف الأستاذ الهلباوى كتاباً آخر وصف هذه الحركة بأنها غرض استعماري يقصد منه القضاء على القرآن تمهيداً للقضاء على الإسلام».

«لقد رأى الشيخ المراغى أن يتفادى هذه المعارضات فصرح بأنه إنما يريد ترجمة معانى القرآن لا القرآن نفسه ، ثم استصدر بذلك فتوى من هيئة كبار العلماء فأفتى أربعة عشر عضواً من ثلاثين بأنه إذا كان المراد ترجمة معانى القرآن لا القرآن نفسه فإن هذا جائز شرعاً ، فكانت هذه الفتوى من بعض كبار العلماء سندًا قوياً في يد الشيخ المراغى يدفع بها هجمات الهاجمين».

(٣)

وقد أثبتت بخل الشيخ الظواهرى في مذكراته نص خطاب أرسله والده إلى رئيس مجلس الوزراء (على ماهر باشا) معتبراً فيه على سلوك الشيخ المراغى في محاولتهأخذ الموافقة على قراره من خلال استفتاء أعضاء هيئة كبار العلماء بالتمرير .

«حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء»

«السلام عليكم ورحمة الله»

«وبعد . . فقد حضر لى أمس بمنزلى حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد المجيد اللبناني ومعه فضيلة الأستاذ الشيخ أحمد نصر ، وقدم لى فضيلة الشيخ اللبناني ورقة تبين من مرور النظر فيها أنها فى صيغة فتوى على سؤال لم يوقع عليه أحد وتحتها بعض التواقيع من حضرات كبار العلماء ، وهى متعلقة بموضوع ترجمة القرآن ، وطلب إلى التوقيع عليها بصفتى من جماعة كبار العلماء ، فأفهمته أن الموضوع جد خطير ولا بد فيه من التروى والمناقشة وتبادل الرأى ، ورجوته أن يترك لى صورة منها لبحثها حتى يكون توقيعى على بينة ، فأظهر أنه مبعوث بها من فضيلة الأستاذ الشيخ المراغى ولم يؤذن بإعطاء صورتها ، وقد فهمت من حضرته أن الغرض من هذه التواقيع أن تأخذ صفة قرار صادر من جماعة كبار العلماء ، فلاحظت (اللفظ هنا معنى : اقتربت) ضرورة اجتماع الهيئة بكل أعضائها وطرح الموضوع عليها وسماع المناقشة فيها حتى يكون قرارها بعد هذا قانونيا له حق الاحترام» .

«و بما أن ترجمة القرآن الكريم من الخطورة بمكان عظيم ولم يسبق فى التاريخ أن حولت هذه المحاولة ، فقد رأيت من واجبى الإسلامى أن ألقت نظر دولتكم إلى حقيقة هذه الورقة وأنها لا تأخذ صفة القرارات الصادرة من هيئة كبار العلماء ، خصوصاً في هذا الموضوع الخطير» .

«وتفضلاً دولتكم بقبول الاحترام» .

محمد الأحمدى الطواهرى

شيخ الجامع الأزهر ورئيس هيئة كبار العلماء السابق

١٣٥٥ محرم سنة

(٤)

وهذه هي بعض أسانيد الشيخ الطواهري في معارضته فكرة المraigى في قيام الأزهر بهذه الترجمة .

«إن الدعوة لترجمة القرآن أو لترجمة معانى القرآن كما سموها بعد ذلك، دعوة براقة قد يظنها الشخص العادى دعاية قوية للإسلام، لكن الشخص المدقق يرى فيها خطراً كبيراً على القرآن . فإن من البديهى أن إعجاز القرآن لا يمكن نقله من العربية إلى غيرها ، وهذا فضلاً عن التحوير فى المعنى الذى لا بد سيلازم الاختلاف بين الترجمة والأخرى ، فلا يبعد حينئذ أن يقول مثلاً شخص فى معرض النقاش إن النسخة الإنجليزية تقول كذا ويقول آخر بل النسخة الفرنسية أو الألمانية تقول كذا ، وبديهى أن هذا يكون خطراً جسيماً على القرآن ، فقد بقى الذكر الحكيم محفوظاً باللسان العربى المبين منذ نزل به حتى الآن» .

«لم يعجبنى استفتاء هيئة كبار العلماء فى مثل هذا العمل الخطير بالطريقة التى اتبعت ، وهى تririr القرار على الأعضاء بعد أن أمضاه بعضهم ، فالإحراج فيها ظاهر ، وهذا فضلاً عما يشعر به هذا الإجراء من الرغبة فى التهرب من المناقشة ، ولو كان فضيلة الشيخ المraigى قد جمع هيئة كبار العلماء وطرح عليهم الموضوع للمناقشة لأمكن للشيخ الطواهري مثلاً أن يلفت نظر حضراتهم إلى الأخطار التى قد تنجم عن هذا المشروع والخوف على القرآن منه ، ولنبههم إلى أنه يجب إلا تؤخذ صيغة الاستفتاء التى قدمت لهم فى هذا الموضوع بظاهر ألفاظها كباقي الاستفتاءات ، وإنما يجب معها استعراض التنتائج البعيدة والقريبة على السواء ، ويقينى أنه لو عرض الأمر على كبار العلماء بهذه الصورة لرفضوا جمیعاً إقرار ترجمة القرآن أو ترجمة معانى القرآن كما قالوا» .

(٥)

كان الشيخ الظواهرى ينبه إلى خطورة ما قد يفهم من الشكل الذى وافق عليه مجلس الوزراء من ترجمته المعانى آية آية وسورة سورة .

«... لقد جاء فى قرار مجلس الوزراء الذى أقر المشروع أن الترجمة ستتناول معانى القرآن آية آية وسورة سورة، وهذا فى رأينا يتناهى مع فكرة ترجمة المعانى الإجمالية للقرآن كما قيل، وإلا فما كان هناك داع للنص على ترتيب الآيات والسور ما قد يعزز رأى القائلين بأن المراد فى الحقيقة هو ترجمة القرآن نفسه .

«على أننا نعتقد أن ترجمة أى مقال من لغة إلى لغة لا تكون في الحقيقة إلا للمعنى، لذلك فقولهم إن الترجمة المطلوبة هي لمعنى القرآن إنما هو مغالطة لأنها في الواقع ومن الوجهة العملية ترجمة للقرآن نفسه كأى ترجمة أخرى لأى موضوع آخر، خصوصاً مع ترتيب الترجمة آية آية وسورة سورة مع آيات وسور القرآن كما جاء في قرار مجلس الوزراء». .

«لقد قيل إن الشيخ المراغى لا يمانع بعد هذه الاعتراضات في تسميتها ترجمة تفسير معانى القرآن، ومع أن هذا أكثر قبولاً من غيره إلا أنه يستدعي إيجاد تفسير مجمع عليه له صفة الاستقرار، وهذا صعب الحصول، فضلاً عن أننا نعتقد أننا لا نملك هذا الحق في الإجماع وفي الاستقرار، فقد يكون مراد الله غير ما يظن المفسرون في زمان ما، لأن التفاسير قد تتغير بتغير الزمان نظراً للاكتشافات العلمية التي تستجد فتغير من الأفكار والمعلومات وتتغير تبعاً في التفسيرات، هذا إلى أننا نخشى أيضاً من سوء الفهم الذي قد يقع فيه الشخص الفرنسي أو الإنجليزى أو الألماني من إيراد كلمة «القرآن» ضمن التسمية، فقد يظن هذا الشخص خطأً أن ما بيده هو القرآن وليس تفسيره، على أنه ما دام أن الشيخ المراغى قد غير رأيه من ترجمة معانى القرآن إلى ترجمة تفسير معانى القرآن مما يشعر أنه يريد ترجمة أحكام الإسلام وتعاليمه، مما هو المانع من كتابة هذه

التعاليم في كتاب يسمى مثلاً «تعاليم الإسلام» ويترجم إلى اللغات الأجنبية فيؤدي الغرض بدون إقحام كلمة «القرآن» وما قد يترتب على هذا الإقحام من الخطأ الذي قدمناه».

(٦)

ويناقض الظواهرى فكرة القول بأنه يراد بترجمة الأزهر إعطاءها صفة الترجمة الرسمية الصحيحة لتناقض بها أخطاء الترجمات الأخرى غير الرسمية وهو يقول في نقض هذه الفكرة:

«إننا نخشى أن هذا يعزز مرة أخرى الذين يتهمون الشيخ المراغى بأنه يريد ترجمة القرآن نفسه وليس تفسيره؛ لأن هذه الترجمات التي يقول الشيخ المراغى إنه يريد منها هى ترجمات للقرآن نفسه وليس لتفسيره، على أننا نخشى أيضاً أن يكون الخطأ فى هذه الترجمة الرسمية الأزهرية نفسها ثبيتاً وتوكيداً رسمياً للخطأ أو التغيير أو التشويه الذى لا بد سيحصل من ترجمة الأزهر كما قدمنا فيكون هذا حجة رسمية ضارة أشد الضرر».

« وإننا لنرى أن الطريق السليم لمناهضة هذه الترجمات غير الصحيحة هو مصادرة هذه الترجمات وطلب جمعها وإتلافها من جميع حكومات العالم، فإن هذا أقطع فى محو أثرها من ترجمة أزهرية قد لا تزيل أثر تلك الترجمات الأخرى، بل قد تضيف لها مادة أخرى للجدل وزيادة التشكيك، وهى على أى حال لا تمنع انتشارها».

(٧)

وهنا يعلق نجل الشيخ الظواهرى راوياً تطور الأحداث على مدى السنوات التسع التي انقضت منذ قرار مجلس الوزراء وحتى كتابته لمذكراته:

«... إننا نعتقد أن الشيخ المراغي لابد قد ساورته الظنون والشكوك التي ساوردت الشيخ الطواهري، وأنه لابد قد تردد كثيراً في الإقدام على هذا المشروع، وإننا نستدل على ذلك من طبيعة الاستفتاء الذي قدمه لهيئة كبار العلماء، فلو أنه كان مطمئناً للمشروع غاية الاطمئنان لما استفتى فيه أحداً، بل لم يصي فيه بشجاعة كما يمضي في أي عمل آخر فإنه لا يستفتى هيئة كبار العلماء في باقي أعماله، أو لمناقش الموضوع علناً وبصراحة، أو لأعطي على الأقل لكبار العلماء فرصة المناقشة».

«لقد أقر مجلس الوزراء وقتئذ هذا المشروع وخصص له مبدئياً عشرين ألفاً من الجنيهات، فألف الشيخ المراغي لجنة من كبار العلماء لوضع معانى القرآن آية آية وسورة سورة توطئة لترجمته، فاجتمعت اللجنة زهاء العشر جلسات لوضع معانى آيات سورة الفاتحة لكن أعضاءها لم يتتفقوا على شيء يمكن ترجمته مع أن هذه الصورة لا تحوى أكثر من سبع آيات صغار لا غير، فانفضت اللجنة ولم تجتمع ثانية، وبقيت منفحة هذه التسع سنوات حتى الآن».

(٨)

لعل هذا يذكرنا بالمثل الآخر للفكر المحافظ وهو ما تناولناه بسرعة في الباب الثالث الذي خصصناه للحديث عن دور الطواهري في الإصلاح الأزهري، وهو موقفه من تأجيل تعليم اللغات الأجنبية لطلاب الأزهر إلى المرحلة الجامعية.

ونحن نستطيع أن نأخذ على الطواهري تأجيله دراسة الأزهريين للغات الأجنبية حتى مرحلة الكليات، وربما أنها نستطيع أن ننتقد عليه نظرته التي حكمت هذا الموضوع، لكننا في الواقع لا نستطيع إلا أن نقر بأن وجهة نظره تستحق� الاحترام والتقدير، وليس أدل على هذا مما يرويه هو نفسه من أن الشيخ المراغي أخذ بوجهة نظره هو لما تولى المشيخة، على الرغم من دعوته السابقة إلى مخالفته في هذه القضية.

«... والأقسام الابتدائية والأقسام الثانوية في الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى جعلتها بثابة تشريف عام للطلبة على منهاج يقرب من منهاج وزارة المعارف مع الاهتمام بالعلوم العربية والدينية بدلاً من اللغات الأجنبية في منهاج وزارة المعارف. فقد جعلت هذه اللغات الأجنبية من ضمن منهاج الكليات بالأزهر وليس من ضمن منهاج الأقسام الابتدائية والثانوية حتى لا تضيع أوقات طلبة القسمين الابتدائي والثانوي في تعلمها على حساب العلوم الأخرى، خصوصاً أن علوم هذين القسمين كثيرة بطبعها، وأيضاً لأن هذه اللغات الأجنبية ليست ضرورية لجميع رجال الأزهر، بل من سيقوم منهم بعد تخرجه بنشر الدعوة أو الإرشاد، وهؤلاء لا يعرفون إلا بعد اندماجهم في الكليات، حينئذ يمكن تعليمهم هذه اللغات».

«وبهذه المناسبة فقد روى أن فضيلة الشيخ المراغي يخالفنى فى رأىي هذا ويرى أن تدرس اللغات الأجنبية فى القسمين الابتدائى والثانوى بالأزهر أسوة بمدارس الحكومة ، وبعد استقالتى وحلوله مكانى وجدت أنه سار حسب رأىي» .

* * *